شرح سعد الدين التفتازاني

على

مختصر التصريف العزى

شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر
٨٤٦

شرح

مسعود بن عمر القاضى المعروف
بسعد الدين التفتازانى

على

مختصر التصريف العزى

فى فن الصرف

لأبى الفضائل عبدالوهاب بن إبراهيم عماد الدين الزنجانى

وبالهامش
مختصر التصريف العزى المذكور

الطبعة الرابعة
١٣٧٤ هـ — ١٩٥٤ م

شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابى الحلبى وأولاده بمصر

كَذٰلِكَ نُصَرِّفُ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَشْكُرُونَ

(قرآن كريم)

بسم الله الرحمن الرحيم

إن أروى زهر يخرج فى رياض الكلام من الأكمام، وأبهى حبر يحاك ببنان البيان وأسنان الأقلام حمد الله سبحانه وتعالى على تواتر نعمائه الزاهرة الظاهرة وترادف آلائه المتوافرة المتظاهرة ثم الصلاة على نبيه محمد المبعوث من أشرف جراثيم الأنام وعلى آله وأصحابه الأئمة الأعلام وأزمة الاسلام (وبعد) فيقول الفقير إلى الله الغنى مسعود بن عمر القاضى التفتازانى بيض الله غرة أحواله وأورق أغصان آماله: لما رأيت مختصر التصريف الذى صنفه الإمام الفاضل العالم العامل قدوة المحققين وغرة الملة والدين عفيف الدين عبد الوهاب بن إبراهيم الزنجانى رحمة الله عليه مختصرا ينطوى على مباحث شريفة ويحتوى على قواعد لطيفة سنح لى أن أشرحه شرحا يذلل من اللفظ صعابه ويكشف عن وجه المعانى نقابه ويستكشف مكنون غوامضه ويستخرج سر حلوه من حامضه مضيفا إليه فوائد شريفة وزوائد لطيفة مما عثر عليه فكرى الفاتر ونظرى القاصر بعون الله القادر، والمرجو ممن أطلع فيه على عثرة أن يدرأ بالحسنة السيئة فإنه أول ما أفرغته فى قالب الترتيب والترصيف مختصرا فى هذا المختصر بل قراءة فى علم التصريف، ومن الله الاستعانة وإليه الزلفى، وهو حسب من توكل عليه وكفى. فها أنا أشرع فى المقصود بعون الملك المعبود فأقول: لما كان من الواجب على كل طالب لشىء أن يتصور ذلك الشىء أولا ليكون على بصيرة فى طلبه وأن يتصور غايته لأنه هو السبب الحامل على الشروع فى الطلب، بدأ المصنف رحمه الله بتعريف التصريف على وجه يتضمن فائدته متعرضا لمعناه اللغوى إشعارا بالمناسبة بين المعنيين فقال مخاطبا بالخطاب العام (اعلم أن التصريف) وهو تفعيل من الصرف للمبالغة والتكثير (فى اللغة التغيير) يقول صرفت الشىء أى غيرته يعنى أن للتصريف معنيين لغوى وهو ما وضعه له واضع لغة العرب واللغة هى الألفاظ الموضوعة للمعانى من لغى بالكسر يلغى لغيا إذا لهج بالكلام وأصلها لغى أو لغو والتاء عوض وجمعها لغى كبرة وبرى. وصناعى وهو ما وضعه له أهل هذه الصناعة وإليه أشار بقوله (وفى الصناعة) بكسر الصاد وهى العلم الحاصل من التمرين على العمل والمراد بها ههنا صناعة التصريف أى التصريف فى الاصطلاح (تحويل الأصل الواحد) أى تغييره والأصل ما يبنى عليه شىء والمراد ههنا المصدر (إلى أمثلة) أى أبنية وصيغ وهى الكلم باعتبار

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد رب العالمين والصلاة
والسلام على سيد الخلق
محمد وعلى آله وصحبه أجمعين
اعلم أن التصريف
فى اللغة التغيير. وفى الصناعة
تحويل الأصل الواحد
إلى أمثلة

الهيئات التى تعرض لها من الحركات والسكنات وتقديم بعض الحروف على بعض وتأخيره عنه (مختلفة) باختلاف الهيئات كضرب ويضرب ونحوهما من المشتقات (لمعان) جمع معنى وهو فى الأصل مصدر ميمى من العناية نقل إلى معنى المفعول وهو مايراد من اللفظ أى التصريف تحويل الأصل أى المصدر إلى أمثلة مختلفة لأجل حصول معان (مقصودة لاتحصل) تلك المعانى (إلا بها) أى بهذه الأمثلة وفى هذا الكلام تنبيه على أن هذا العلم محتاج إليه مثلا الضرب هو الأصل الواحد فتحويله إلى ضرب ويضرب وغيرهما ليحصل المعنى المقصود من الضرب الحادث فى الزمان الماضى أو الحال أو غيرهما هو التصريف فى الاصطلاح والمناسبة بينهما ظاهرة والمراد بالتصريف ههنا غير علم التصريف الذى هو معرفة أحوال الأبنية واختار التحويل على التغيير لما فى التحويل من معنى النقل قال فى المغرب التحويل نقل الشىء من موضع إلى موضع آخر وقال فى الصحاح التحويل التنقيل من موضع إلى موضع آخر وحوله فتحول وحوّل أيضا يتعدى ولا يتعدى والاسم منه الحول قال الله تعالى لايبغون عنها حولا فهو أخص من التغيير ولايخفى أنك تنقل حروف الضرب إلى ضرب ويضرب وغيرهما فيكون التحويل أولى من التغيير ولا يجوز أن يفسر التصريف لغة بالتحويل لأنه أخص من التغيير ثم التعريف يشتمل على العلل الأربع قيل التحويل هى الصورة ويدل بالالتزام على الفاعل وهو المحول والأصل الواحد هو المادة وحصول المعانى المقصودة هى الغاية. فإن قلت المحول للأمثلة أهو الواضع أم غيره. قلت الظاهر أنه كل من يصلح لذلك كما يقال فى العرف صرفت الكلمة لكنه فى التحقيق هو الواضع لأنه الذى حول الأصل الواحد إلى الأمثلة وإنما قلنا إنه حول الأصل الواحد إلى أمثلة أى اشتق الأمثلة منه ولم يجعل كلا من الأمثلة صيغة موضوعة برأسها لأن هذا أدخل فى المناسبة وأقرب إلى الضبط واختار الأصل الواحد على المصدر ليصح على المذهبين فإن الكوفيين يجعلون المصدر مشتقا من الفعل فالأصل الواحد عندهم هو الفعل والعمدة فى استدلالهم أن المصدر يعل بإعلال الفعل فهو فرع الفعل يدور معه فى الاعلال وجودا فى يعد عدة وعدما فى وجل يوجل وجلا ومدريته تدل على أصالته والجواب بأنه لايلزم من فرعيته فى الإعلال فرعيته فى الاشتقاق كما أن نحو أعد ونعد وتعد فرع يعد فى الاعلال مع أنه ليس بمشتق منه وتأخير الفعل فى الاشتقاق عن نفس المصدر لاينافى كون إعلال المصدر متأخرا عن إعلال الفعل فتأمل. واعلم أن مرادنا بالمصدر المصدر المجرد لأن المزيد فيه مشتق منه لموافقته إياه بحروفه ومعناه. فان قلت نحن نجد بعض الأمثلة مشتقا من الفعل كالأمر واسم الفاعل واسم المفعول ونحوها. قلت مرجع الجميع إلى المصدر والكل مشتق منه إما بواسطة أو بلا واسطة ويجوز أن يقال اختار الأصل الواحد ليكون أعم من المصدر وغيره فيشمل تحويل الاسم إلى المثنى المجموع والمصغر والمنسوب ونحو ذلك وهذا أقرب. فان قيل لم اختير التصريف على الصرف مع أنه بمعناه. قلنا لأن فى هذا العلم تصرفات كثيرة فاختير لفظ يدل على المبالغة والتكثير. وهذا أوان أن نرجع إلى المقصود فنقول معلوم أن الكلمات ثلاث اسم وفعل وحرف ولما كان بحثه فى بيان الفعل وما اشتق منه شرع فى بيان تقسيمه إلى ماله من الأقسام فقال (ثم الفعل) بكسر الفاء لأنه اسم لكلمة مخصوصة وأما بالفتح فمصدر فعل يفعل (إما ثلاثى وإما رباعى) لأنه لايخلو من أن تكون حروفه الأصلية ثلاثة أو أربعة فالأول الثلاثى والثانى الرباعى إذ لم يبن منه الخماسى ولا الثنائى بشهادة التتبع والاستقراء والمحافظة على الاعتدال لئلا يؤدى الخماسى إلى الثقل والثنائى إلى الضعف عن قبول مايتطرق إليه من التغييرات ولم يمنع الخماسى فى الاسم حطا لرتبة الفعل عن رتبة الاسم لكونه أثقل من الاسم لدلالته على الحدث والزمان والفاعل. لايقال هذا تقسيم الشىء إلى نفسه وإلى غيره لأن مورد القسمة فعل وكل فعل إما ثلاثى وإما رباعى فمورد القسمة أيضا أحدهما وأيا ما كان يكون تقسيمه إلى الثلاثى والرباعى تقسيما للشىء إلى نفسه وإلى غيره. لأنا نقول الفعل الذى هو مورد القسمة أعم من

مختلفة لمعان مقصودة لاتحصل إلا بها ثم الفعل إما ثلاثى وإما رباعى

الثلاثي والرباعي فان المراد به مطلق الفعل من غير نظر إلى كونه على ثلاثة أحرف أو أربعة وهكذا جميع التقسيمات، وتحقيق ذلك أن مورد القسمة هو مفهوم الفعل لا ماصدق عليه مفهوم الفعل والمحكوم عليه في قولنا كل فعل إما ثلاثي وإما رباعي ماصدق عليه مفهوم الفعل لا نفس مفهومه فلا يلزم النتيجة (وكل واحد منهما) أي من الثلاثي والرباعي (إما مجرد أو مزيد فيه) لأنه لا يخلو إما أن يكون باقيا على حروفه الأصلية أولا الأول المجرد والثاني المزيد فيه (وكل واحد منها) أي من هذه الأربعة (إما سالم أو غير سالم) لأنه لو خلت أصوله من حروف العلة والهمزة والتضعيف فسالم وإلا فغير سالم فصارت الأقسام ثمانية والأمثلة نحو نصر وعد وأكرم وأوعد دحرج وسوس توسوس زلزل تزلزل (ونعني) أي في صناعة التصريف (بالسالم ماسلمت حروفه الأصلية التي تقابل بالفاء والعين واللام من حروف العلة) وهي الواو والياء والألف (والهمزة والتضعيف) المضاعف من الثلاثي المجرد والمزيد فيه ما كانت عينه ولامه من جنس واحد ومن الرباعي ما كانت فاؤه ولامه الأولى من جنس واحد وكذلك عينه ولامه الثانية وإنما قيد الحروف الأصلية ليخرج عنه نحو مست وظلت بحذف أحد حرفي التضعيف فانه غير سالم لوجود التضعيف في الأصل الذي هو مسست وظللت وكذا نحو قل وبع وأمثال ذلك وليدخل فيه نحو أكرم واعشوشب واحمار فانها من السالم لخلو أصولها عماذكر وكذا ما أبدل أحد حروفه الصحيحة حرف علة مما هو مذكور في المطولات ويسمى سالما لسلامته عن التغييرات الكثيرة الجارية في غير السالم وأشار بقوله التي تقابل إلى آخره إلى تفسير حروف الأصول لكن ينبغي أن يستثنى الزائد الذي للتضعيف أو للالحاق وإلى أن الميزان هو الفاء والعين واللام لأنه أعم الأفعال معنى لأن الكل فيه معنى الفعل وهو أليق من جعل لخفته ولمجيء جعل بمعنى آخر مثل خلق وصير ولما فيه من حروف الشفة والوسط والحلق ثم الثلاثي المجرد هو الأصل لتجرده عن الزوائد وكونه على ثلاثة أحرف فلهذا قدمه وقال (أما الثلاثي المجرد) وفي بعض النسخ السالم وينافيه التمثيل بمثال سأل يسأل ولا يخلو من أن يكون ماضيه على وزن فعل مفتوح العين أو فعل مكسورها أو فعل مضمومها لأن الفاء لا يكون إلا مفتوحا لرفضهم الابتداء بالساكن وكون الفتحة أخف واللام مفتوحة لما سنذكره إن شاء الله تعالى والعين لا تكون إلا متحركة لئلا يلزم التقاء الساكنين في نحو ضربت وضربن والحركات منحصرة في الفتح والكسر والضم وأما ما جاء في نحو نعم وشهد بفتح الفاء وكسرها مع سكون العين فمزال عن الأصل لضرب من الخفة والأصل فيهما فعل بكسر العين وفيه أربع لغات كسر الفاء مع سكون العين وكسرها وفتح الفاء مع سكون العين وكسرها وهذه جارية في كل اسم أو فعل على فعل مكسور العين وعينه حرف حلق (فان كان ماضيه على وزن فعل مفتوح العين فمضارعه يفعل أو يفعل بضم العين أو كسرها نحو نصر ينصر) مثال لضم العين يقال نصره أي أعانه ونصر الغيث الأرض أي أغاثها قال أبو عبيدة في قوله تعالى من كان يظن أن لن ينصره الله أي لن يرزقه الله (وضرب يضرب) مثال لكسر العين يقال ضربه بالسوط وغيره وضرب في الأرض أي سار فيها وضرب مثلا كذا أي بين (وقد يجيء) مضارع فعل مفتوح العين (على) وزن (يفعل مفتوح العين إذا كان عين فعله أو لامه) أي لام فعله (حرفا من حروف الحلق) واشترط هذا ليقاوم حرف الحلق فتحة العين فان حروف الحلق أثقل الحروف ولا يشكل بما ذكرناه بمثل دخل يدخل ونحت ينحت وجاء يجيء وما أشبه ذلك مما عينه أو لامه حرف حلق ولم يجيء على يفعل بفتح العين لأنا نقول إنه يجيء على يفعل إذا وجد هذا الشرط فمتى انتفى الشرط لا يكون على يفعل بالفتح لا أنه إذا وجد هذا الشرط يجب أن يكون على يفعل بالفتح إذ لا يلزم من وجود الشرط وجود المشروط (وهي) أي حروف الحلق ستة (الهمزة والهاء والعين والحاء المهملتان (والغين والخاء) المعجمتان (نحو سأل يسأل ومنع يمنع) قدم الهمزة لأن مخرجها أقصى الحلق ثم

وكل واحد منهما إما مجرد أو مزيد فيه وكل واحد منها إما سالم أو غير سالم ونعني بالسالم ماسلمت حروفه الأصلية التي تقابل بالفاء والعين واللام من حروف العلة والهمزة والتضعيف (أما الثلاثي المجرد) فان كان ماضيه على وزن فعل مفتوح العين فمضارعه يفعل أو يفعل بضم العين أو كسرها نحو نصر ينصر وضرب يضرب وقد يجيء على يفعل مفتوح العين إذا كان عين فعله أو لامه حرفا من حروف الحلق، وهي الهمزة والهاء والعين، والحاء والغين والخاء، نحو سأل يسأل ومنع يمنع،

الهاء لأن مخرجها أعلى من مخرج الهمزة والبواقي على هذا الترتيب ثم استشعر اعتراضا بأن أبى يأبى جاء على فعل يفعل بالفتح مع انتفاء الشرط. وأجاب بقوله (وأبى يأبى شاذ) أى مخالف للقياس لا يعتد به فلا يرد نقضا. فإن قيل كيف يكون شاذا وهو وارد فى أفصح الكلام قال الله تعالى ويأبى الله إلا أن يتم نوره قلت كونه شاذا لا ينافى وقوعه فى كلام فصيح لأنهم قالوا الشاذ على ثلاثة أقسام قسم مخالف للقياس دون الاستعمال وقسم مخالف للاستعمال دون القياس وكلاهما مقبول وقسم مخالف للقياس والاستعمال وهو مردود. لا يقال إن أبى يأبى لامه حرف حلق إذ الألف من حروف الحلق فلذا فتح عينه. لأنا نقول لا نسلم أنها من حروف الحلق ولئن سلمنا أنها من حروف الحلق لكن لا يجوز أن يكون الفتح لأجلها للزوم الدور لأن وجود الألف موقوف على الفتح لأنه فى الأصل ياء قلبت ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فلو كان الفتح بسببها لزم الدور لتوقف الفتح عليها وتوقفها عليه فهو مفتوح العين فى الأصل ولهذا لم يذكر المصنف الألف فى حروف الحلق إذ هى لا تكون ههنا إلا المنقلبة عن الياء أو الواو وغرضه بيان حرف تفتح العين لأجله وأما قلى يقلى بالفتح فلغة بنى عامر والصحيح الكسر وبقى يبقى بالفتح لغة طيء والأصل كسر العين فى الماضى فقلبوه فتحة واللام ألفا تخفيفا وهذا قياس عندهم وأما ركن يركن فمن تداخل اللغتين أعنى أنه جاء من باب نصر ينصر وعلم يعلم فأخذ الماضى من الأول والمضارع من الثانى (وإن كان ماضيه على وزن فعل مكسور العين فمضارعه يفعل بفتح العين نحو علم يعلم إلا ما شذ نحو حسب يحسب وأخواته) فإنها جاءت بكسر العين فيهما وقل ذلك فى الصحيح نحو حسب يحسب ونعم ينعم وكثر فى المعتل نحو ورث يرث وورع يرع ويئس ييئس وورم يرم وأخواتها وأما فضل يفضل ونعم ينعم وميت يموت بكسر العين فى الماضى وضمها فى الغابر فمن التداخل لأنها جاءت من باب علم يعلم ونصر ينصر فأخذ الماضى من الأول والمضارع من الثانى (وإن كان ماضيه على وزن فعل مضموم العين فمضارعه يفعل بضم العين نحو حسن يحسن وأخواته) لأن هذا الباب موضوع للصفات اللازمة فاختير للماضى والمضارع حركة لا تحصل إلا بانضمام الشفتين رعاية للتناسب بين الألفاظ ومعانيها وقد يكون لأفعال الطبائع كالحسن والكرم والقبل ونحوها ولا يكون إلا لازما وشذ قولهم رحبتك الدار والأصل رحبت بك الدار فحذفت الباء اختصارا لكثرة الاستعمال (وأما الرباعى المجرد فهو باب واحد فعلل) بفتح الفاء واللامين وسكون العين (كدحرج يدحرج) يقال دحرج فلان الشيء إذا دوره (دحرجة ودحراجا) لأن الفعل الماضى لا يكون أوله وآخره إلا مفتوحين ولا يمكن سكون اللام الأولى لالتقاء الساكنين فى نحو دحرجت ودحرجنا فحركوها بالفتحة لخفتها وسكنوا العين لأنه ليس فى الكلام أربع حركات متوالية فى كلمة واحدة ويلحق به نحو جورب وحلبب وبيطر وهرول وشريف وبيقر ودليل الإلحاق اتحاد المصدرين (وأما الثلاثى المزيد فيه فهو على ثلاثة أقسام) لأن الزائد فيه إما حرف واحد أو اثنان أو ثلاثة ثلا يلزم فى الزنة مزية الفرع على الأصل. واعلم أن الحروف التى تزاد لا تكون إلا من حروف سألتمونيها إلا فى الإلحاق والتضعيف فإنه يزاد فيهما أى حرف كان (الأول) أى القسم الأول من الأقسام الثلاثة (ما كان ماضيه على أربعة أحرف) وهو ما يكون الزائد فيه حرفا واحدا وهو ثلاثة أبواب (كأفعل) بزيادة الهمزة (نحو أكرم يكرم إكراما) وهو للتعدية غالبا نحو أكرمته وللصيرورة الشيء منسوبا إلى ما اشتق منه الفعل نحو أغد البعير إذا صار ذا غدة ومنه أصبحنا أى دخلنا فى الصباح لأنه بمنزلة صرنا ذوى صباح ولوجود الشيء على صفة نحو أحمدته أى وجدته محمودا أو للسلب نحو أعجمت الكتاب أى أزلت عجمته وللزيادة فى المعنى نحو شغلته وأشغلته وللتعريض للأمر نحو أباع الجارية أى عرضها للبيع. واعلم أنه قد ينقل الشيء إلى أفعل فيصير لازما وذلك نحو أكب وأعرض يقال كبه أى ألقاه على وجهه فأكب وعرضه أى أظهره فأعرض قال الزوزنى ولا ثالث لهما فيما سمعنا (وفعل)

وأبى يأبى شاذ وإن كان ماضيه على وزن فعل مكسور العين فمضارعه يفعل بفتح العين نحو علم يعلم إلا ما شذ نحو حسب يحسب وأخواته وإن كان ماضيه على وزن فعل مضموم العين فمضارعه يفعل بضم العين نحو حسن يحسن وأخواته (وأما الرباعى المجرد) فهو باب واحد فعلل كدحرج دحرجة ودحراجا . وأما الثلاثى المزيد فيه فهو على ثلاثة أقسام (الأول) : ما كان ماضيه على أربعة أحرف كأفعل نحو أكرم إكراما وفعل

بتكرير العين (نحو فرّح تفريحا) واختلف فى الزائد هل هى الأولى أم الثانية فقيل الأولى لأن الحكم بزيادة الساكن أولى من المتحرك عند الخليل وقيل الثانية لأن الزيادة بالأخير أولى والوجهان جائزان عند سيبويه ، وهو للتكثير فى الفعل نحو جولت وطوفت أو فى الفاعل نحو موت الإبل أو فى المفعول نحو غلقت الأبواب ولنسبة المفعول إلى أصل الفعل نحو فسقته أى نسبته إلى الفسق وللتعدية نحو فرّحته وللسلب نحو جلدت البعير أى أزلت جلده ولغير ذلك (وفاعل) بزيادة الألف (نحو قاتل مقاتلة وقتالا وقيتالا) ومن قال كذب كذابا قال قاتل قتالا وروى ماريته مراء وفاتنته فتانا وتأسيسه على أن يكون بين اثنين فصاعدا يفعل أحدهما بصاحبه مافعل الصاحب به نحو ضارب زيد عمرا ويكون بمعنى فعل أى للتكثير نحو ضاعفته وضعفته وبمعنى أفعل نحو عافاك الله وأعفاك وبمعنى فاعل نحو دافع ودفع وسافر وسفر (والثانى) أى والقسم والثانى من الأقسام الثلاثة (ما كان ماضيه على خمسة أحرف) وهو مايكون الزائد فيه حرفين وهو نوعان والمجموع خمسة أبواب لأنه (إما أوله التاء مثل تفعل) بزيادة التاء وتكرير العين (نحو تكسر يتكسر تكسرا) وهو لمطاوعة فعل نحو كسرته فتكسر والمطاوعة حصول الأثر عند تعلق الفعل المتعدى بمفعوله فانك إذا قلت كسرته فالحاصل له التكسر وللتكلف نحو تحلم أى تكلف الحلم ولاتخاذ الفاعل المفعول أصل الفعل نحو توسدته أى اتخذته وسادة وللدلالة على أن الفاعل جانب أصل الفعل نحو تهجد أى جانب الهجود وللدلالة على حصول أصل الفعل مرة بعد مرة نحو تجرعته أى شربته جرعة بعد جرعة وللطلب نحو تكبر أى طلب أن يكون كبيرا (أو تفاعل) بزيادة التاء والألف (نحو تباعد يتباعد تباعدا) وهو فى الأصل لما يصدر من اثنين فصاعدا نحو تضاربا وتضاربوا فان كان من المتعدى إلى المفعولين يكون متعديا إلى مفعول واحد نحو نازعته الحديث وتنازعته وعلى هذا القياس وذلك لأن وضع فاعل لنسبة الفعل إلى الفاعل المتعلق بغيره مع أن الغير أيضا فعل مثل ذلك الفعل وتفاعل وضعه لنسبته إلى المشتركين فيه من غير قصد إلى ماتعلق به ولمطاوعة فاعل نحو باعدته فتباعد وللتكلف نحو تجاهل أى أظهر الجهل من نفسه والحال أنه منتف عنه والفرق بين التكلف فى هذا الباب وبينه فى باب التفعل أن المتحلم يريد وجود الحلم من نفسه بخلاف المتجاهل (وإما أوله الهمزة مثل انفعل) بزيادة الهمزة والنون (نحو انقطع انقطاعا) وهو لمطاوعة فعل نحو قطعته فانقطع ولهذا لايكون إلا لازما ومجيئه لمطاوعة أفعل نحو أسقفت الباب أى رددته فانسقف وأزعجته أى أبعدته فانزعج من الشواذ ولايبنى إلا مما فيه علاج وتأثير لايقال انكرم وانعمى ونحوهما لأنهم لما خصوه بالمطاوعة التزموا أن يكون أمره مما يظهر أثره وهو العلاج تقوية للمعنى الذى ذكروه من أن المطاوعة هى حصول الأثر (وافتعل) بزيادة الهمزة والتاء (نحو اجتمع اجتماعا) وهو لمطاوعة فعل نحو جمعته فاجتمع وللاتخاذ نحو اختبز أى اتخذ الخبز ولزيادة المبالغة فى المعنى نحو اكتسب أى بالغ واضطرب فى الكسب ويكون بمعنى فعل نحو جذب واجتذب وبمعنى تفاعل نحو اختصم وتخاصم (وافعلّ) بزيادة الهمزة واللام الأولى أو الثانية (نحو احمر يحمر احمرارا) أى حمر وهو للمبالغة ولايكون إلا لازما واختص بالألوان والعيوب (والثالث) من الأقسام الثلاثة (ما كان ماضيه على ستة أحرف) وهو مايكون الزائد فيه ثلاثة أحرف ومجموعه خمسة أبواب (مثل استفعل) بزيادة الهمزة والسين والتاء (نحو استخرج يستخرج استخراجا) وهو لطلب الفعل نحو استخرجته أى طلبت خروجه ولإصابة الشىء على صفة نحو استعظمته أى وجدته عظيما وللتحول نحو استحجر الطين أى تحول إلى الحجرية ويكون بمعنى فعل نحو قر واستقر وقيل إنه للطلب كأنه يطلب القرار من نفسه (وافعال) بزيادة الهمزة والألف واللام (نحو احمارّ يحمارّ احميرارا) وحكمه حكم احمر إلا أن المبالغة فيه زائدة (وافعوعل) بزيادة الهمزة والواو وإحدى

نحو فرح تفريحا وفاعل نحو قاتل مقاتلة وقتالا وقيتالا (والثانى) ما كان ماضيه على خمسة أحرف: إما أوله التاء مثل تفعل نحو تكسر يتكسر تكسرا أو تفاعل نحو تباعد يتباعد تباعدا وإما أوله الهمزة مثل انفعل نحو انقطع ينقطع انقطاعا وافتعل نحو اجتمع يجتمع اجتماعا وافعلّ نحو احمر يحمر احمرارا (والثالث) ما كان ماضيه على ستة أحرف مثل استفعل نحو استخرج يستخرج استخراجا وافعالّ نحو احمارّ يحمارّ احميرارا وافعوعل

العينين (نحو اعشوشب) الأرض (اعشيشابا) إذا كثر عشبها وهو للمبالغة (وافعنلل) بزيادة الهمزة والنون وإحدى اللامين (نحو اقعنسس يقعنسس اقعنساسا) أى تأخر إلى خلف ورجع قال أبو عمرو سألت الأصمعى عنه فقال هكذا فقدم بطنه وأخر صدره (وافعنلى) بزيادة الهمزة والنون والألف (نحو اسلنقى يسلنقى اسلنقاء) أى نام على ظهره ووقع على القفا والبابان الأخيران ملحقان باحرنجم فلا وجه لنظمهما فى سلك ما تقدم وكذا تفعل وتفاعل من الملحقات بتدحرج والمصنف لم يفرق بين ذلك (وافعوّل نحو اجلوذ يجلوذ اجلواذا) بزيادة الهمزة والواوين (وأما الرباعى المزيد فيه فأمثلته) أى أبنيته بحكم الاستقراء (ثلاثة تفعلل) بزيادة التاء (كتدحرج يتدحرج تدحرجا) ضمت لامه فرقا بينه وبين فعله ويلحق به تجلبب أى لبس الجلباب وتجورب أى لبس الجورب وتفيهق أى أكثر فى كلامه وترهوك أى تبختر وتمسكن أى أظهر الذل والمسكنة (وافعنلل) بزيادة الهمزة والنون (كاحرنجم) أى ازدحم (يحرنجم احرنجاما) ويقال حرجمت الإبل فاحرنجمت أى رددت بعضها إلى بعض فارتدت ويلحق به نحو اقعنسس واسلنقى ولا يجوز الإدغام والإعلال فى الملحق لأنه يجب أن يكون مثل الملحق به لفظا والفرق بين بابى اقعنسس واحرنجم أنه يجب فى الأول تكرير اللام دون الثانى (وافعللّ) بزيادة الهمزة واللام وهو بسكون الفاء وفتح العين وفتح اللام الأولى مخففة والأخيرة مشددة (نحو اقشعرّ) جلده (يقشعر اقشعرارا) أى أخذته قشعريرة (تنبيه: الفعل إما متعد وهو) أى الفعل (الذى يتعدى) من الفاعل أى يتجاوز (إلى المفعول به كقولك ضربت زيدا) فان الفعل الذى هو الضرب قد جاوز الفاعل إلى زيد والدور مدفوع لأن المراد بقوله يتعدى معناه اللغوى وإنما قيد المفعول بقوله به لأن المتعدى وغيره سيان فى نصب ما عدا المفعول به نحو اجتمع القوم والأمير فى السوق يوم الجمعة اجتماعا لتأديب زيد ونحو ذلك ولا يعترض بنحو ما ضربت زيدا لأن الفعل ضربت وهو قد يتعدى إلى المفعول به فى نحو ضربت زيدا وإن أريد لفظ الفاعل والمفعول فهذا مدفوع بلا خلاف (ويسمى أيضا) أى المتعدى (واقعا) لوقوعه على المفعول به (ومجاوزا) أى لمجاوزته الفاعل بخلاف اللازم (وإما غير متعد، وهو) الفعل (الذى لم يتجاوز) الفاعل (إلى مفعول به كقولك حسن زيد) فان الفعل الذى هو الحسن لم يتجاوز زيدا بل يثبت فيه (ويسمى) غير المتعدى (لازما) للزومه على الفاعل وعدم انفكاكه عنه (وغير واقع) لعدم وقوعه على المفعول به والفعل الواحد قد يتعدى بنفسه فيسمى متعديا وقد يتعدى بالحروف فيسمى لازما وذلك عند تساوى الاستعمالين نحو شكرته وشكرت له ونصحته ونصحت له والحق أنه متعدّ واللام زائدة مطردة لأن معناه مع اللام هو المعنى بدونها والتعدى واللزوم بحسب المعنى (وتعديه) أى تعدى أنت الفعل اللازم وفى بعض النسخ وتعديته (فى الثلاثى المجرد) خاصة بشيئين (بتضعيف العين) أى بنقله إلى باب التفعيل (أو بالهمزة) أى بنقله إلى باب الإفعال (نحو فرحت زيدا) فان قولك فرح زيد لازم فلما قلت فرحته صار متعديا (وأجلسته) فان قولك جلست لازم فلما قلت أجلسته صار متعديا (و) تعديته (بحرف الجر فى الكل) من الثلاثى والرباعى المجرد والمزيد فيه لأن حروف الجر وضعت لتجر معانى الأفعال إلى الأسماء (نحو ذهبت بزيد وانطلقت به) فان ذهب وانطلق لازمان فلما قلت ذلك صارا متعديين ولا يغير شىء من حروف الجر معنى الفعل إلا الباء فى بعض المواضع نحو ذهبت به بخلاف مررت به والذى يغير الباء معناه يجب فيه عند المبرد مصاحبة الفاعل المفعول به لأن باء التعدية عنده بمعنى مع قال سيبويه الباء فى مثله كالهمزة والتضعيف فمعنى ذهبت بزيد أذهبته ويجوز المصاحبة وعدمها وأما فى الهمزة والتضعيف فلابد من التغيير ولا حصر لتعدية حروف الجر فعلا واحدا بل يجوز أن يجتمع على فعل واحد حروف كثيرة إلا إذا كانت بمعنى واحد نحو مررت بزيد بعمرو فانه لا يجوز بخلاف مررت بزيد بالبرية أى فى البرية ولا يتعدى كل فعل بالهمزة

نحو اعشوشب اعشيشابا وافعنلل نحو اقعنسس يقعنسس اقعنساسا وافعنلى نحو اسلنقى يسلنقى اسلنقاء وافعوّل نحو اجلوّذ يجلوذ اجلواذا (وأما الرباعى المزيد فيه) فأمثلته ثلاثة تفعلل كتدحرج يتدحرج تدحرجا وافعنلل كاحرنجم يحرنجم احرنجاما وافعلل نحو اقشعر يقشعر اقشعرارا.

﴿تنبيه﴾ الفعل إما متعد وهو الذى يتعدى إلى المفعول به كقولك ضربت زيدا ويسمى أيضا واقعا ومجاوزا، وإما غير متعد وهو الذى لم يتجاوز إلى مفعول به كقولك حسن زيد ويسمى لازما وغير واقع، وتعديته فى الثلاثى المجرد بتضعيف العين أو بالهمزة نحو فرّحت زيدا وأجلسته وبحرف الجر فى الكل نحو ذهبت بزيد وانطلقت به

والتضعيف فان النقل من المجرد إلى بعض الأبواب المتشعبة موكول إلى السماع لا يقال أضربت زيدا عمرا ولا ذهبت خالدا بكرا ونحو ذلك كذا قال بعض المحققين والحق أنه لابد فى المتعدى الذى نبحث عنه ونجعله مقابلا للازم من تغيير الحرف معناه لما مر أنه بحسب المعنى فلابد من التغيير للمعنى كما فى ذهبت به بخلاف مررت به نعم يصح أن يقال فى كل جار ومجرور إن الفعل متعد إليه كما يقال يتعدى إلى الظرف وغيره لكن لا باعتبار هذا المعنى الذى نحن فيه على أن فى قوله ولا يغير شىء من حروف الجر معنى الفعل إلا الباء نظرا . ﴿فصل : فى أمثلة تصريف هذه الأفعال﴾ المذكورة من الثلاثى والرباعى المجرد والمزيد فيه يعنى إذا صرفت هذه الأفعال حصلت أمثلة مختلفة كالماضى والمضارع والأمر وغيرها فهذا الفصل فى بيانها وقدم الماضى لأن زمان الماضى قبل زمان المستقبل والحال ولأنه أصل بالنسبة إلى المضارع لأنه يحصل بالزيادة على الماضى ولا شك فى فرعية ما حصل بالزيادة وأصالة ما حصل هو منه واشتق فقال (أما الماضى فهو الفعل الذى دل على معنى) هذا بمنزلة الجنس لشموله جميع الأفعال وخرج بقوله (وجد) أى ذلك المعنى (فى الزمان الماضى) ماسوى الماضى وأراد بالماضى فى قوله فى الزمان الماضى اللغوى وبالأول الصناعى أى الاصطلاحى فلا يلزم تعريف الشىء بنفسه. فان قيل هذا الحد غير مانع إذ يصدق على المضارع المجزوم بلم نحو لم يضرب فان لم قد نقلت معناه إلى الماضى وغير جامع إذ لا يصدق على نحو بئس ونعم وليس وعسى وما أشبه ذلك. والجواب عن الأول أن دلالته على المضى عارضة نشأت من لم والاعتبار لأصل الوضع وعن الثانى أنهما من الجوامد والمراد ههنا الماضى الذى هو أحد الأمثلة الحاصلة من تصريف هذه الأفعال وإن أريد المطلق أى الماضى مطلقا أعم من أن يكون جامدا أو غيره فالجواب أن تجردها عن الزمان الماضى عارض فلا اعتداد به وكذا الكلام فى صيغ العقود نحو بعت واشتريت وأمثاله. ثم اعلم أن الماضى إما مبنى للفاعل أو مبنى للمفعول (فالمبنى للفاعل منه) أى من الماضى (ما) أى الفعل الذى (كان أوله مفتوحا) نحو نصر (أو كان أول متحرك منه مفتوحا) نحو اجتمع فان أول متحرك من افتعل هو التاء لأن الفاء ساكنة والهمزة غير معتد بها لسقوطها فى الدرج وهو مفتوح ولو قال ما كان أول متحرك منه مفتوحا لاندرج فيه القسمان لأن أول متحرك من نصر هو النون كالتاء من اجتمع وإنما ذكر ذلك لزيادة التوضيح وليس أو فى قوله أو كان مما يفسد الحد لأن المراد بها التقسيم فى المحدود أى ما كان على أحد هذين الوجهين وإنما يفسد إذا كان المراد بها الشك وإنما فتح أول متحرك منه ولم يسكن لفرضهم الابتداء بالساكن ولئلا يلزم التقاء الساكنين فى نحو افتعل واستفعل ولكون الفتح أخف الحركات الظاهرة كما بنى آخره على الفتح سواء كان مبنيا للفاعل أو مبنيا للمفعول أما البناء فلأنه الأصل فى الأفعال وأما الحركة فلمشابهته الاسم مشابهة ما فى وقوعه موقعه نحو زيد ضرب وزيد ضارب وأما الفتح فلخفته إلا إذا اعتل آخره نحو غزا ورمى أو اتصل به الضمير المرفوع المتحرك نحو ضربت وضربن أو واو الضمير نحو ضربوا (مثاله) أى مثال المبنى للفاعل والكلى قد يراد إيضاحه وإيصاله إلى فهم المستفيد فيذكر جزئى من جزئياته ويقال إنه مثاله (نصر) للغائب المفرد (نصرا) لمثناه (نصروا) لجمعه (نصرت) للغائبة المفردة (نصرتا) لمثناها (نصرن) لجمعها (نصرت) للمخاطب الواحد (نصرتما) لمثناه (نصرتم) لجمعه (نصرت) للمخاطبة الواحدة (نصرتما) لمثناها (نصرتن) لجمعها (نصرت) للمتكلم الواحد (نصرنا) له مع غيره وزادوا التاء فى نصرت للدلالة على التأنيث كما فى الاسم نحو ناصرة وخصوا المتحركة بالاسم والساكنة بالفعل تعادلا بينهما لأن الفعل أثقل كما تقدم وحركوها فى التثنية لالتقاء الساكنين وزادوا ألفا وواوا علامة لفاعل الاثنين والجماعة ، وقد تحذف الواو فى الندرة ، قال :

فلو أن الأطبا كان حولى ... وكان مع الأطباء الشفاء

﴿فصل : فى أمثلة تصريف هذه الأفعال﴾ أما الماضى فهو الفعل الذى دل على معنى وجد فى الزمان الماضى فالمبنى للفاعل منه ما كان أوله مفتوحا أو كان أول متحرك منه مفتوحا مثاله نصر نصرا نصروا نصرت نصرتا نصرن نصرت نصرتما نصرتم نصرت نصرتما نصرتن نصرت نصرنا

وزاد

وزادوا تاء للمخاطب وتاء المتكلم وحركوها فى الجميع خوف اللبس بتاء التأنيث وضموها للمتكلم لأن الضم
أقوى والمتكلم أقوى ومقدم فأخذه وفتحوها للمخاطب إذ لم يكن الضم للالتباس والفتح راجح لخفته
والمذكر مقدم فأخذه فبقيت الكسرة والمخاطبة فأعطيتها لئلا يلتبس بالمتكلم والمخاطب ولأن الياء تقع
ضميرها فى نحو اضربى والكسرة أخت الياء فناسب إعطاؤها المخاطبة ولم يفرقوا بينهما فى المثنى لكن زادوا
ميما فرقا بين المخاطبين والمخاطبتين وبين الغائبين والغائبتين وضموا ماقبلها لأن الميم شفوية كالواو فيناسبها
الضم ووضعوا للمتكلم مع غيره ضميرا آخر وهو النون كما فى المنفصلات نحو نحن فقالوا فعلنا وفرقوا بين الجمع
المذكر الغائب وبين جمع المؤنث الغائب باختصاص المذكر بالواو والمؤنث بالنون دون العكس لأن الواو
هنا أقوى من النون لأنها من حروف المد واللين وهى بالزيادة أولى والمذكر مقدم على المؤنث وكذا فرقوا
بين جمع المخاطب وجمع المخاطبة باختصاص المذكر بالميم لمناسبتها الواو التى هى علامة فى الغائب واختصاص
المؤنث بالنون كما فى جمع الغائبة وشددوا النون لأنهم قالوا أصله نصرتمن فأدغمت الميم فى النون إدغاما
واجبا وكذا ضموا ماقبل النون أعنى التاء لمناسبة الضمة الميم وهذه مناسبات ذكروها وإلا فالحكم بذلك
للواضع لا غير (وقس على هذا) أى المذكور من تصريف نصر افعل وفعل وفاعل و (فعلل وتفعلل
وافتعل وافعنلل واستفعل وافعلل) نحو اقشعر اقشعرا اقشعروا اقشعرت اقشعرتا اقشعررن اقشعررت
اقشعررتما اقشعررتم اقشعررت اقشعررتما اقشعررتن اقشعررت اقشعررنا (وافوعل) نحو اعشوشب
اعشوشبا اعشوشبوا اعشوشبت اعشوشبتا اعشوشبن إلى آخره وكذا البواقى تركت لأنه لما ذكر من
المثال واحدا فالبواقى على نهجه فلا حاجة إلى تكثير الأمثلة إذ ليس الإدراك بكثرة النظائر فالفهم الذكى يدرك
بنظير واحد ما لا يدركه البليد بألف شاهد (ولا تعتبر) أنت وفى بعض النسخ ولا تعتبر مبنية للمفعول (حركات
الألفات) أى الهمزات وعبر عنها بها لأن الهمزة إذا كانت أولا تكتب على صورة الألف ويقال لها الألف
قال فى الصحاح الألف على ضربين لينة ومتحركة فاللينة تسمى ألفا والمتحركة تسمى همزة (فى الأوائل) أى
فى أوائل الفعل نحو افتعل وانفعل واستفعل وما أشبهها مما فى أوله همزة زائدة سوى أفعل فان همزته للقطع
لأنها لا تسقط فى الدرج ولذا فتحت يعنى لا يقال إن أوائل هذه الأفعال ليست مفتوحة بل مكسورة فلا يكون
مبنيا للفاعل (فانها) أى لأن هذه الألفات (زائدة) لدفع الابتداء بالساكن (تثبت فى الابتداء) للاحتياج
إليها (وتسقط فى الدرج) أى فى حشو الكلام لعدم الاحتياج إليها نحو افتعل وانفعل واستفعل بحذف
الهمزة واتصال الواو بالكلمة (والمبنى للمفعول منه) أى من الماضى أراد أن يذكر تعريفا له باعتبار اللفظ
فذكر على سبيل الاستطراد تعريفا لمطلق الفعل المبنى للمفعول باعتبار المعنى فقال (وهو) أى المبنى للمفعول
مطلقا سواء كان من الماضى أو المضارع (الفعل الذى لم يسم فاعله) كما تقول ضرب زيد فيرفع زيد لقيامه
مقام الفاعل ولا يذكر الفاعل لتعظيمه فتصونه عن اسانك أو لتحقيره فتصون لسانك عنه أو لعدم العلم به
أو لقصد صدور الفعل عن أى فاعل كان إذ لا غرض فى ذكر الفاعل نحو قتل الخارجى فان الغرض المهم قتله
لا قاتله أو لغير ذلك مما تقرر فى علم المعانى ولا ينتقض بالمبنى للفاعل عند من يجوز حذف الفاعل (وهو ما كان)
خبر المبتدأ أى المبنى للمفعول من الماضى الفعل الذى كان (أوله مضموما كفعل وفعلل وافعل وفعل وفوعل)
بقلب الألف واوا لانضمام ماقبلها (وتفعل) بضم التاء والفاء أيضا لأنك لو قلت تفعل بضم التاء فقط لالتبس
بمضارع فعل (و) لذلك قالوا فى تفاعل (تفوعل وتفعلل) بضم التاء والفاء إذ لو اقتصروا على ضم التاء لالتبس
بمضارع فاعل وقلبت الألف واوا لانضمام ماقبلها (أو كان أول متحرك منه مضموما نحو افتعل) بضم التاء
لأنه أول متحرك منه كما ذكرنا فى المبنى للفاعل (واستفعل) بضم التاء وكذا قياس كل ما كان أوله همزة
وصل ولم يذكر انفعل وافعل وافعوعل وافعول وافعال ونحو ذلك لأنها من اللوازم وبناء المفعول منها

وقس على هذا فعلل
وتفعلل وافتعل وافعنلل
واستفعل وافعلل وافوعل
ولا تعتبر حركات الألفات
فى الأوائل فانها زائدة
تثبت فى الابتداء وتسقط
فى الدرج والمبنى للمفعول
منه وهو الفعل الذى
يسم فاعله وهو ما كان
أوله مضموما كفعل
وفعلل وافعل وفعل
وفوعل وتفعل وتفوعل
وتفعلل أو كان أول
متحرك منه مضموما
نحو افتعل واستفعل

لايكاديوجد (وهمزة الوصل) فيما كان أول متحرك منه مضموما (تتبع هذا المضموم) الذى هو أول متحرك (فى الضم) يعنى تكون مضمومة عند الابتداء كقولك مبتدئا استخرج المال مثلا بضم الهمزة لمتابعته التاء (وماقبل آخره) أى آخر المبنى للمفعول (يكون مكسورا أبدا تقول نصر زيد واستخرج المال) وفى نحو افعل وافعول يقدر الأصل افعلل وافعوال وفى نحو افعلل كاقشعر الأصل افعلل فتقلب كسرة اللام فى افعلل فليتأمل ولو قال ما كان أول متحرك منه مضموما لكان كافيا كما تقدم والسر فى ضم الأول وكسر ماقبل الآخر أنه لابد من تغيير ليفصل بين المبنى للفاعل والمفعول والأصل فعل فغيروه إلى فعل بضم الأول وكسر الثانى دون سائر الأوزان ليبعد عن أوزان الاسم ولو كسر الأول وضم الثانى لحصل هذا الغرض لكن الخروج من الضمة إلى الكسرة أولى من العكس لأنه طلب خفة بعد الثقل ثم حمل غير الثلاثى المجرد عليه فى ضم الأول وكسر ماقبل الآخر ومايقال إن ضم الأول عوض عن المرفوع المحذوف فليس بشىء لأن المفعول المرفوع عوض عنه وهو كاف وجاء فى قزدلة بسكون الزاى والأصل قصدله أسكن الصاد وأبدل زايا وحكى قطرب ضرب بنقل كسرة الراء إلى الضاد وجاء عصر بسكون ماقبل الآخر وقرىء ردت فى قوله تعالى ردت إلينا بكسر الراء وكل ذلك مما لايعتد به نقضا وجاء نحو جن وشل وزكم وحم وجبل وقئد وعل ووعك مبنية للمفعول أبدا للعلم بفاعلها فى غالب العادة أنه هو الله تعالى وعقب الماضى بالمضارع لأن الأمر فرع عليه وكذا اسم الفاعل والمفعول لاشتقاقهما منه فقال (وأما المضارع فهوما) أى الفعل الذى (كان فى أوله إحدى الزوائد الأربع وهى) أى الزوائد الأربع (الهمزة والنون والتاء والياء يجمعها) أى تلك الزوائد الأربع قولك (أنيت أو أتين أو نأتى) وإنما زادوها فرقا بينه وبين الماضى وخصوا الزيادة به لأنه مؤخر بالزمان عن الماضى والأصل عدم الزيادة فأخذه المتقدم. ولقائل أن يقول هذا التعريف شامل لنحو أكرم وتكسر وتباعد فإن أوله إحدى الزوائد الأربع وليس بمضارع. ويمكن الجواب عنه بأنا لا نسلم أن أوله إحدى الزوائد الأربع لانا نعنى بها الهمزة التى تكون للمتكلم وحده والنون التى تكون له مع غيره وكذا الياء والتاء كما أشار إليه بقوله (فالهمزة للمتكلم وحده) نحو أنصر أنا (والنون له) أى للمتكلم (إذا كان معه غيره) نحو ننصر نحن ويستعمل فى المتكلم وحده فى موضع التفخيم نحو قوله تعالى نحن نقص عليك (والتاء للمخاطب مفردا) نحو أنت تنصر (ومثنى) نحو أنتما تنصران (ومجموعا) نحو أنتم تنصرون (مذكرا كان) المخاطب فى هذه الأمثلة (أو مؤنثا) نحو تنصرين تنصران تنصرن (وللغائبة المفردة) نحو هى تنصر (ولمثناها) نحو هما تنصران (والياء للغائب المذكر مفردا) نحو هو ينصر (ومثنى) نحو هما ينصران (ومجموعا) نحو هم ينصرون (ولجمع المؤنثة الغائبة) نحو هن ينصرن. واعترض بأنه يستعمل فى الله تعالى وليس بغائب ولا مذكر ولا مؤنث تعالى عن ذلك علوا كبيرا فالأولى أن يقال والياء لما عدا ماذكرنا. وأجيب بأن المراد من الغائب اللفظ فإذا قلنا فالله يحكم فالله لفظ مذكر غائب لأنه ليس بمتكلم ولا مخاطب وهو المراد بالغائب. فإن قلت لم زادوا هذه الحروف دون غيرها ولم خصوا كلا منها بما خصوا. قلت لأن الزيادة مستلزمة للثقل وهم احتاجوا إلى حروف تزاد لنصب العلامات فوجدوا أولى الحروف بذلك حروف المد واللين لكثرة دورها فى كلامهم إما بنفسها أو بعضها أعنى الحركات الثلاث فزادوها وقلبوا الألف همزة لرفضهم الابتداء بالساكن ومخرج الهمزة قريب من مخرجها وأعطوها للمتكلم لأنه مقدم والهمزة أيضا مخرجها مقدم على مخرج غيرها لكونها من أقصى الحلق ثم قلبوا الواو تاء لأن زيادتها تؤدى إلى الثقل لاسيما فى مثل ووجل بالعطف وقلبها تاء كثير فى الكلام نحو تراث وتجاه والأصل وراث ووجاه فقلبوها هنا أيضا تاء وأعطوها المخاطب لأنه مؤخر عنه بمعنى أن الكلام إنما ينتهى إليه والواو منتهى مخرجى الهمزة والياء لكونها شفوية وأتبعوه الغائبة والغائبتين لئلا يلتبس بالغائب والغائبين حينئذ وإن التبسا بالمخاطب والمخاطبين لكن هذا سهل ويوجد الفرق

بينهما

وهمزة الوصل تتبع هذا المضموم فى الضم وما قبل آخره يكون مكسورا أبدا تقول نصر زيد واستخرج المال (وأما المضارع) فهو ما كان فى أوله إحدى الزوائد الأربع وهى الهمزة والنون والتاء والياء يجمعها أنيت أو أتين أو نأتى فالهمزة للمتكلم وحده والنون له إذا كان معه غيره والتاء للمخاطب مفردا ومثنى ومجموعا مذكرا كان أو مؤنثا وللغائبة المفردة ولمثناها والياء للغائب المذكر مفردا ومثنى ومجموعا ولجمع المؤنثة الغائبة

بينهما بالواو والنون في جمع المذكر الغائب وجمع المؤنثة الغائبة نحو يضربون ويضربن ولم يجعل الجمع المؤنث بالتاء كما في الواحدة بل بالياء كما هو مناسب للغائب لكون مخرج الياء متوسطا بين مخرجي الهمزة والواو وكون ذكر الغائب دائرا بين المتكلم والمخاطب ولما كان في الماضي فرق بين المتكلم وحده ومع غيره أرادوا أن يفرقوا بينهما في المضارع أيضا فزادوا النون لمشابهتها حروف المد واللين من جهة الخفاء والغنة. فان قلت لم سمي هذا القسم مضارعا. قلت لأن المضارعة في اللغة المشابهة من الضرع كأن كلا الشبيهين ارتضعا من ضرع واحد فهم أخوان رضاعا وهو مشابه لاسم الفاعل في الحركات والسكنات ولمطلق الاسم في وقوعه مشتركا وتخصيصه بالسين وسوف واللام كما أن رجلا يحتمل أن يكون زيدا وعمرا وغيرهما فاذا عرّفته باللام وقلت الرجل اختص بواحد وبهذه المشابهة التامة أعرب من بين سائر الأفعال (وهذا) أي المضارع (يصلح للحال) والمراد بها ههنا أجزاء من طرفي الماضي والمستقبل يعقب بعضها بعضا من غير فرط مهلة وتراخ والحكم في ذلك للعرف لا غير (والاستقبال) والمراد به ما يترقب وجوده بعد زمانك الذي أنت فيه (تقول يفعل الآن ويسمى حالا وحاضرا ويفعل غدا ويسمى مستقبلا) المشهور مستقبل بفتح الباء اسم مفعول والقياس يقتضي كسرها اسم فاعل لأنه يستقبل كما يقال الماضي ولعل وجه الأول أن الزمان يستقبله فهو مستقبل اسم مفعول لكن الأولى أن يقال المستقبل بكسر الباء فانه الصحيح وتوجيه الأول لا يخلو عن حزازة قيل إن المضارع موضوع للحال واستعماله في الاستقبال مجاز وقيل بالعكس والصحيح أنه مشترك بينهما لأنه يطلق عليهما إطلاق كل مشترك على أفراده هذا ولكن يتبادر الفهم إلى الحال عند الإطلاق من غير قرينة تنبئ عن كونه أصلا في الحال وأيضا من المناسب أن يكون لها صيغة خاصة كالماضي والمستقبل (فاذا أدخلت عليه) أي على المضارع (السين أو سوف فقلت سيفعل أو سوف يفعل اختص بزمان الاستقبال) لأنهما حرفا استقبال وضعا وسميا حرفي تنفيس ومعناه تأخير الفعل في الزمان المستقبل وعدم التضييق في الحال يقال نفسته أي وسعته وسوف أكثر تنفيسا وقد تخفف بحذف الفاء فيقال سو وقد يقال سي بقلب الواو ياء وقد تحذف الواو فيسكن الفاء الذي كان متحركا لأجل التقاء الساكنين فيقال سف أفعل وقيل إن السين منقوص من سوف دلالة بتقليل الحرف على تقريب الفعل (وإذا أدخلت عليه اللام اختص بزمان الحال) نحو قولك ليفعل وفي التنزيل إني ليحزنني أن تذهبوا به وأما في قوله تعالى ولسوف يعطيك ربك فترضى ولسوف أخرج حيا فقد تمحضت اللام للتوكيد مضمحلا عنها معنى الحالية لأنها إنما تفيد ذلك إذا دخلت على المضارع المحتمل لهما لا المستقبل الصرف وقوله تعالى وإن ربك ليحكم بينهم يوم القيامة نزل منزلة الحال إذ لا شك في وقوعه وأمثاله كثير في كلام الله تعالى وعند البصريين اللام للتأكيد فقط. واعلم أن المضارع أيضا اما مبني للفاعل واما مبني للمفعول (فالمبني للفاعل منهما) أي الفعل المضارع الذي (كان حرف المضارعة منه) أي من المبني للفاعل (مفتوحا إلا ما كان ماضيه على أربعة أحرف) نحو دحرج وأكرم وقاتل وفرّح (فان حرف المضارعة منه) أي مما كان ماضيه على أربعة أحرف (يكون مضموما أبدا نحو يدحرج ويكرم ويقاتل ويفرّح) أما الفتح فهو الأصل لخفته وكسر غير الياء فيما كان ماضيه مكسور العين لغة غير الحجازيين وهم يكسرون الياء إذا كان ما بعده ياء أخرى فلا ينطبق التعريف على ذلك وأما الضم فيما كان ماضيه على أربعة أحرف فلأنه لو فتح في يكرم مثلا ويقال يكرم لم يعلم أنه مضارع المجرد أو المزيد فيه ثم حمل عليه كل ما كان ماضيه على أربعة أحرف. فان قلت لم لم يفتح حرف المضارعة في يدحرج ويقاتل ويفرّح ولا التباس فيه ثم يحمل يكرم عليه. فان حمل الأقل على الأكثر أولى قلت لأنه لو حمل الأقل على الأكثر لزم الالتباس ولو في صورة واحدة بخلاف العكس فانه لا التباس فيه أصلا. فان قلت فلم اختص الضم بهذه الأربعة والفتح مما عداها دون العكس. قلت لأنها أقل مما عداها الضم أثقل من الفتح فاختص الضم

وهذا يصلح للحال والاستقبال تقول يفعل الآن ويسمى حالا وحاضرا ويفعل غدا ويسمى مستقبلا فاذا أدخلت عليه السين أو سوف فقلت سيفعل أو سوف يفعل اختص بزمان الاستقبال وإذا أدخلت عليه اللام اختص بزمان الحال فالمبني للفاعل منه ما كان حرف المضارعة منه مفتوحا إلا ما كان ماضيه على أربعة حرف فان حرف المضارعة منه يكون مضموما أبدا نحو يدحرج ويكرم ويقاتل ويفرح

بالأقل والفتح بالأكثر تعادلا بينهما هذا وقد عرفت جواب ذلك حيث قلنا إن الفتحة للخفة والمعادلة فى هذه الأربعة إلى الضم لضرورة دفع الالتباس الحاصل فى نحو أكرم يكرم كما مر وقد عرف جواب ذلك مما قرر. ولقائل أن يقول لا يدخل فى هذا التعريف نحو اهراق يهريق واستطاع يسطيع بضم حرف المضارعة والأصل أراق وأطاع زيدت الهاء والسين فانهما مبنيان للفاعل وليس حرف المضارعة فيهما مفتوحا وليسا أيضا مما كان ماضيه على أربعة أحرف. ويمكن الجواب عنه بأن الهاء والسين زائدتان على خلاف القياس فكأنهما على أربعة أحرف تقديرا أو بأنهما من الشواذ ولا يجب أن يدخل فى الحد الشواذ ونحو خصم وقتل بالتشديد والأصل اختصم واقتتل أدغمت التاء فيما بعده وحذفت الهمزة فهو على خمسة أحرف تقديرا ولهذا يفتح حرف المضارعة ويقال يخصم ويقتل. وههنا موضع بحث ولما ضم حرف المضارعة من هذه الأربعة كما فى المبنى للمفعول أراد أن يذكر علامة كون هذه الأربعة مبنية للفاعل فقال (وعلامة بناء هذه الأربعة) يعنى يدحرج ويكرم ويقاتل ويفرح (للفاعل كون الحرف الذى قبل آخره) أى آخر كل واحد من هذه الأربعة حال كونه مبنيا للفاعل (مكسورا أبدا) بخلاف المبنى للمفعول فانه فيه مفتوح أبدا كما يذكر فى بحثه إن شاء الله تعالى (مثاله) أى مثال المبنى للفاعل (من يفعل) بضم العين (نحو ينصر ينصران ينصرون تنصر تنصران ينصرن تنصر تنصران تنصرون تنصرين تنصران تنصرن أنصر ننصر) وقد يستعمل لفظ الاثنين فى بعض المواضع للواحد كقوله:

فان تزجران يا ابن عفان أنزجر وإن تدعانى أحم عرضا ممنعا

وقوله فقلت لصاحبى لا تحبسانا * أى لا تحبسنى * (وقس على هذا) المذكور من تصريف ينصر (يضرب ويعلم ويدحرج ويكرم ويقاتل ويفرح ويتكسر ويتباعد وينقطع ويجتمع ويحمر ويحمار ويستخرج ويعشوشب ويقعنسس ويسلنقى ويتدحرج ويحرنجم ويقشعر) ونحن لا نشتغل بتفصيلها فانه لا يخفى على من له أدنى لب وتمييز ولو أشكل شىء من نحو يقشعر ويسلنقى يعرف فى المضاعف والناقص (والمبنى للمفعول منه) أى من المضارع (ما) أى الفعل المضارع الذى (كان حرف المضارعة منه مضموما) حملا على الماضى (و) كان (ماقبل آخره مفتوحا) فان كان مفتوحا فى الأصل أبقى عليه وإلا فتح ليعتدل الضم بالفتح فى المضارع الذى هو أثقل من الماضى (نحو ينصر ويدحرج ويكرم ويفرح ويقاتل ويستخرج) وتصريفها على قياس المبنى للفاعل فى نحو يفعل ويفعلل ويفعال يقدر الأصل يفعلل ويفعلل ويفاعلل بفتح ماقبل الآخر ولم يذكر المصنف غير المتعدى لأنه قلما يوجد منه (واعلم أنه) الضمير للشأن (يدخل على الفعل الضارع ما ولا النافيتان) للفعل (فلا يغيران صيغته) أى صيغة الفعل المضارع وقد مر تغيير الصيغة فى صدر الكتاب يعنى لا يعملان فيه لفظا وقد سمع من العرب الجزم بلا النافية إذا صلح قبلها كى نحو جئته لا يكن له على حجة (تقول لا ينصر لا ينصران لا ينصرون الخ) كما تقدم فى ينصر بعينه وكذلك ما ينصر ما ينصران ما ينصرون الخ (و) اعلم أنه (يدخل) على الفعل المضارع (الجازم) وهو لم ولما ولا فى النهى واللام فى الأمر وإن الشرطية والأسماء التى تضمنت معناها والغرض فى هذا الفن بيان آخر الفعل عند دخول الجازم (عليه فيحذف منه حركة الواحد) نحو لم ينصر بسكون الراء (و) يحذف (نون التثنية) نحو لم ينصرا (و) يحذف نون (الجمع المذكر) نحو لم ينصروا (و) يحذف نون (الواحدة المخاطبة) نحو لم تنصرى لأن النون فى هذه الأمثلة علامة الرفع كالضمة فى الواحد فكما تحذف حركة الواحد كذلك تحذف النون وإنما جعلت علامة للاعراب كالحركة لأنه لما وجب أن تكون هذه الأفعال معربة والإعراب إنما يكون فى آخر الكلمة وكان أواخر هذه الأفعال ساكنة وهى الضمائر لأنها اتصلت بالأفعال فصارت كالجزء منها ولم يمكن إجراء الإعراب عليها وجب زيادة حرف للاعراب ولم يمكن زيادة حرف المد

والمين

وعلامة بناء هذه الأربعة للفاعل كون الحرف الذى قبل آخره مكسورا أبدا مثاله من يفعل نحو ينصر ينصران ينصرون تنصر تنصران ينصرن تنصر تنصران تنصرون تنصرين تنصران تنصرن أنصر ننصر وقس على هذا يضرب ويعلم ويدحرج ويكرم ويقاتل ويفرح ويتكسر ويتباعد وينقطع ويجتمع ويحمر ويحمار ويستخرج ويعشوشب ويقعنسس ويسلنقى ويتدحرج ويحرنجم ويقشعر. والمبنى للمفعول منه ما كان حرف المضارعة منه مضموما وما قبل آخره مفتوحا نحو ينصر ويدحرج ويكرم ويفرح ويقاتل ويستخرج. واعلم أنه يدخل على الفعل المضارع ما ولا النافيتان فلا يغيران صيغته تقول لا ينصر لا ينصران لا ينصرون الخ. ويدخل الجازم عليه فيحذف منه حركة الواحد ونون التثنية والجمع المذكر والواحدة المخاطبة

واللين فزادوا النون لمناسبتها إياها كماسبق (ولا يحذف) الجازم (نون جماعة المؤنث) فلايقال لم ينصر في لم ينصرن (فانه) أى فان نون جمع المؤنث (ضمير كالواو في الجمع المذكر) وهو فاعل فلا يحذف (فيثبت على كل حال) بخلاف النونات الأخر فانها علامات للاعراب وهذه ضمير لا علامة للاعراب لأنها إذا اتصلت بالفعل المضارع صار مبنيا لأنه إنما أعرب لمشابهة الاسم ولما اتصل به النون التى لا تتصل إلا بالفعل رجح جانب الفعلية وصارت النون من الفعل بمنزلة جزء من الكلمة كما فى بعلبك وتعذر الإعراب بالحرف والحركة على مالا يخفى ردا إلى ماهو الأصل فى الفعل أعنى البناء وأشار إلى الأمثلة بقوله (تقول لم ينصر لم ينصرا لم ينصروا لم تنصر لم تنصرا لم ينصرن لم تنصر لم تنصرا لم تنصروا لم تنصرى لم تنصرا لم تنصرن لم أنصر لم ننصر وجاء لم فى الضرورة غير جازمة وجاء أيضا مفصولا بينها وبين المجزوم وجاء حذف المجزوم بعدها قال (و) اعلم أنه (يدخل) على الفعل المضارع (الناصب) وهو أن ولن وكى وإذن والأصل أن والبواقى فرع عليها وإنما عملت النصب لكونها مشابهة لأن وهى تنصب الأسماء وهذه تنصب الأفعال (فيبدل من الضمة إلى الفتحة) كما هو مقتضى الناصب فان النصب يكون بالفتحة كما أن الرفع يكون بالضمة والجزم بالسكون فان قيل كان من الواجب أن يقول من الرفع إلى النصب لأنه معرب والضم والفتح إنما يستعملان فى المبنيات فالجواب أن الغرض بيان الحركة دون تعرض للأعراب والبناء والحركة من حيث هى حركة الضم والفتح والكسر لا الرفع والنصب والجر فان هذا أمر زائد فليتأمل (ويسقط النونات) لأنها علامة الرفع (سوى نون الجمع المؤنث) لما ذكر من أنه ضمير لا علامة الاعراب وإنما أسقط الناصب هذه النونات حملا له على الجازم لأن الجزم فى الأفعال بمنزلة الجر فى الأسماء فكما حمل النصب على الجر فى الأسماء فى التثنيه والجمع فكذا هنا حمل النصب على الجزم وحذفت النونات المحذوفة حال الجزم (فتقول لن ينصر لن ينصرا لن ينصروا لن ينصرا لن تنصرا لن تنصرن الخ) لن أنصر لن ننصر ومعنى لن نفى الفعل مع التأكيد فى المستقبل (ومن الجوازم لام الأمر) لأن المضارع لما دخله لام الأمر شابه أمر المخاطب فى كونه للطلب وهو مبنى فى الأصل ولم يمكن بناء ذلك لوجود حرف المضارعة مع عدم تعذر الإعراب فأعرب باعراب يشبه البناء وهو السكون لأنه الأصل فى البناء فاللام لكون المشابهة مستفادة منه عمل عمل الجزم وتكون مكسورة تشبيها باللام الجارة لأن الجزم بمنزلة الجار وفتحها لغة لكن إذا دخل عليها الواو أو الفاء أو ثم جاز اسكانها قال الله تعالى فليضحكوا قليلا وليبكوا كثيرا وقال تعالى ثم ليقضوا تفثهم قرئ بسكون اللام وكسرها وقوله (فتقول فى أمر الغائب) إشارة إلى أنه لا يؤمر به المخاطب لأن المخاطب له صيغة تخصه وقرئ فلتفرحوا بالتاء خطابا وهو شاذ وجاز فى المجهول لتضرب أنت الخ لأن الأمر ليس للفاعل المخاطب لأن الفاعل محذوف وكذا لأضرب أنا ولنضرب نحن ونحو ذلك لأن الأمر بالصيغة يختص بالمخاطب فلا بد من استعمال اللام فى هذه المواضع لأنها غير المخاطب فكان على المصنف أن يقول فتقول فى أمر غير المخاطب ويمثل بالمتكلم والمخاطب المجهول وفى الحديث قوموا فلأصل لكم وفى التنزيل ولنحمل خطاياكم وإذا كان المأمور جماعة بعضهم حاضر وبعضهم غائب فالقياس تغليب الحاضر على الغائب نحو افعلا وافعلوا ويجوز على قلة إدخال اللام فى المضارع المخاطب لتفيد التاء الخطاب واللام الغيبة مع التنصيص على كون بعضهم حاضرا وبعضهم غائبا كقوله عليه الصلاة والسلام لتأخذوا مصافكم وقد جاء فى الشذوذ حذفها وجزم الفعل كقوله .

محمد تفد نفسك كل نفس إذا ماخفت من أمر تبالا

أى لتفد وأجاز الفراء حذفها فى النثر كقولك قل له يفعل قال الله تعالى قل لعبادى الذين آمنوا يقيموا الصلاة والحق أنه جواب الأمر والشرط لا يلزم أن يكون علة تامة للجزاء وإنما اختص هذا الأمر باللام والمخاطب بغيرها لأن أمر المخاطب أكثر استعمالا فكان التخفيف به أولى وأمثاته (لينصر لينصرا

ولا يحذف نون جماعة المؤنث فانه ضمير كالواو فى الجمع المذكر فيثبت على كل حال تقول لم ينصر لم ينصرا لم ينصروا لم تنصر لم تنصرا لم ينصرن الخ ، ويدخل الناصب فيبدل من الضمة إلى الفتحة ويسقط النونات سوى نون الجمع المؤنث فتقول لن ينصر لن ينصرا لن ينصروا لن ينصرا لن تنصرا لن ينصرن الخ ومن الجوازم لام الأمر فتقول فى أمر الغائب لينصر لينصرا .

لينصروا لننصر لتنصرا لينصرن . وقس على هـذا ليضرب وليعلم وليدخل وليدحرج وغيرها ومنها لاالناهية فتقول فى نهى الغائب لاينصرلاينصرا لاينصروا لاتنصر لاتنصرا لا ينصرن، وفى نهى الحاضر لاتنصر لاتنصرا لاتنصروا لاتنصرى لاتنصرا لا تنصرن وهكذا قياس سائر الأمثلة (أما الأمر بالصيغة) وهو أمر الحاضر فهو جار على لفظ المضارع المجزوم فان كان مابعد حرف المضارعة متحركا فتسقط منه حرف المضارعة وتأتى بصورة الباقى مجزوما فتقول فى الأمر من تدحرج دحرج دحرجا دحرجوا دحرجى دحرجا دحرجن وقاتل وتكسر وتباعد وتدحرج ، وإن كان مابعد حرف المضارعة ساكنا فتحذف منه حرف المضارعة وتأتى بصورة الباقى مجزوما مزيدا فى أوله همزةوصل مكسورة

لتنصروا لتنصر لتنصرا لينصرن) وفى المجهول لتنصر أنت لتنصر لتنصروا لتنصرى لتنصرا لتنصرن لأنصر لننصر (وقس على هذا ليضرب وليعلم وليدخل وليدحرج وغيرها) من نحو ليكرم وليقاتل وليفرح وليكسر وليتباعد وليتقطع وليجتمع إلى آخر الأمثلة على قياس المجزوم (ومنها) أى ومن الجوازم (لاالناهية) وهى التى يطلب بها ترك الفعل وإسناد النهى إليها مجاز لأن الناهى هو المتكلم بواسطتها وإنما عملت الجزم لكونها نظيرة لام الأمر من جهة أنهما للطلب ونقيضها من جهة أن اللام لطلب الفعل وهى لطلب تركه بخلاف لاالنافية إذ لاطلب فيها (فتقول فى نهى الغائب لاينصر لاينصرا لاينصروا لاتنصر لاتنصرا لاينصرن وفى نهى الحاضر لاتنصر لاتنصرا لاتنصروا لاتنصرى لاتنصرا لاتنصرن وهكذا قياس سائر الامثلة) من نحو لايضرب ولايعلم ولايدحرج إلى غير ذلك كما ترى فى الجوازم وقد جاء فى المتكلم قليلا كلام الأمر (وأما الأمر بالصيغة) سمى بذلك لأن حصوله بالصيغة المخصوصة دون اللام (وهو أمر الحاضر) أى المخاطب (فهو جار على لفظ المضارع المجزوم) فى حذف الحركات والنونات التى تحذف فى المضارع المجزوم وكون حركاته وسكناته مثل حركات المضارع وسكناته أى لا تخالف صيغة الأمر صيغة المضارع إلا بأن يحذف حرف المضارعة ويعطى آخره حكم المجزوم وإنما قال جار على لفظ المضارع المجزوم لئلا يتوهم أنه أيضا مجزوم معرب كما هو مذهب الكوفيين فانه ليس بمجزوم بل هو مبنى أجرى مجرى المضارع المجزوم أما البناء فلأنه الأصل فى الفعل وما أعرب منه فلمشابهته الاسم وهذا لم يشبه الاسم فلم يعرب والكوفيون على أنه مجزوم وأصل افعل لتفعل فحذفت اللام لكثرة الاستعمال ثم حذف حرف المضارعة خوف الالتباس بالمضارع وليس بالوجه لأن إضمار الجازم ضعيف كاضمار الجار وماذكروه خلاف الأصل فلا يرتكب وأما إجراؤه مجرى المجزوم فلأن الحركات والنونات علامة الإعراب فينافى البناء ولذا لم تحذف نون جماعة المؤنث وإذا أجرى على المجزوم (فان كان ما بعد حرف المضارعة متحركا) كتتدحرج (فتسقط) أنت (منه) أى من المضارع (حرف المضارعة) من المضارع للفرق (وتأتى بصورة الباقى) أى بعد حذف حرف المضارعة (مجزوما) فى هذا اللفظ حزازة لأن صورة الباقى ليست بمجزومة بل مثل المجزوم فالتوجيه أن يقال حذف المضاف وهو أداة التشبيه تنبيها على المبالغة والأصل مثل المجزوم وهذا كثير فى الكلام أو يقال المجزوم بمعنى المعامل معاملة المجزوم مجازا أو يجعل مجزوما مفعول تأتى والباء لغير التعدية أى يأتى مجزوما يكون بصورة الباقى فيكون من باب القلب والمعنى ويأتى الباقى بصورة المجزوم ولم يقل مجزومة لأنه حال من الباقى أو لأنه وصف للفعل أى حال كونها فعلا مجزوما وإذا حذفت حرف المضارعة وعاملت آخره معاملة المجزوم (فتقول فى الأمر من تدحرج دحرج دحرجا دحرجوا دحرجى دحرجا دحرجن) ويستعمل لفظ الجمع للواحد فى موضع التفخيم كقوله :

ألا فارحمونى يا إله محمد   فان لم أكن أهلا فأنت له أهل

وكذا تقول فى كل ما يكون بعد حرف المضارعة منه متحركا نحو فرح (وقاتل وتكسر وتباعد وتدحرج) وأخواته وإنما اشتق من المضارع لأن الماضى لا يؤمر به فلا مناسبة بينهما (وإن كان) أى (ما بعد حرف المضارعة ساكنا) كما فى ينصر (فتحذف منه حرف المضارعة وتأتى بصورة الباقى مجزوما) حال كون هذا الباقى مجزوما (مزيدا فى أوله همزة وصل مكسورة) أما زيادتها فلدفع الابتداء بالساكن وأما تخصيصها بالزيادة دون غيرها من الحروف فلأنها أقوى الحروف والابتداء بالأقوى أولى وأما كسرها فلأنها زيدت ساكنة عند الجمهور لما فيه من تقليل الزيادة ثم لما احتيج إلى تحريكها حركت بالكسرة كما هو الأصل فى تحريك الساكن وظاهر مذهب سيبويه أنها زيدت متحركة بالكسرة التى هى أعدل لأنا نحتاج إلى متحرك لسكون أول الكلمة فزيادتها ساكنة ليست بوجه وسميت همزة وصل لأنها يتوصل بها

إلى النطق بالساكن وسماها الخليل سلم اللسان لذلك فتكون مكسورة فى جميع الأحوال (إلا) حال (أن يكون عين المضارع منه) أى من الباقى أو من المضارع (مضموما فتضمها) أى تلك الهمزة إتباعا لمناسبتها حركة لعين ولأنها لو كسرت لثقل الخروج من الكسر إلى الضم ولو فتحت لالتبس المضارع إذا كان للتكلم (فتقول انصر انصرا انصروا انصرى انصرا انصرن وكذا ضرب واعلم وانقطع واجتمع واستخرج) ثم استشعر اعتراضا بأن أكرم بفتح الهمزة أمر من تكرم ومابعد حرف المضارعة ساكن وعينه مكسورة فلم لم يزد فى أوله همزة وصل مكسورة فأجاب بقوله (وفتحوا همزة أكرم بناء على الأصل المرفوض) أى المتروك (فان أصل يكرم يؤكرم) لأن حروف المضارع هى حروف الماضى مع زيادة حرف المضارعة فحذفوا الهمزة لاجتماع الهمزتين فى نحو أأكرم ثم حملوا يكرم وتكرم ونكرم عليه وقد استعمل الأصل المرفوض قال * فانه أهل لأن يؤكرما * فلما رأوا أنه تزول علة الحذف عند اشتقاق الأمر بحذف حرف المضارعة ردوها لأن همزة الوصل إنما هى عند الاضطرار فقالوا من تؤكرم أكرم كما قالوا من تدحرج دحرج فلا يكون من القسم الثانى بل من القسم الأول وقوله بناء نصب على المصدر بفعل محذوف فى موضع الحال أو على المفعول له وهذا أولى (واعلم أنه) الضمير للشأن (إذا اجتمع تاءان فى أول مضارع تفعل وتفاعل وتفعلل) وذلك حال كونه فعل المخاطب أو المخاطبة مطلقا أو الغائبة المفردة أو المثناة إحداهما حرف المضارعة والثانية التى كانت فى أول الماضى (فيجوز إثباتهما) أى إثبات التاءين وهو الأصل (نحو تتجنب وتتقاتل وتتدحرج ويجوز حذف إحداهما) أى التاءين تخفيفا لأنه لما اجتمع مثلان ولم يمكن الادغام لرفضهم الابتداء بالساكن حذفوا إحدى التاءين ليحصل التخفيف كما تقول تجنب وتقاتل وتدحرج (وفى التنزيل فأنت له تصدى) والأصل تتصدى أى تتعرض وكان فعلا ماضيا لوجب أن يقال تصديت لأنه خطاب (ونارا تلظى) أى تلهب والأصل تتلظى إذ لو كان ماضيا لوجب أن يقال تلظت (وتنزل الملائكة) والأصل تتنزل واختلف فى المحذوف فذهب البصريون إلى أنها الثانية لأن الأولى حرف المضارعة وحذفها مخل وقيل الأولى لأن الثانية للمطاوعة فحذفها مخل والوجه هو الأول لأن رعاية كونه مضارعا أولى ولأن الثقل إنما يحصل عند الثانية وإلحاق المضارع تفعل وتفاعل وتفعلل بلفظ المبنى للفاعل للتنبيه على أن الحذف لا يجوز فى المبنى للمفعول أصلا لأنه خلاف الأصل فلا يرتكب إلا فى الأقوى وهو المبنى للفاعل ولأنه من هذه الأبواب أكثر استعمالا من المبنى للمفعول فالتخفيف أولى ولأنه لو حذفت التاء الأولى المضمومة لالتبس بالمبنى للفاعل المحذوف منه التاء لأن الفارق هو التاء المضمومة ولو حذف التاء الثانية لالتبس بالمبنى للمفعول من مضارع فعل وفاعل وفعلل (واعلم أنه متى كانت فاء افتعل صادا أو ضادا أو طاء أو ظاء قلبت تاؤه) أى افتعل (طاء) لتعسر النطق بالتاء بعد هذه الحروف فاختير الطاء لقربها من التاء مخرجا. والحاصل عندنا يرجع إلى السماع عند العرب إلى التخفيف (فتقول فى افتعل من الصلح اصطلح) والأصل اصتلح (و) فى افتعل (من الضرب اضطرب) والأصل اضترب و لاضطراب الحركة والموج والبحر يضطرب أى يموج بعضه بعضا (و) فى افتعل (من الطرد اطرد) والأصل اطترد (و) فى افتعل (من الظلم اظطلم) والأصل اظتلم . واعلم أن الوجه فى نحو اصطلح واضطرب عدم الادغام لأن حروف الصفير وهى الزاى المعجمة والسين والصاد المهملتان لا تدغم فى غيرها وحروف ضوى مشفر بالضاد والشين المعجمتين والراء المهملة لا تدغم فيما يقاربها وقليلا ما جاء أصح واضرب بقلب الثانى إلى الأول ثم الادغام وهذا عكس قياس الادغام فعلوه رعاية لصفير الصاد واستطالة الضاد وضعف اضطجع فى اضطجع أى نام على الجنب وقرئ لبعض شأنهم ونخسف بهم ويغفر لكم وذى العرش سبيلا بالادغام وأما فى نحو اطرد فيجوز الادغام لاجتماع المثلين مع عدم المانع من الادغام وأما فى نحو اظطلم فثلاثة أوجه

إلا أن يكون عين المضارع منه مضموما فتضمها فتقول انصر انصرا انصروا انصرى انصرا انصرن وكذا اضرب واعلم وانقطع واجتمع واستخرج وفتحوا همزة أكرم بناء على الأصل المرفوض فان أصل يكرم يؤكرم . واعلم أنه إذا اجتمع تاءان فى أول مضارع تفعل وتفاعل وتفعلل فيجوز إثباتهما نحو تتجنب وتتقاتل وتتدحرج ويجوز حذف إحداهما وفى التنزيل فأنت له تصدى ونارا تلظى وتنزل الملائكة . واعلم أنه متى كان فاء افتعل صادا أو ضادا أو طاء أو ظاء قلبت تاؤه طاء فتقول فى افتعل من الصلح اصطلح ومن الضرب اضطرب ومن الطرد اطرد ومن الظلم اظطلم

الأول اظطلم بلا ادغام والثانى اطلم بالطاء المهملة بقلب المعجمة إليها كما هو القياس والثالث ظلم بالظاء المعجمة بقلب المهملة إليها ورويت الوجوه الثلاثة فى قول زهير :

هو الجواد الذي يعطيك نائله عفوا ويظلم أحيانا فيظطلم

(وكذلك سائر تصرفاته) كل واحد منها فانه يجرى فيها ذلك (نحو اصطلح يصطلح اصطلاحا فهو مصطلح وذاك مصطلح) عليه (والأمر اصطلح والنهى لاتصطلح) وكذلك يضطرب فهو مضطرب ويطرد فهو مطرد ويظطلم فهو مظطلم وكذلك فى باقى الأمثلة بأسرها (و) اعلم أنه (متى كان فاء افتعل دالا أو ذالا أو زايا) معجمة (قلبت تاؤه) أى تاء افتعل (دالا) مهملة تخفيفا (فتقول فى افتعل من الدرء) وهو الدفع (والذكر) وهو ضد النسيان (والزجر) وهو المنع والنهى (ادرأ) والأصل ادترأ ولا يجوز غير الادغام (وادكر) والأصل إذتكر وفيه ثلاثة أوجه إذدكر بلا إدغام واذكر بالذال المعجمة بقلب المهملة إليها وادكر بالدال المهملة بقلب المعجمة إليها قال الشاعر :

تنجى على الشوك جزازا مقضبا والهرم تذريه إدراء عجبا

وفى التنزيل ادكر بعد أمة (وازدجر) والأصل ازتجر فيه وجهان البيان نحو ازدجر وفى التنزيل وقالوا مجنون وازدجر والادغام بقلب الدال زايا ازجر دون العكس لفوات صفير الزاى وأما قلب تاء افتعل مع الجيم دالا كما فى قوله :

فقلت لصاحبى لاتحبسانا بنزع أصوله واجدز شيحا

والأصل اجتز أى اقطع فشاذ لا يقاس عليه والقلبان المقدمان على سبيل الوجوب (ومتى كان فاء افتعل واوا أو ياء أو ثاء قلبت الواو والياء والثاء تاء ثم أدغمت فى تاء افتعل نحو اتقى واتسر واتغر) فتقول فى افتعل من الوعد اتعد ومن اليسر اتسر ومن الثغر اثغر (ويلحق الفعل) حال كون الفعل (غير الماضى والحال نونان للتوكيد) ولا يلحقان الماضى والحال قيل لاستدعائهما الطلب والطالب إنما يطلب فى العادة ما هو المراد له فكان ذلك مقتضيا لتأكيده لأن غرضه فى تحصيله والطلب إنما يتوجه إلى المستقبل الغير الموجود وقيل لأن الحاصل فى الزمان الماضى لا يحتمل التأكيد وأما الحاصل فى الزمان الحال فهو وإن كان يحتمل التأكيد بأن يخبر المتكلم بأن الحاصل فى الحال متصف بالمبالغة التأكيد لكنه لما كان موجودا وأمكن للمخاطب فى الأغلب الاطلاع على ضعفه وقوته اختص نون التأكيد بغير الموجود الأولى بالتأكيد أى الاستقبال ولا يتوهم جواز إلحاقهما بالمستقبل الصرف من سيضربن وسوف يضربن فانهما لا يلحقان فى السعة إلا ما فيه معنى الطلب أو شبهه وعليه جميع المحققين حيث قالوا ولا يلحق إلا مستقبلا فيه معنى الطلب كالأمر والنهى والاستفهام والتمنى أو العرض والقسم لكونه غالبا على ما هو المطلوب وأشبه بالقسم نحو إما تفعلن فى أن ما للتأكيد كلام القسم ولأنه لما أكد حرف الشرط بما كان تأكيد الشرط أولى وقد يلحق بالنفى تشبيها له بالنهى وهو قليل، ومنه قول الشاعر:

يحسبه الجاهل مالم يعلما شيخا على كرسيه معمما

أى لم يعلمن قلبت النون ألفا للوقف قال الله تعالى لنسفعا أى لنسفعن فان قلت لم ألحق بالمستقبل الصرف فى قوله :

ربما أوفيت فى علم ترفعن ثوبى شمالات

قلت لأنه شبيه بالنفى من حيث إن ربما للقلة والقلة تناسب النفى والعدم والنفى مشبه بالنهى وهو مع ذلك خلاف القياس لا يعتد به وقال سيبويه يجوز فى الضرورة أنت تفعلن وهاتان النونان إحداهما (خفيفة ساكنة) كقولك اضربن (و) الأخرى (ثقيلة مفتوحة) نحو اذهبن وفى بعض النسخ بالنصب أى حال كون إحداهما خفيفة ساكنة والأخرى ثقيلة مفتوحة فى جميع الأفعال (إلا فيما) أى فى الفعل الذى (تختص) النون الثقيلة (به) أى بذلك الفعل يعنى أن من بين النونين تختص الثقيلة بهذا الفعل أى تنفرد بلحوق هذا الفعل كما يقال تخصك بالعبادة أى لا نعبد غيرك وبهذا ظهر فساد ما قيل إنه كان حق

وكذلك سائر تصرفاته نحو اصطلح يصطلح اصطلاحا فهو مصطلح وذاك مصطلح والأمر اصطلح والنهى لاتصطلح ومتى كان فاء افتعل دالا أو ذالا أو زايا قلبت تاؤه دالا فتقول فى افتعل من الدرء والذكر والزجر ادرأ وادكر وازدجر ومتى كان فاء افتعل واوا أو ياء أو ثاء قلبت الواو والياء والثاء تاء ثم أدغمت فى تاء افتعل نحو اتقى واتسر واتغر . ويلحق الفعل غير الماضى والحال نونان للتأكيد خفيفة ساكنة وثقيلة مفتوحة إلا فيما تختص به

العبارة أن يقول إلا فى الفعل الذى يختص بالثقيلة أى لا يعم الثقيلة والخفيفة لأن الثقيلة لا تختص بفعل الاثنين وفعل جماعة النساء بل تعم الجميع (وهو) أى ما تختص به (فعل الاثنين و) فعل (جماعة النساء فهى) أى النون الثقيلة (مكسورة فيهما أبدا) أى فى فعل الاثنين وجماعة النساء فالضمير عائد إلى الفعل ويجوز أن يكون عائدا إلى ما (فتقول اذهبان للاثنين واذهبنان للنسوة) بكسر النون فيهما تشبيها لها بنون التثنية لأنها واقعة بعد الألف مثل نون التثنية وأما ما أجازه يونس والكوفيون من دخول الخفيفة فى فعل الاثنين وجماعة النساء باقية على السكون عند يونس ومتحركة بالكسر عند بعض وقد حمل عليه قوله تعالى ولا تتبعان بتخفيف النون فلا يصلح للتعويل لمخالفة القياس واستعمال الفصحاء وهى ليست فى تتبعان للتأكيد بل للتثنية ولا نافية (فتدخل) أنت (ألفا بعد نون جمع المؤنث) كما تقول اذهبنان والأصل اذهبنن فأدخلت ألفا بعد نون جمع المؤنث وقبل النون الثقيلة (لتفصل) تلك الألف (بين النونات) الثلاثة نون جماعة النساء والمدغمة والمدغم فيها غيرها واختص الألف لخفتها (ولا تدخلهما) أى فعل الاثنين وجماعة النساء النون (الخفيفة) لا يقال اضربان واضربنان (لأنه يلزم) من دخولها فيهما (التقاء الساكنين على غير حده) وهما الألف والنون وحينئذ لو حركتها لأخرجتها عن وضعها لأنها لا تقبل الحركة بدليل حذفها فى اضرب القوم الأصل اضربن القوم دون تحريكها قال الشاعر :

لا تهين الفقير علك أن تر　　كع يوما والدهر قد رفعه

أى لا تهينن الفقير وإلا لوجب أن يقال لا تهن لأنه نهى فحذفت النون لالتقاء الساكنين ولم تحرك ولو حذفت الألف من فعل الاثنين لالتبس بفعل الواحد ولو حذفتها من فعل جماعة النساء لأدى إلى حذف ما زيد لغرض هكذا ذكروا ولقائل أن يقول لا نسلم أنه يلزم من دخولها فى فعل جماعة النساء التقاء الساكنين وهو ظاهر لأنك تقول اضربن فلو أدخلتها وقلت اضربنن لا يكون من التقاء الساكنين فى شئ وأشار ابن الحاجب إلى جوابه بأن الثقيلة هى الأصل والخفيفة فرعها وأدخلت الألف مع الثقيلة فتلزم مع الخفيفة وإن لم تجتمع النونات لئلا يلزم للفرع مزية على الأصل ألا ترى أن يونس حين أدخلها فى فعل الاثنين وجماعة النساء أدخل الألف وقال اضربان واضربنان دون اضربنن وفيه نظر لأن أصالة الثقيلة إنما هى عند الكوفيين على ما نقل من أن الفرع لا يجب أن يجرى على الأصل فى جميع الأحكام ثم المناسبة المعلومة من قوانينهم تقتضى أصالة الخفيفة لأن التأكيد فى الثقيلة أكثر فالمناسب أن يعدل من الخفيفة إليها ولما قال إنه يلزم التقاء الساكنين على غير حده كأنه قيل ما حده ومتى يجوز فقال (فان التقاء الساكنين إنما يجوز) أى لا يجوز إلا (إذا كان الأول) من الساكنين (حرف مد) وهو الألف والواو والياء سواكن (و) كان (الثانى) منهما (مدغما) فى حرف آخر (نحو دابة) فإن الألف والباء ساكنان والألف حرف مد والباء مدغم فجاز لأن اللسان يرتفع عنهما دفعة واحدة من غير كلفة لأن المدغم فيه متحرك فيصير الثانى من الساكنين كلا ساكن فلا يتحقق التقاء الساكنين الخالصى السكون وكان الأولى أن يقول حرف لين ليدخل فيه نحو خويصة ودويبة لأن حرف اللين أعم من حرف المد كما سنذكره لكن المصنف رحمة الله عليه لا يفرق بينهما وفى عبارته نظر لأن إنما تفيد الحصر كما فسرنا وهذا غير مستقيم على ما لا يخفى فان التقاء الساكنين جائز فى الوقف مطلقا فانه محل التخفيف نحو زيد وعمرو وبكر سلمنا أنه أراد غير الوقف لكنه يجوز فى غير الوقف فى الاسم المعرف باللام الداخلة عليه همزة الاستفهام نحو آلحسن عندك بسكون الألف واللام وهذا قياس مطرد لئلا يلتبس بالخبر وفى التنزيل آلآن بسكون الألف واللام وفى بعض القراءات من بعد ذلك لبعض شأنهم وذى العرش سبيلا واللاى ومحياى ومماتى ونحو ذلك فلا وجه للحصر ويمكن الجواب بأن كل ذلك من الشواذ ومراده غير الشاذ فان قلت فلم

وهو فعل الاثنين وجماعة النساء فهى مكسورة فيهما أبدا فتقول اذهبانّ للاثنين واذهبنانّ للنسوة فتدخل ألفا بعد نون جمع المؤنث لتفصل بين النونات ولا تدخلهما الخفيفة لأنه يلزم التقاء الساكنين على غير حده فان التقاء الساكنين إنما يجوز إذا كان الأول حرف مد والثانى مدغما «نحو دابة ــ ولا الضالين»

لم يجز فى نحو ٧ فى الدار أنا وقالوا ادار أنا مع أن الأول حرف مد والثانى مدغم قلت جوازه مشروط بذلك ولا يلزم من وجود الشرط وجود المشروط كما تقدم فى أبى يأبى (ويحذف من الفعل معهما) أى مع النونين (النون التى فى الأمثلة الخمسة كما تحذف مع الجوازم وهى يفعلان وتفعلان ويفعلون وتفعلون وتفعلين) لما سبق من أن النون التى فى هذه الأمثلة علامة الإعراب والفعل مع نون التأكيد يصير مبنيا لما ذكرنا فى نون جماعة النساء واعلم أن قوله هذا يوهم جواز دخول كل من النونين فى الأمثلة الخمسة واثنان منها يفعلان وتفعلان قد تقرر أن الخفيفة لا تدخلهما وأجاب بعضهم بأنه تنبيه على أن النون تحذف من الفعل معهما على مذهب يونس حيث أجاز دخولهما فى يفعلان وتفعلان وفساده يظهر بأدنى تأمل إذ لا أثر فى الكتاب من مذهب يونس لكن يمكن الجواب عنه بأن تقول النون فى الأمثلة الخمسة تحذف مع النون الخفيفة والثقيلة وهذا إنما يكون عند ثبوت المعية وأما مالا يثبت مع المعية كيفعلان وتفعلان فلا يكون الحذف ثمة وقد تقدم أنه لا معية بين الخفيفة وفعل الاثنين فلا يكون فيه ذلك فافهم فانه لطيف (ويحذف) مع حذف النون (واو يفعلون و) واو (تفعلون) أى فعل جماعة الذكور الغائب والمخاطب (وياء تفعلين) أى فعل الواحدة المخاطبة لأن التقاء الساكنين وإن كان على حده على ماذكره المصنف لكنه ثقلت الكلمة فيه واستطالت كانت الضمة والكسرة تدلان على الواو والياء فحذفتا هذا مع الثقيلة وأما مع الخفيفة فالتقاء الساكنين على غير حده ولم تحذف الألف من يفعلان وتفعلان لئلا يلتبسا بالواحد والقياس يقتضى أن لا تحذف الواو والياء أيضا كما هو مذهب بعضهم إذ كل منهما فى هذه الأمثلة ضمير الفاعل والتقاء الساكنين على حده لكن قد ذكرنا أنه لا يجب بل يجوز وإن كان على حده وقيل حد التقاء الساكنين أن يكون الأول حرف لين والثانى مدغما ويكونان فى كلمة فهو هنا ليس على حده لأنه فى كلمتين الفعل ونون التأكيد لكن اغتفر فى الألف وإن لم يكن على حده لدفع الالتباس ولكونها أخف ولعله مراد المصنف ولم يصرح بها اكتفاء بتمثيله بكلمة واحدة أعنى دابة وكذا فعل العلامة جار الله رحمة الله عليه وهنا موضع تأمل ففى الجملة تحذف الواو والياء (إلا إذا انفتح ماقبلهما) فانهما لا يحذفان حينئذ لعدم مايدل عليهما أعنى الضم والكسر بل تحرك الواو بالضم والياء بالكسر لدفع التقاء الساكنين (نحو لا تخشون) أصله تخشيون حذف ضم الياء للثقل ثم الياء لالتقاء الساكنين فقيل يخشون وأدخل لا الناهية فحذفت النون فقيل لاتخشوا فلما أدخل نون التأكيد التقى ساكنان الواو والنون المدغمة ولم تحذف الواو لعدم مايدل عليها بل حرك بما يناسبه وهو الضم لكونه أخاه فقيل لاتخشون وهى نهى المخاطب لجماعة الذكور (ولا تخشين) أصله تخشيين حذفت كسرة الياء ثم الياء وأدخل لا وحذفت النون وقيل لا تخشى فلما ألحق نون التأكيد التقى ساكنان الياء والنون فلم تحذف الياء لما مر بل حرك بالكسر لكونه مناسبا له وهو نهى المخاطبة (ولتبلون) أصله تبلوون فأعل إعلال تخشون فقيل لتبلون فأدخل نون التأكيد وحذفت نون الإعراب وضمت الواو كما فى لاتخشون وهو فعل جماعة الذكور المخاطبين مبنيا للمفعول من البلاء وهو التجربة (فإما ترين) أصله ترأيين على وزن تفعلين حذفت الهمزة كما سيجىء فقيل تريين ثم حذفت كسرة الياء ثم الياء ولك أن تقول فى الجميع قلبت الواو والياء ألفا لتحركهما وانفتاح ماقبلهما ثم حذفت الألف وهذا أولى وإياك أن تظن أن المحذوف واو الضمير وياؤه كما ظن صاحب الكواشى فى تفسيره فانه من بعض الظن بل المحذوف لام الفعل لأنه أولى بالحذف من ضمير الفاعل وهو ظاهر فقيل ترين فأدخل إما وهى من حروف الشرط فحذفت النون علامة للجزم وألحق نون التأكيد وكسر الياء ولم يحذف لما ذكر فى لاتخشين فصار إما ترين وقد أخطأ من قال حذفت النون لأجل نون التأكيد لأنه لا يلحقه قبل دخول إما لما تقدم فى أول البحث وكذا لاتخشون ولا تخشين بخلاف لتبلون فانه لحقه لكونه جواب القسم وعلى هذا الخفيفة نحو لاتخشون ولاتخشين ولم

ويحذف من الفعل معهما النون التى فى الأمثلة الخمسة كما تحذف مع الجوازم وهى يفعلان وتفعلان ويفعلون وتفعلون وتفعلين ويحذف واو يفعلون وتفعلون وياء تفعلين إلا إذا انفتح ماقبلهما نحو لاتخشون ولا تخشين ولتبلون فإما ترين

ويفتح مع النونين آخر الفعل إذا كان فعل الواحد والواحدة الغائبة ويضم آخر الفعل إذا كان فعل جماعة الذكور ويكسر آخر الفعل إذا كان فعل الواحدة المخاطبة فيقول في أمر الغائب مؤكدا بالنون الثقيلة لينصرن لينصران لينصرن لتنصرن لتنصران لينصرنان وبالخفيفة لينصرن لينصرن لتنصرن وتقول في أمر الحاضر مؤكدا بالنون الثقيلة انصرن انصران انصرن انصرن انصران انصرنان وبالخفيفة انصرن انصرن انصرن وقس على هذا نظائره وأما اسم الفاعل والمفعول من الثلاثي المجرد فالأكثر أن يجيء اسم الفاعل منه على فاعل يقول ناصر ناصران ناصرون نصار ونصر نصرة ناصرة ناصرتان ناصرات ونواصر الأكثر أن يجيء اسم المفعول منه على مفعول تقول منصور منصوران منصورون منصورة منصورتان منصورات ومناصير تقول ممرور به ممرور بهما ممرور بهم ممرور بها ممرور بهما ممرور بهن ممرور بك ممرور بكما ممرور بكم ممرور بك ممرور بكما ممرور بكن ممرور بي ممرور بنا فتثنى وتجمع وتؤنث وتذكر الضمير فيما يتعدى بحرف الجر لا اسم المفعول وفعيل قد يجيء بمعنى الفاعل كالرحيم بمعنى الراحم وبمعنى المفعول كالقتيل بمعنى

تقلب الواو والياء من هذه الأمثلة ألفا لأن حركتهما عارضة لا اعتداد بها وهذا هو السر في عدم إعادة اللام المحذوفة حيث لم يقل لا تخشون وقال المالكي حذف ياء الضمير بعد الفتحة لغة طائية نحو أرضي في أرضى وكذا لا تخشن في لا تخشى (ويفتح مع النونين آخر الفعل إذا كان) الفعل (فعل الواحد والواحدة الغائبة) لأنه الأصل لخفته فالعدول عنه إنما يكون لغرض (ويضم آخر الفعل إذا كان) الفعل (فعل جماعة الذكور) ليدل الضم على الواو المحذوفة (ويكسر آخر الفعل إذا كان) الفعل (فعل الواحدة المخاطبة) ليدل الكسر على الياء المحذوفة وكان الأولى أن يقول ما قبل النون بدل آخر الفعل ليشمل نحو لا تخشون لا تخشين فان الواو والياء ليسا آخر الفعل بل كل منهما اسم برأسه لأن الفعل يخشى وهما ضمير الفاعل والجواب أن هذا الضمير كجزء من الفعل فكأنه آخر الفعل وقيل الغرض بيان آخر الفعل غير الناقص لأن الناقص قد علم حكمه في لا تخشون ولا تخشين (فتقول في أمر الغائب مؤكدا بالنون الثقيلة لينصرن) بالفتح لكونه فعل الواحد (لينصران لينصرن) بالضم لكونه فعل جماعة الذكور أصله لينصرون حذف الواو لالتقاء الساكنين (لتنصرن) بالفتح أيضا لأنه فعل الواحدة الغائبة (لتنصران لينصرنان وبالخفيفة لينصرن) بالفتح (لينصرن) بالضم (لتنصرن) بالفتح لما علم من ترك البواقي لأن الخفيفة لا تدخلها (وتقول في أمر الحاضر مؤكدا بالنون الثقيلة انصرن انصران انصرن انصرن) بالكسر لأنه فعل الواحدة المخاطبة (انصران انصرنان وبالخفيفة انصرن انصرن انصرن وقس على هذا نظائره) أي نظائر كل من لينصرن وانصرن الخ نحو اضربن واعلمن وليضربن وليعلمن وغير ذلك إلى سائر الأفعال والأمثلة (وأما اسم الفاعل والمفعول من الثلاثي المجرد فالأكثر أن يجيء اسم الفاعل منه على فاعل تقول ناصر) للواحد (ناصران) للاثنين حال الرفع وناصرين في النصب والجر (ناصرون) لجماعة الذكور في الرفع ناصرين في النصب والجر وذلك لأنهم لما جعلوا إعرابهما بالحروف وكان الحروف الثلاثة أعني الواو والألف والياء جعلوا رفع المثنى الألف لخفتها والمثنى مقدم ورفع الجمع بالواو لمناسبة الضمة ثم جعلوا جر المثنى والمجموع بالياء وفتحوا ما قبل الياء في المثنى وكسروا في الجمع فرقا بينهما ولما رأوا أنه يفتح في بعض الصور في الجمع أيضا نحو مصطفين فتحوا النون في الجمع وكسره في المثنى ثم جعلوا النصب فيهما تابعا للجر (نصار نصر نصرة ناصرة) للواحد (ناصرتان) للتثنية (ناصرات) لجماعة الإناث (ونواصر) أيضا لها (والأكثر أن يجيء اسم المفعول منه على مفعول تقول منصور منصوران منصورون منصورة منصورتان منصورات ومناصير) وإنما قال والأكثر لأنهما قد يكونان على غير فاعل ومفعول نحو ضراب وضروب ومضراب وعليم حذر في اسم الفاعل ونحو قتيل وجلوب في اسم المفعول وكذا الصفة المشبهة باسم الفاعل عند أهل هذه الصناعة (وتقول) رجل (ممرور به) ورجلان (ممرور بهما) ورجال (ممرور بهم) وامرأة (ممرور بها) وامرأتان (ممرور بهما) ونساء (ممرور بهن ممرور بك ممرور بكما ممرور بكم ممرور بك ممرور بكما ممرور بكن ممرور بي ممرور بنا) أي لا يبنى اسم المفعول من اللازم إلا بعد أن تعديه إذ ليس له مفعول (فتثنى) أنت (وتجمع وتؤنث وتذكر الضمير فيما) أي في الاسم الذي (يتعدى بحرف الجر لا اسم المفعول) فلا تقول ممروران بهما ولا ممرورون بهم ولا ممرورة بها ونحو ذلك لأن القائم مقام الفاعل لفظا أعني الجار والمجرور من حيث هو وليس بمؤنث ولا مثنى ولا مجموع فلا وجه لتأنيث العامل وتثنيته وجمعه وظاهر عبارة صاحب الكشاف أن مثل هذا الفاعل يجوز أن يتقدم فيقال زيد به ممرور لأنه ذكر في قوله تعالى كل أولئك كان عنه مسئولا أن عنه فاعل مسئولا قدم عليه (وفعيل قد يجيء بمعنى الفاعل كالرحيم بمعنى الراحم) للمبالغة (وبمعنى المفعول كالقتيل بمعنى

المقتول) وأمثالهما فى التثنية والجمع والتذكير والتأنيث كامثلة اسم الفاعل والمفعول لأنه يستوى لفظ المذكر والمؤنث فى الذى بمعنى المفعول إذا ذكر الموصوف نحو رجل قتيل وامرأة قتيل بخلاف مررت بقتيل فلان وقتيلته فانهما لا يستويان لخوف اللبس هذا فى الثلاثى المجرد (وأما مازاد على الثلاثة) ثلاثيا كان أو رباعيا (فالضابط فيه) أى فى بناء اسم الفاعل والمفعول منه والمراد بالضابط أمر كلى منطبق على الجزئيات (أن تضع فى مضارعه الميم المضمومة موضع حرف المضارعة وتكسر ماقبل الآخر) أى آخر المضارع (فى) اسم (الفاعل) كما فعلت فى أكثر فعله وهو المبنى للفاعل (وتفتحه) أى ماقبل الآخر (فى) اسم (المفعول) كما تفتحه فى فعله أعنى المبنى للمفعول (نحو مكرم) بالكسر اسم فاعل (ومكرم) بالفتح اسم مفعول (ومدحرج ومدحرج ومستخرج ومستخرج) وكذا قياس بواقى الأمثلة إلا ماشذ من نحو أسهب أى أطنب وأكثر فى الكلام فهو مسهب وأحصن فهو محصن وألفج أى أفاس فهو ملفج بفتح ماقبل الآخر فى الثلاثة اسم الفاعل وكذا أعشب المكان فهو عاشب وأورس فهو وارس وأيفع الغلام فهو يافع ولا يقال معشب ومورس ولا موفع (وقد يستوى لفظ اسم الفاعل واسم المفعول فى بعض المواضع كمجاب ومنجاب ومختار ومضطر ومنقد ومنصب) فى اسم الفاعل (ومنصب فيه) فى اسم المفعول (ومنجاب) أى منقطع ومنكشف فى اسم الفاعل (ومنجاب عنه) فى اسم المفعول فان لفظ اسم الفاعل والمفعول فى هذه الأمثلة مستو لسكون ماقبل الآخر بالادغام فى بعض وبالقلب فى بعض والفرق إنما كان بحركته فلما زالت الحركة استويا (ويختلف فى التقدير) لأنه يقدر كسر ماقبل الآخر فى اسم الفاعل وفتحه فى المفعول ويفرق فى الأخيرين بأنه يلزم مع اسم المفعول ذكر الجار والمجرور لكونهما لازمين بخلاف اسم الفاعل لا يقال لا نسلم استواءهما فى الأخيرين لأنا نقول اسم الفاعل والمفعول هما لفظتا منصب ومجاب والجار والمجرور شرط لا شطر له وإذ قد فرغنا من السالم وقد حان أن نشرع فى غيره فنقول قد تبين من تعريف السالم أن غير السالم ثلاثة وهى المضاعف والمعتل والمهموز والمصنف رحمة الله عليه يذكرها فى ثلاثة فصول مقدما المضاعف وإن كان ملحقا بالمعتلات فناسب أن يذكر عقبها لكن قدمه لمشابهة السالم فى قلة التغيير وكون حروفه حروف الصحيح قائلا .

﴿فصل المضاعف﴾ هو اسم مفعول من ضاعف قال الخليل التضعيف أن يزاد على الشىء فيجعل اثنين أو أكثر وكذلك أضعاف والمضاعف (ويقال له) أى للمضاعف (الأصم) لتحقق الشدة فيه بواسطة الادغام يقال حجر أصم أى صلب وكان أهل الجاهلية يسمون رجبا شهر الله الأصم قال الخليل إنما سمى بذلك لأنه لا يسمع فيه صوت مستغيث لأنه من الأشهر الحرم ولا يسمع فيه أيضا حركة قتال ولا قعقعة سلاح ولما كان المضاعف فى الثلاثى غيره فى الرباعى لم يجمعهما فى تعريف واحد بل ذكر أولا الثلاثى وقال (وهو) أى المضاعف (من الثلاثى المجرد والمزيد فيه ما كان عينه ولامه من جنس واحد) يعنى إن كان العين ياء كان اللام ياء وإن كان دالا كان دالا وهكذا (كرد) فى الثلاثى المجرد (وأعد) الشىء أى هيأه فى المزيد فيه فبين كون عينهما ولامهما من جنس واحد بقوله (فان أصلهما ردد وأعدد) فالعين واللام دالان كما ترى فأسكنت الأولى وأدغمت فى الثانية فقوله المضاعف مبتدأ وهو مبتدأ ثان خبره ما كان والجملة خبر المبتدأ الأول وقوله من الثلاثى حال ويقال له الأصم جملة معترضة ويجوز أن يكون فصل المضاعف على الإضافة (وهو) أعنى المضاعف (من الرباعى) مجردا كان أو مزيدا فيه (ما كان فاؤه ولامه الأولى من جنس واحد وكذلك عينه ولامه الثانية) أيضا (من جنس واحد ويقال له) أى للمضاعف من الرباعى (المطابق أيضا) بالفتح اسم مفعول من المطابقة وهى الموافقة وتقول طابقت بين الشيئين إذا جعلتهما على حد واحد وقد طوبق فيه الفاء واللام الأولى والعين واللام الثانية (نحو زلزل) الشىء (يزلزل زلزلة وزلزالا) أى حركه ويجوز فى مصدره فتح

المقتول وأما مازاد على الثلاثة فالضابط فيه أن تضع فى مضارعه الميم المضمومة موضع حرف المضارعة وتكسر ماقبل الآخر فى الفاعل وتفتحه فى المفعول نحو مكرم ومكرم ومدحرج ومدحرج ومستخرج ومستخرج . وقد يستوى لفظ اسم الفاعل واسم المفعول فى بعض المواضع كمجاب ومنجاب ومختار ومضطر ومنقد ومنصب ومنصب فيه ومنجاب ومنجاب عنه ويختلف فى التقدير .

﴿فصل المضاعف﴾

ويقال له الأصم وهو من الثلاثى المجرد والمزيد فيه ما كان عينه ولامه من جنس واحد كرد وأعد فان أصلهما ردد وأعدد وهو من الرباعى المجرد والمزيد فيه ما كان فاؤه ولامه الأولى من جنس واحد وكذلك عينه ولامه الثانية من جنس واحد ويقال له المطابق أيضا نحو زلزل يزلزل زلزلة وزلزالا

الفاء وكسره بخلاف الصحيح فإنه بالكسر لاغير نحو دحرج دحراجا وقوله أيضا إشارة إلى أنه يسمى الأصم أيضا أيضا لأنه وإن لم يكن فيه إدغام لتحقق شدته لكنه حمل على الثلاثى ولأن علة الادغام اجتماع المثلين فاذا كان مرتين كان أدعى إلى الادغام لكنه لم يدغم لمانع وهو وقوع الفاصلة بين المثلين فكان مثل ما امتنع فيه الادغام من الثلاثى فانه يسمى بذلك حملا على الأصل ولما كان هنا مظنة سؤال وهو أنه لم ألحق المضاعف بالمعتلات وجعل من غير السالم مع أن حروفه حروف الصحيح أشار إلى جوابه بقوله (وإنما ألحق المضاعف بالمعتلات لأن حرف التضعيف يلحقه الإبدال) وهو أن يجعل حرف موضع آخر والحروف التى تجعل موضع حرف آخر حرف «أنصت يوم جد طاه زل» وكل منهما يبدل من عدة حروف ولايليق بيان ذلك هنا وذلك الإبدال (كقولهم أمليت بمعنى أمللت) يعنى أن أصله أملل قلبت اللام الأخيرة ياء لثقل اجتماع المثلين مع تعذر الادغام لسكون الثانى وأمثال هذا كثيرة فى الكلام نحو تقضى البازى أى تقضض وحسيت بالخير أى حسست به وتعليت أى تعلقت (وكذا) الرباعى نحو دهديت أى دهدهت وصهصيت أى صهصهت وأمثال ذلك ولأنه يلحقه (الحذف كقولهم مست وظلت بفتح الفاء وكسرها وأحست أى حسست وظللت وأحسست) يعنى أن أصل مست مسست بالكسر فحذفت السين الأولى لتعذر الادغام مع اجتماع المثلين والتخفيف مطلوب واختصت الأولى لأنها تدغم وقيل الثانية لأن الثقل إنما يحصل عندها وأما فتح الفاء فلأنه حذفت السين مع حركتها فبقيت الفاء مفتوحة على حالها وأما الكسر فلأنه نقل حركة السين إلى الميم بعد إسكانها وحذفت السين فقيل مست بكسر الميم وكذلك ظلت بلافرق وأصل أحست أحسست نقلت فتحة السين إلى الحاء وحذفت إحدى السينين فقيل أحست وأنشد الأخفش :

مسنا السماء فنلناها ودام لنا ... حتى ترى أحدا يهوى ونهلانا

وفى التنزيل «فظلتم تفكهون» وروى أبو عبيدة قول أبى زبيد :

خلا إن العياق من المطايا ... حسين به فهن إليه شوس

وهذه اللغة من شواذ التخفيف قال فى الصحاح مسست الشئ بالكسر أمسه مسا فهذه اللغة الفصيحة وحكى أبو عبيدة مست الشئ بالفتح أمسه بالكسر ويقال ظللت أفعل كذا بالكسر ظلولا إذا عملته بالنهار دون الليل وأحست بالخير وحسست به أى أيقنت به وربما قالوا أحسيت بالخير يبدلون من السين ياء قال أبو زبيد *حسين به فهن إليه شوس* فلما لحق الابدال والحذف حرف التضعيف كما يذكر فى بابه ألحق المضاعف بالمعتلات وجعل من غير السالم مثلها وفيه نظر لأن الابدال والحذف كما يلحقان المضاعف يلحقان الصحيح أيضا أما الحذف ففى نحو تجنب وتقاتل وتدحرج كامر وأما الابدال فأكثر من أن يحصى ويمكن الجواب بأنهما يلحقان المضاعف فى الحروف الأصلية كالمعتل بخلاف الصحيح فانهما لايلحقان حرفه الأصلية بل الابدال يلحقها دون الحذف وفى قوله كما فى قولهم أمليت الخ رمز خفى إلى ذلك فكان الأولى أن يقول لأن حرف التضعيف يصير حرف علة كما فى أمليت وأحسيت (والمضاعف يلحقه الإدغام) وهو فى اللغة الاخفاء والادخال يقال أدغمت اللجام الفرس أى أدخلته فى فيه وأدغمت الثوب فى الوعاء والادغام إفعال من عبارة الكوفيين والادغام افتعال من عبارة البصريين وقد ظن أن الادغام بالتشديد افتعال غير متعد وهو سهو لما قال فى الصحاح يقال أدغمت الحرف وأدغمته على افتعلته (و) فى الاصطلاح (هو أن تسكن) الحرف (الأول) من المتجانسين (وتدرج فى) الحرف (الثانى نحو مد أصله مدد أسكنت الدال الأولى وأدرجت فى الثانية وإنما أسكن الأول ليتصل بالثانى إذ لو حرك لم يتصل به لحصول الفاصل وهو الحركة والثانى لا يكون إلا متحركا لأن الساكن كالميت لايظهر نفسه فكيف يظهر غيره (ويسمى) الحرف (الأول) من المتجانسين إذا أدغمته (مدغما) اسم مفعول لإدغامك إياه

وإنما ألحق المضاعف بالمعتلات لأن حرف التضعيف يلحقه الإبدال كقولهم أمليت بمعنى مللت وكذا الحذف كقولهم مست وظلت بفتح الفاء وكسرها فيهما وأحست أى حسست وظللت وأحسست والمضاعف يلحقه الإدغام وهو أن تسكن الأول وتدرج فى الثانى نحو مدّ ويسمى الحرف الأول مدغما

(و) يسمى الحرف (الثانى مدغما فيه) لادغامك الأول فيه والغرض من الادغام التخفيف فان التلفظ بالمثلين فى غاية الثقل حسا لايقال إن قوله أن تسكن الأول غير شامل لنحو مد مصدرا فان أصله مدد والأول ساكن فلا يسكن لأنا نقول إنما ذكر أن المتحرك يسكن عند إدغامه علم إبقاء الساكن بحاله بالطريق الأولى (وذلك) أى الادغام (واجب فى) الماضى والمضارع من الثلاثى المجرد مطلقا ومن المزيد فيه من الأبواب التى يذكرها مالم يتصل بها الضمائر البارزة المرفوعة المتحركة فان اتصلت ففيه تفصيل يذكر فعبر عما ذكرنا بقوله (نحو مد يمد وأعد يعد واعتد يعتد وانقد ينقد) ولما كان هناك أفعال يجب فيها الادغام مثل المضاعف وإن لم تكن من المضاعف ذكرها استطرادا بين ذلك لكنه خلطها وكان الأولى أن يميزها فقال (واسود يسود) من باب الأفعال (واسواد يسواد) من باب الافعيلال وليسا من المضاعف لأن عينهما ولامهما ليسا من جنس واحد فان عينهما الواو ولامهما الدال (واستعد يستعد) مضاعف من باب الاستفعال (واطمأن يطمئن) أى سكن اطمئنانا وطمأنينة وليس من المضاعف لأن عينه الميم ولامه النون وهو من باب الافعلال كالاقشعرار (وتماد يتماد) مضاعفين من باب التفاعل فيجب فى هذه الصور الادغام لاجتماع المثلين مع عدم المانع من الادغام وكذا إذا لحقتها تاء التأنيث فى نحو مدت وأعدت وانقدت الخ (وكذا هذه الأفعال) التى يجب فيها الادغام إذا بنيت للفاعل يجب فيها الادغام (إذا بنيتها للمفعول) ماضيا كان أو مضارعا (نحو مد) والأصل مدد ومدت والأصل مددت (يمد) والأصل يمدد وكذا تمد وأمد ونمد (وكذا نظائره) أى نظائر مد يمد كأعد يعد وانقد ينقد فيه واعتد يعتد به واستعد يستعد له وتمود يتماد بالتقاء الساكنين على حده وكذلك البواقى فهذه هى الأبواب التى يدخل فيها الادغام ومابقى فبعضه لم يجئ منه المضاعف وبعضه جاء ولكن ليس للادغام إليه سبيل نحو مدد يمدد فى التفعيل وتمدد يتمدد فى التفعل وذلك لأن العين وهو الذى يدغم فيه متحرك أبدا لادغام حرف آخر فيه فهو لا يدغم فى حرف آخر لامتناع إسكانه (وفى نحو مد) أعنى (مصدرا) أى وكذلك الادغام واجب فى كل مصدر مضاعف لم يقع بين حرفى التضعيف حرف فاصل ويكون الثانى متحركا وعقب نحو مد بقوله مصدرا دفعا لتوهم أنه ماض أو أمر (وكذلك) أى الادغام واجب (إذا اتصل بالفعل) المضاعف أو ماشاكله مما مر (ألف الضمير أو واوه أو ياؤه) سواء كان ماضيا أو مضارعا أو أمرا مجردا أو مزيدا فيه مجهولا أو معلوما ولذا قال بالفعل ولم يقل بهذه الأفعال وذلك لأن ماقبل هذه الضمائر وهو الثانى من المتجانسين يجب أن يكون متحركا لئلا يلزم التقاء الساكنين وحينئذ إن كان الأول ساكنا يدرج وإلا يسكن ويدرج فى الثانى فالألف (نحو مدا) بفتح الميم أو ضمه فعل الاثنين من الماضى أو الأمر (و) الواو نحو (مدوا) بفتح الميم أو ضمه فعل جماعة الذكور من الماضى أو الأمر (و) الياء نحو (مدى) بضم الميم وهو فعل الأمر للمؤنث مد تمدين فان أكثر المحققين على أن هذه الياء ياء الضمير كألف يفعلان وواو يفعلون وخالفهم الأخفش وقس على هذا البواقى من المزيد فيه ومن المضارع وغير ذلك والضابط أنه يجب فى كل فعل اجتمع فيه متجانسان ولم يقع بينهما فاصل ويكون الثانى متحركا وأما نحو قولهم قطط شعره إذا اشتدت جعودته وضبب البلد إذا كثر ضبابها بفك الادغام فشاذ جيء به لبيان الأصل وضننوا فى قوله :

مهلا أعاذل قد جربت من خلقى ... أنى أجود لأقوام وإن ضننوا

محمول على الضرورة والشائع الكثير ضنوا أى بخلوا (والادغام ممتنع) فى كل فعل اتصل به الضمير البارز المرفوع المتحرك كتاء المخاطب وتاء المتكلم ونونه فى الماضى ونون جماعة النساء مطلقا ماضيا كان أو غيره مجردا كان أو مزيدا فيه مبنيا للفاعل أو المفعول لأن هذه الضمائر يقتضى أن يكون ماقبلها ساكنا وهو الثانى من المتجانسين فلا يمكن الادغام وعبر عن جميع ذلك بقوله (فى نحو مددت ومددنا ومددت

والثانى مدغما فيه وذلك واجب فى نحو مد يمد وأعد يعد واعتد يعتد وانقد ينقد واسود يسود واسواد يسواد واستعد يستعد واطمأن يطمئن وتماد يتماد وكذا هذه الأفعال إذا بنيتها للمفعول نحو مد يمد وكذا نظائره وفى نحو مد مصدرا وكذلك إذا اتصل بالفعل ألف الضمير أو واوه أو ياؤه نحو مدا مدوا مدى الخ والادغام ممتنع فى نحو مددت ومددنا ومددت

إلى مددتن) يعنى مددت مددتما مددتم مددت مددتما مددتن (ومددن ويمددن وتمددن وامددن ولا تمددن) هذه أمثلة نون جماعة النساء (و) الإدغام (جائز إذا دخل الجازم على فعل لواحد) أى جازم كان فيجوز عدم الادغام نظرا إلى أن شرط الادغام تحرك الحرف الثانى وهو ساكن هنا فلا يدغم ويقال لم يمدد وهو لغة الحجازيين قال الشاعر :

ومن يك ذا فضل فيبخل بفضله   على قومــــه يستغن عنه ويذمم

فان قوله ويذمم مجزوم لكونه عطفا على يستغن وهو جواب الشرط أعنى من يك ويجوز الادغام نظرا إلى أن السكون عارض لاعتداد به فيحرك الثانى ويدغم فيه الأول فيقال لم يمد بالضم أو الفتح أو الكسر كما سيأتى إن شاء الله وهو لغة بنى تميم والأول هو الأقرب إلى القياس وفى التنزيل ولا تمنن تستكثر فان قلت إن السكون فى مددت ونحوه أيضا عارض فلم لا يجوز فيه الادغام قلت لأن هذه الضمائر كجزء من الكلمة وسكن ما قبلها دلالة على ذلك فلو حرك لزال الغرض ولأن الادغام موقوف على تحرك الثانى وهو موقوف على الادغام لئلا يتوالى الحركات الأربع فيلزم الدور وفى هذا نظر إذ تحرك الثانى لا يتوقف على الادغام بل على إسكان الأول وهو جزء الادغام لا نفسه وإنما قال على فعل الواحد لأن الادغام واجب فى فعل الاثنين وفعل جماعة الذكور وفعل الواحدة المخاطبة كما مر وممتنع فى فعل جماعة النساء فالجائز فى فعل الواحد غائبا كان أو مخاطبا أو متكلما وكذا فى الواحدة الغائبة ولفظ المصنف رحمة الله عليه لا يشعر بذلك إذ لا يندرج فى لفظ الواحد الواحدة ولا يصح أن يقال المراد فعل الشخص الواحد مذكرا كان أو مؤنثا لأنه يندرج فيه حينئذ فعل الواحدة المخاطبة والادغام فيه واجب لا جائز اللهم إلا أن يقال قد علم حكمه فهو فى حكم المستثنى ولا يخلو عن تعسف فهذا المضارع المجزوم لا يخلو من أن يكون مكسور العين أو مفتوحه أو مضمومه (فان كان مكسور العين كيفر) أى يهرب (أو مفتوحه كيعض) الشئ ويعض عليه أى يأخذه بالسن (فتقول لم يفر ولم يعض بكسر اللام وفتحها) أما الكسر فلأن الساكن إذا حرك حرك بالكسر لما بين الكسر والسكون من التآخى ولأن الجزم قد جعل عوضا عن الجر عند تعذر الجر أعنى فى الأفعال فكذا جعل الكسر عوضا عن الجزم عند تعذر السكون وأما الفتح فلكونه أخف ولك أن تقول الكسر فى لم يفر لمتابعة العين وكذا الفتح فى لم يعض (وتقول لم يفرر ولم يعضض) بفك الإدغام كما هو لغة الحجازيين (وهكذا حكم يقشعر ويحمر ويحمار) يعنى تقول لم يقشعر ولم يحمر ولم يحمار بكسر اللام وفتحها لما مر ولم يقشعرر ولم يحمرر ولم يحمارر بفك الادغام وكسر ما قبل الآخر لأنا نقدر الأصل فى يحمر ويحمار ويقشعر يحمرر ويحمارر ويقشعرر بكسر ما قبل الآخر فى المضارع وفى الماضى مفتوحة حملا على الأخوات نحو اجتمع يجتمع واستخرج يستخرج وقولهم ارعوى يرعوى واحواوى يحواوى يدل عليه (وإن كان العين من المضارع مضموما فيجوز فيه) عند دخول الجازم عليه (الحركات الثلاث) يعنى الضم والفتح والكسر (مع الادغام ويجوز فكه) أى فك الادغام (تقول لم يمد بحركات الدال) الفتح للخفة والكسر لأنه الأصل فى حركة الساكن والضم لاتباع العين (و) تقول (لم يمدد) بفك الادغام لما تقدم (وهكذا حكم الأمر) يعنى أمر المخاطب وأما أمر الغائب فقد دخل تحت المجزوم يعنى يجوز فى الامر إذا كان للواحد المخاطب ما يجوز فى المضارع المجزوم ولا تنس ما تقدم من أنه يجب إذا اتصل بالفعل ألف الضمير أو واوه أو ياؤه ويمتنع إذا اتصل به نون جماعة النساء فان كان مكسور العين أو مفتوحه (فتقول فر وعض بكسر اللام وفتحها) لما تقدم (وافرر واعضض) بفك الادغام (وإن كان مضموم العين فتقول مد بحركات الدال) الضم والفتح والكسر (وامدد) بفك الادغام لما ذكر فى المضارع وقد رويت الحركات الثلاث فى قول جرير :

إلى مددتن ومددن ويمددن وتمددن وامددن ولا تمددن وجائز إذا دخل الجازم على فعل لواحد فان كان مكسور العين كيفر أو مفتوحه كيعض فتقول لم يفر ولم يعض بكسر اللام وفتحها فتقول لم يفرر ولم يعضض وهكذا حكم يقشعر ويحمر ويحمار وإن كان العين من المضارع مضموما فيجوز فيه الحركات الثلاث مع الإدغام ويجوز فكه تقول لم يمد بحركات الدال ولم يمدد وهكذا حكم الأمر فتقول فر وعض بكسر اللام وفتحها وافرر واعضض وإن كان مضموم العين فتقول مد بحركات الدال وامدد

ذم المنازل بعد منزلة اللوى والعيش بعد أولئك الأيام

والأعرف الأفصح الكسر فى مثل هذه الصورة أعنى عند التقاء الساكنين ومما جاء بفك الادغام قوله :

واعدد من الرحمن فضلا ونعمة عليك إذ ماجاء للخير طالب

والمراد جواز الادغام وفكه عندنا وإلا فالادغام واجب فى بنى تميم ممتنع فى الحجازيين قالوا وإذا اتصل بالمجزوم حال الادغام هاء الضمير لزم وجه واحد نحو ردها بالفتح ورده بالضم على الأفصح وروى رده بالكسر وهو ضعيف واعلم أن حكم الثلاثى المزيد فيه فى جميع ماذكرنا حكم المجرد وإن لم يذكره المصنف اكتفاء بالأصل فليعتبره الناظر إذ لا يخفى شىء منه على من اطلع على ماذكرنا (وتقول فى اسم الفاعل مادّ) بالادغام وجوبا لاجتماع المثلين مع عدم المانع والتقاء الساكنين على حده والأصل مادد (مادان مادون مادة مادتان مادات ومواد) تقول فى اسم (المفعول ممدود كمنصور) من غير إدغام لحلول الفاصل بين حرفى التضعيف وهو الواو فهو كالصحيح بعينه وأما المزيد فيه فاسم الفاعل والمفعول منه تابع للمضارع فان كان من الأبواب المذكورة يجب وإلا يمتنع وأما الرباعى فلا مجال للادغام فيه أصلا . فهذا أوان أن نشمر الذيل لتحقيق المعتل والمهموز وقدم المعتل على المهموز لماله من الأقسام والأبحاث ما ليس للمهموز فكأنه يحرك نفس السامع فى طلبه لكونه أكثر بحثا .

﴿فصل : فى المعتل﴾ وهو اسم فاعل من اعتل أى مرض وسمى هذا القسم معتلا لما فيه من الاعتلال وأما فى الاصطلاح (المعتل هو ما كان أحد أصوله) أى أحد حروفه الأصلية (حرف علة) واحترز بالأصلية عن نحو اعشوشب وقاتل وتفيهق وأمثالها ودخل فيه نحو قل وبع وعد وأمثالها ولا يتوهم خروج اللفيف من هذا التعريف بأن اثنين من أصوله حرف علة لأنه إذا كان اثنان منها حرفى علة يصدق عليه أن أحدها حرف علة ضرورة (وهى) أى حروف العلة (الواو والألف والياء) سميت بذلك لأن من شأنها أن ينقلب بعضها إلى بعض وحقيقة العلة تغيير الشىء عن حاله وعند بعضهم أن الهمزة من حروف العلة والجمهور على خلافه إذ لا يجرى فيها ما يجرى فى الواو والألف والياء فى كثير من الأبواب وبذلك خرج المهموز عن حد المعتل (وتسمى) حروف العلة فى اصطلاحهم (حروف المد واللين) أطلق المصنف هذا الكلام إلا أن فيه تفصيلا فلا بد علينا أن نشير إليه وهو أن حروف العلة إن كانت متحركة لا تسمى حروف المد واللين لانتفائهما فيها وهذا فى غير الألف وإن كانت ساكنة تسمى حروف اللين لما فيها من اللين لاتساع مخرجها لأنها تخرج فى لين من غير خشونة على اللسان وحينئذ إن كانت حركات ماقبلها من جنسها بأن يكون ماقبل الواو مضموما والألف مفتوحا والياء مكسورا تسمى حروف المد أيضا لما فيها من اللين والامتداد نحو قال ويقول وباع ويبيع وإلا تسمى حروف اللين لا المد لانتفائه فيها هذا فى الواو والياء وأما الألف فيكون حرف مد أبدا وهما تارة يكونان حرفى علة فقط وتارة حرفى لين أيضا وتارة حرفى مد أيضا فحروف العلة أعم منهما وحروف اللين أعم من حروف المد هذا ولكنهم يطلقون على هذه الحروف حروف المد واللين مطلقا والمصنف جرى على ذلك ونقل عن المصنف فى تسميتها حروف المد واللين أنها تخرج فى لين من غير كلفة على اللسان وذلك لاتساع مخرجها فان المخرج إذا اتسع انتشر الصوت وامتد ولان وإذا ضاق انضغط فيه الصوت وصلب (والألف حينئذ) أى حين إذ كان أحد الحروف الأصول من المعتل (تكون منقلبة عن واو أو ياء) نحو قال وباع لأن الحروف الأصول هى حروف الماضى من المجرد وهى من الثلاثى متحركة أبدا فى الأصل والألف ساكنة فلا تكون أصلا وأما الرباعى فان الحروف الأصول تكون متحركة إلا الثانى فلا يجوز أن يكون الثانى ألفا لالتباسه بفاعل من الثلاثى المزيد فيه ولأنه امتنع كونه أصلا فى الثلاثى فحمل عليه الرباعى واحترز بقوله حينئذ عن الألف فى نحو قاتل واحمارّ

وتباعد

وتقول فى اسم الفاعل مادّ مادان مادون مادة مادتان مادات ومواد والمفعول ممدود كمنصور .

﴿فصل : فى المعتل﴾

المعتل هو ما كان أحد أصوله حرف علة وهى الواو والألف والياء وتسمى حروف المد واللين والألف حينئذ تكون منقلبة عن واو أو ياء

وتباعد مما ليس من الحروف الأصول فانها ليست منقلبة بل هي زائدة . واعلم أن الألف في الأفعال كلها وفي الأسماء المتمكنة إما أن تكون زائدة أو منقلبة بخلاف الأسماء الغير المتمكنة والحروف نحو متى ومهما وبلى وعلى وما أشبه ذلك فانها فيها أصلية. واعلم أن المعتل جنس تحته أنواع مختلفة الحقائق كمعتل الفاء والعين واللام وغير ذلك فأشار إلى انحصار أنواعه بقوله (وأنواعه سبعة) لأن حرف العلة فيه إما أن يكون متعددا أولا فان لم يكن متعددا فإما فاء أو عين أو لام فهذه ثلاثة أقسام وإن كان متعددا فإما أن يكون اثنين أو أكثر فالثاني قسم واحد والأول إما أن يفترقا أو يقترنا فان افترقا فهو قسم آخر وإن اقترنا فاما أن يكون فاء وعينا أو عينا ولاما فهذان قسمان آخران فالمجموع سبعة أنواع : النوع (الأول) من الأنواع السبعة (المعتل الفاء) باضافة المعتل إلى الفاء إضافة لفظية أي الذي اعتل فاؤه قدم ما يكون حرف العلة فيه غير متعدد لكثرة أبحاثه واستعماله ثم قدم المعتل الفاء لتقدم الفاء على العين واللام وهو ما يكون فاؤه حرف علة (ويقال له المثال لمماثلته) أي مشابهته (الصحيح في احتمال الحركات) تقول وعد وعدا وعدوا كما تقول ضرب ضربا ضربوا بخلاف الأجوف والناقص والفاء إما أن يكون واوا أو ياء إذ الألف ليس بأصل ولا يمكن أن يكون فاؤه ألفا لسكونه وقدم بحث الواو لأن له أحكاما ليست للياء فقال (أما الواو فتحذف من الفعل المضارع الذي) يكون (على) وزن (يفعل بكسر العين) لأنه لما وقع بين الياء والكسرة ثقل كالضمة بين الكسرتين فحذفت ثم حملت عليه أخواته أعني التاء والنون والهمزة (و) تحذف أيضا (من مصدره) أي مصدر المعتل الفاء (الذي) يكون (على) وزن (فعلة بكسر الفاء وتسلم) الواو (في سائر تصاريفه) أي في باقي تصاريف المعتل الفاء من الماضي واسم الفاعل واسم المفعول (تقول وعد) بسلامة الواو (يعد) بحذفها كما مر (عدة) بحذفها لأنها مصدر على فعلة الأصل وعدة نقلت كسرة الواو إلى العين لثقلها عليه مع اعتلال فعلها وحذفت الواو وقيل عدة على وزن علة وقيل الأصل وعد حذفت الواو لما مر ثم زيدت التاء عوضا عنها. واعلم أن مراد المصنف بقوله يكون على وزن فعلة أن يكون مما حذفت الواو من مضارعه لأن المصدر المعتل الفاء إذا لم يكن للحالة ليس على فعلة إلا فيما كان المضارع منه على يفعل بالكسر بحكم الاستقراء والوجهة اسم المصدر ويجوز أن يكون الضمير في مصدره راجعا إلى المضارع المذكور فالمصدر إن لم يكن مكسور الفاء لم يحذف الواو منه لعدم الثقل كما مثل له بقوله (ووعدا) وإن كان مكسور الفاء لكن لما لم يحذف الواو من فعله لا يحذف منه أيضا مثل الوصال مصدر واصل يواصل (فهو واعد) في اسم الفاعل (وذاك موعود) في اسم المفعول بسلامة الواو (والأمر عد والنهي لا تعد) في أمر المخاطب بحذف الواو . فان قلت كان عليه ذكر حذفها في الأمر أيضا قلت إنه فرع المضارع وقد علمت الحذف في الأصل فكذا في الفرع فلا حاجة إلى ذكره أو نقول إن الأمر ليس فيه واو فتحذف لأن المضارع هو تعد بلا واو وحذف حرف المضارعة وأسكن آخره فقيل عد وأما الجحد والأمر باللام والنهي والنفي فهو مضارع نحو ليعد ولا تعد ولم يعد ولا يعد (وكذلك ومق) أي أحب (يمق مقة) بسلامتها في الماضي وحذفها في المضارع والمصدر وهذا من باب حسب يحسب والأصل يومق ومقة ومقاء وإذا كان الحذف بسبب الياء والكسرة (فاذا أزيلت كسرة مابعدها) أي ما بعد الواو (أعيدت الواو المحذوفة) لزوال علة حذفها (نحو لم يوعد) في المبني للمفعول لأن ماقبل آخره وهو ما بعد الواو مفتوح أبدا وفيه نظر لأنه ينتقض بنحو يطأ ويسع ويضع وأمثال ذلك كما سيجيء وبنحو قولهم لم يلده بسكون اللام وفتح الدال والأصل لم يلده نحو لم يعده والواو محذوفة أسكنت اللام تشبيها له بكتف فان أصله كتف بكسر التاء فأسكنت فاجتمع ساكنان وهما اللام والدال ففتحوا الدال لالتقاء الساكنين إذ لو حرك الأول لزال الغرض فقد زال كسر ما بعد الواو في الصورتين ولم يعد قال الشاعر :

عجبت لمولود وليس له أب   وذي ولد لم يلده أبوان

وأنواعه سبعة: الأول المعـ
الفاء ويقال له المثال لمـ
الصحيح في احتمال الحر
أما الواو فتحذف من الـ
المضارع الذي على يفـ
بكسر العين ومن مصـ
الذي على فعلة بكسر الـ
وتسلم في سائر تصا
تقول وعد يعد عدة وو
فهو واعد وذاك موعـ
والأمر عد والنهي لا تـ
وكذلك ومق يمق مقـ
فاذا أزيلت كسرة ما بعدها
أعيدت الواو المحذو
نحو لم يوعد

ويمكن أن يدفع بالغاية (وتثبت) عطف على قوله فتحذف أى الواو تثبت (فى يفعل بالفتح) أى بفتح العين لعدم مايقتضى حذفها إذ الفتحة خفيفة (كوجل) بالكسر أى خاف (يوجل) بالفتح وفيه أربع لغات الأولى يوجل وهو الأصل والثانية ييجل بقلب الواو ياء لأنها أخف من الواو والثالثة ياجل بقلب الواو ألفا لأنها أخف والرابعة ييجل بكسر حرف المضارعة وقلب الواو ياء لسكونها وانكسار ماقبلها لأنهم يرون الواو بعد الياء ثقيلة كالضمة بعد الكسرة فقلبوا الفتحة كسرة لتنقلب الواو ياء وليست هذه من لغة بنى أسد لأنهم وإن كانوا يكسرون حرف المضارعة إلا أنه مختص بغير الياء فلا يكسرون الياء ولا يقولون هو يعلم لثقل الكسرة على الياء وأهل هذه اللغة يكسرون جميع حروف المضارعة يقولون هو ييجل وأنت تيجل وأنا أيجل ونحن نيجل ، قال الشاعر :

قعيدك أن لاتسمعيني ملامة * ولا تنكئي قرح الفؤاد فييجعا

بكسر الياء والأصل يوجع (والأمر منه ايجل) أمر من توجل (أصله اوجل) بكسر الهمزة (قلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ماقبلها) وهذا قياس مطرد لتعسر النطق (بالواو المكسور ماقبلها فان انضم ماقبلها) أى ماقبل الياء المنقلبة عن الواو فى نحو ايجل (عادت الواو) لزوال علة القلب أعنى كسر ماقبل الواو (تقول يازيد ايجل تلفظ بالواو) لزوال الكسرة لسقوط الهمزة فى الدرج (وتكتب بالياء) لأن الأصل فى كل كلمة أن تكتب بصورة لفظها بتقدير الابتداء بها والوقف عليها فالابتداء فيه بالياء نحو ايجل فتكتب بالياء فلو كتبت فى الكتب التعليمية بالواو فلا بأس به فانه لتوضيحه وتفهيمه المستفيدين (وتثبت) الواو (فى يفعل) أيضا (بالضم) لانتفاء مقتضى الحذف (كوجه) أى صار شريفا (والأمر اوجه والنهى لاتوجه) نحو حسن يحسن أحسن لاتحسن وكذا بواقى الأمثلة ثم استشعر اعتراضا على قوله وتثبت فى يفعل بالفتح بأن نحو يطأ ويسع الخ بالفتح وقد حذفت الواو وأجاب بقوله (وحذفت الواو من يطأ ويسع ويضع ويقع ويدع) أى يترك (ويهب لأنها فى الأصل يفعل بالكسر ففتح العين) بعد حذف الواو (لحرف الحلق) فيكون الحذف من يفعل بالكسر لكن يرد على المصنف أنه قال إذا أزيلت كسرة ما بعد الواو أعيدت الواو . فان قلت كسر العين مع حرف الحلق كثير فى الكلام فلم فتحت . قلت حاصل الكلام أنه قد وقعت هذه الأفعال محذوفة الواو مفتوحة العين فذكروا ذلك التأويل لئلا يلزم خرم قاعدتهم وإلا فمن أين لهم بهذا وكذا جميع العلل فانها مناسبات تذكر بعد الوقوع وإلا فعلى تقدير تسليم ذلك فى يطأ ويضع ويدع يشكل فى مثل يسع فان ماضيه وسع مكسور العين كسلم يسلم فلم حكم بأنه فى الأصل يفعل مكسور العين وهو شاذ (وحذفت) أيضا (من يذر) مع أنه ليس مكسور العين وليس فتحه لأجل حرف الحلق لكن حذفت (لكونه بمعنى يدع) فكما حذفت من يدع حذفت من يذر (وأماتوا ماضى يدع و) ماضى (يذر) يعنى لم يسمع من العرب ودع ولا وذر وسمع يدع ويذر فعلم أنهم أماتوهما وتركوا استعمالهما قال فى الصحاح قولهم دعه أى اتركه وأصله ودع يدع وقد أميت ماضيه لايقال ودعه وإنما يقال تركه ولا وادع ولكن يقال تارك ، وربما جاء فى ضرورة الشعر ودع قال :

ليت شعرى عن خليلى ماالذى غاله فى الحب حتى ودعه

وقال : إذا ماالستحمت أرضه من سمائه جرى وهو مودوع وواعد مصدق

وذره أى دعه وهو يذره أى يدعه أصله وذر يذر أميت ماضيه لايقال وذر ولا واذر ولكن ترك فهو تارك انتهى كلامه وفى جعل مودوع من ضرورة الشعر بحث لأنه جاء فى غير الضرورة ولما كان ههنا مظنة سؤال وهو أنه إذا لم يكن ماضيهما ولا فاعلهما ولا مصدرهما مستعملا فما الدليل على أن فاءهما واو فأجاب بقوله (وحذف الفاء) فى المستقبل (دليل على أنه) أى الفاء (واوى) إذ لو كان ياء لم تحذف كما سيجىء (وأما الياء

وتثبت فى يفعل بالفتح كوجل يوجل والأمر منه ايجل أصله أوجل قلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ماقبلها فان انضم ماقبلها عادت الواو تقول يازيد يجل تلفظ بالواو وتكتب بالياء وتثبت فى يفعل بالضم كوجه والأمر أوجه والنهى لاتوجه وحذفت الواو من يطأ ويسع ويضع ويقع يدع ويهب لأنها فى الأصل يفعل بالكسر ففتح العين لحرف الحلق وحذفت من يذر لكونه بمعنى يدع وأماتوا ماضى يدع ويذر وحذف الفاء دليل على أنه واوى . وأما الياء

فتثبت على كل حال) سواء وقعت فى الماضى أو فى المضارع وفى الأمر أو غيرها سواء ضم ما بعدها أو فتح أو كسر لأنها أخف من الواو (نحو يمن ييمن) كحسن يحسن من اليمن وهو البركة يقال يمن الرجل يمن إذا صار ميمونا (ويسر ييسر) كضرب يضرب من الميسر وهو قمار العرب بالأزلام وجاء يسر ييسر بالضم فيهما لكن ينبغى أن يقيد لفظ الكتاب على الأول لأن مثال الضم مذكور (ويئس ييأس) كعلم يعلم أى قنط وقد جاء يئس ييئس بالكسر لكن ينبغى أن يقيد لفظ الكتاب على الأول وجاء يئس بحذف الياء ويائس بقلبها ألفا تخفيفا وهما من الشواذ (وتقول فى افعل من اليائى) أى مما فاؤه ياء (أيسر) فى الماضى (يوسر) فى المضارع (إيسارا) فى المصدر ولما كانت الواو واقعة بين الياء والكسرة مثلها فى يوعد ولم تحذف أجاب بأنه لم تحذف مع مقتضى الحذف لأن حذف الواو من يوسر مع حذف الهمزة إذ الأصل يؤيسر كما تقدم إجحاف أى إضرار بالكلمة لتأديه إلى حذف حرفين ثابتين فى الماضى وهذا فى بعض النسخ والحق أنه حاشية ألحقت بالمتن يمكن الجواب أيضا بأن الواو ليست واقعة بين الياء والكسرة بل بين الهمزة والكسرة فى الحقيقة لأن المحذوف فى حكم الثابت وبأن الثقل هنا منتف لانضمام ما قبل الواو (فهو موسر) اسم فاعل (أصله ميسر فقلبت الياء) منهما من المضارع واسم الفاعل (واوا) إذ الأصل ييسر وميسر لأنه يائى وإنما قلبت واوا (لسكونها) أى سكون الياء (وانضمام ما قبلها) وذلك قياس مطرد لتعسر النطق بالياء الساكنة المضموم ما قبلها بشهادة الوجدان (وتقول فى افتعل منهما) أى من الواوى واليائى (نحو اتعد) من الوعد هذا فى الواوى أصله اوتعد قلبت الواو تاء وأدغمت التاء فى التاء إذ الإدغام يرفع الثقل ولم تقلب ياء على ما هو مقتضاه لأنها إن قلبت ياء أو لم تقلب لزم قلبها تاء فى هذه اللغة فالأولى الاكتفاء بإعلال واحد كما ذكره ابن الحاجب وفيه نظر لأنه لو قلبت الواو ياء لا يجوز قلب الياء تاء لتدغم كما فى الياء المنقلبة عن الهمزة لما سنذكره فى المهموز وفى بعض النسخ (وفى افتعل منهما تقلبان) أى الواو والياء (تاء وتدغمان) أى التاءان المنقلبتان عنهما (فى التاء) أى فى تاء افتعل (نحو اتعد) والأولى أصح رواية ودراية (يتعد) أصله يوتعد (فهو متعد) أصله موتعد قلبت الواو فيهما تاء وأدغمت فى تاء افتعل حملا لهما على الماضى (واتسر يتسر فهم متسر) هذا فى اليائى والأصل ايتسر ييتسر فهو ميتسر قلبت الياء تاء وأدغمت فى التاء لاهتمامهم بالإدغام لأنه يصير الحرفين كحرف واحد ولما جاء فى افتعل منهما لغة أخرى من غير إدغام أشار إليها بقوله (ويقال ايتعد) بقلب الواو ياء فان زالت كسرة ما قبلها لم يجز قلب الواو ياء نحو اوتعد ولهذا حمل جار الله قول الشاعر * وايتصلت بمثل ضوء الفرقد * على أن الياء بدل من التاء فى ايتصلت ولم يجعله بدلا من الواو ولكن يلزم أهل هذه اللغة أن يقولوا واوتعدوا وتصل باثبات الواو إذ لا علة للقلب اللهم إلا أن تقلب لكراهتهم اجتماع الواوين فحينئذ يمكن حمل البيت عليه لكن ذلك موقوف على النقل منهم (ياتعد) بقلب الواو ألفا لانه وجب قلبه كما فى الماضى ولم يمكن الياء لثقلها فقلبت ألفا لخفتها (فهو موتعد) على الأصل إن كان من يوتعد وإن كان من ياتعد قلبت الألف واوا لانضمام ما قبلها وذلك قياس مطرد (وايتسر) على الأصل (ياتسر) بقلب الياء ألفا تخفيفا لثقل الياءين (فهو موتسر) بقلب الياء واوا إن كان من ييتسر على الأصل أو قلب الالف واوا إن كان من ياتسر (وهذا مكان موتسر فيه) فى اسم المفعول كما فى اسم الفاعل وعبر عنه بهذه العبارة لأن الاتسار لازم فيجب تعديته بحرف الجر ليبنى منه اسم المفعول فعدّاه بفى ومعنى ذلك أى هذا مكان يلعب فيه القمار (وحكم ودّ يود كحكم عض يعض) يعنى أن المعتل الفاء من المضاعف حكمه حكم المضاعف من غير المعتل فى وجوب الإدغام وامتناعه وجوازه وسائر أحكامه من الإعلال (وتقول فى الأمر ايدد كاعضض) والاصل أودد ويجوز ود بالفتح والكسر كعض وذكر ايدد لما فيه من الإعلال. واعلم أن المضاعف المعتل الواو لا يكون مضارعه إلا مفتوح العين أما الضم فلانه منتف من المثال الواوى قطعا إلا ما جاء فى لغة بنى عامر من وجد يجد بالضم وهو ضعيف والصحيح

فتثبت على كل حال نحو يمن ييمن ويسر ييسر ويئس ييئس وتقول فى افعل من اليائى أيسر يوسر إيسارا فهو موسر أصلها ميسر فقلبت الياء واو لسكونها وانضمام ما قبلها وتقول فى افتعل منهما نحو اتعد يتعد فهو متعد واتسر يتسر فهو متسر . ويقال ايتعد ياتعد فهو موتعد وايتسر ياتسر فهو موتسر وهذا مكان موتسر فيه وحكم ود يود كحكم عض يعض وتقول فى الأمر ايدد كاعضض

الكسر وأما الكسر فلأنه لو بنى مكسور العين يجب حذف الواو والإدغام لئلا تنخرم القاعدة وحينئذ يلزم تغيير الكلمة عن وضعها والله أعلم . ﴿النوع الثانى﴾ من الأنواع السبعة (المعتل العين) وهو ما يكون عين فعله حرف علة وقدمه على المعتل اللام لتقدم العين على اللام (ويقال له الأجوف) لخلوه ماهو كالجوف له من الصحة (و) يقال له (ذو الثلاثة) أيضا (لكون ماضيه على ثلاثة أحرف إذا أخبرت) أنت (عن نفسك نحو قلت وبعت) لما يذكر فانه وإن كان جملة فعلية يسميه أهل التصريف فعل الماضى للمتكلم (فالمجرد) الثلاثى (تقلب عينه فى الماضى) المبنى للفاعل (ألفا سواء كان واوا أو ياء لتحركهما وانفتاح ماقبلهما نحو صان وباع) والأصل صون وبيع قلبت الواو والياء ألفا لأن كلا منهما كحركتين لأن الحركات أبعاض هذه الحروف ولما كانتا متحركتين وكان ماقبلهما مفتوحا كان ذلك مثل أربع حركات متواليات وهو ثقيل فقلبوهما بأخف الحروف وهو الألف وهذا قياس مطرد والعلة حاصلها دفع الثقل وعلمنا به بالاستقراء ونحو صيد البعير وقود من الشواذ تنبيها على الأصل وكذا مصدرهما نحو القود وهو القصاص والصيد يقال صيد البعير إذا مال إلى جانب خلفه . فان قلت إن ليس أصله ليس بالكسر فلم لم تقلب الياء ألفا . قلت لأنه لما لم يكن من الأفعال المتصرفة التى يجىء منها الماضى والمضارع وغيرهما ولم يجىء منه إلا أربعة عشر بناء للماضى وكان الكسر ثقيلا نقلوها إلى حال لا يكون للأفعال المتصرفة وهو إسكان العين ليكون على لفظ الحرف نحو ليت (فان اتصل به) أى بالماضى المجرد المبنى للفاعل (ضمير المتكلم) مطلقا (أو ضمير المخاطب) مطلقا (أو) ضمير (جمع المؤنث الغائب نقل فعل) مفتوح العين (من الواوى إلى فعل) مضموم العين (و) نقل فعل مفتوح العين (من اليائى إلى فعل) مكسور العين (دلالة عليهما) أى ليدل الضم على الواو والكسر على الياء لأنهما يحذفان كما استقر فى الأمثلة (ولم يتغير فعل) بضم العين (ولا فعل) مكسور العين (إذا كانا أصليين) وفى بعض النسخ أصليين يعنى أن نحو طول بضم العين وهيب وخوف بكسر العين لم ينقل إلى باب آخر لأنك تنقل مفتوح العين إليهما فيلزمك إبقاؤهما بالطريق الأولى للدلالة على الواو والياء فعلى هذا لا فائدة فى قوله إذا كانا أصليين لأن فعل وفعل منقولين مما كالأصليين ولئن أتى إذ بعدم التغير عدم النقل إلى باب آخر فهما كذلك وإن أراد أنهما لم يغيرا عن حالهما أصلا فهو ممنوع لأنه تنقل الضمة والكسرة وتحذف العين كما أشار إليه بقوله (وتقلب الضمة) من الواو (والكسرة) من الياء (إلى الفاء) بعد حذف حركة الفاء (وحذفت العين) أى الواو والياء (لالتقاء الساكنين) فكيف يحكم بعدم التغير فلا حاجة إلى التقييد بالأصلى، وقيل احترز به عن غير الأصليين لأنهما يغيران يعنى يرجعان إلى أصلهما عند زوال الضمير المذكور بخلاف الأصليين فانه ليس لهما أصل آخر ينقلبان إليه وفساده يظهر بأدنى تأمل فى سياق الكلام وغير بعضهم هذا اللفظ إلى إذا كانا ليكون للتعليل وليس بشىء وقد سنح لى أن هذا ليس بقيد احترز به عن شىء لكنه لما ذكر أن فعل الأصل يغير أراد أن يبين أن فعل وفعل الأصليين لا يغيران فالتقييد به لأنه هو المقصود دون الاحتراز فليتأمل إذا تقرر ماذكر (فتقول صان صانا صانوا صانت صانتا صن) والأصل صون نقل فعل من الواوى إلى فعل مضموم العين لاتصال ضمير جمع المؤنث ونقلت ضمة الواو إلى ماقبله بعد إسكانه تخفيفا وحذفت الواو لالتقاء الساكنين فصار صن وكذلك بقيته (صنت صنتما صنتم صنت صنتما صنتن صنت صنا وتقول) فى اليائى (باع باعا باعوا باعت باعتا بعن بعت بعتما بعتم بعت بعتما بعتن بعت بعنا) والاصل بيعن وبيعت وبيعتما وبيعتم وبيعت وبيعتن وبيعت وبيعنا نقلت إلى مكسور العين ونقلت الكسرة إلى الفاء وحذفت الياء وانتظم فى هذا السلك أمثال ذلك مما هو مفتوح العين بخلاف نحو خاف وهاب وطال فانه لا نقل فيها إلى باب آخر تقول خفت والأصل خوفت وهبت والاصل هيبت وطلت والأصل طولت فأعلت بنقل حركة العين ثم حذفت لالتقاء الساكنين . واعلم أن طريق النقل هو مذهب الاكثرين

النوع الثانى المعتل العين ويقال له الأجوف وذو الثلاثة لكون ماضيه على ثلاثة أحرف إذا أخبرت عن نفسك نحو قلت وبعت فالمجرد تقلب عينه فى الماضى ألفا سواء كان واوا أو ياء لتحركهما وانفتاح ماقبلهما نحو صان وباع فان اتصل به ضمير المتكلم أو ضمير المخاطب أو جمع المؤنث الغائب نقل فعل من الواوى إلى فعل ومن اليائى إلى فعل دلالة عليهما ولم يتغير فعل ولا فعل إذا كانا أصليين وتقلب الضمة والكسرة إلى الفاء وحذفت العين لالتقاء الساكنين فتقول صان صانا صانوا صانت صانتا صن صنت صنتما صنتم صنت صنتما صنتن صنت صنا وتقول باع باعوا باعت باعتا بعن بعت بعتما بعتم بعت بعتما بعتن بعت بعنا

ولبعض

وإذا بنيته للمفعول كسرت الفاء من الجميع فقلت صين واعتلاله بالنقل والقلب وبيع واعتلاله بالنقل تقول فى المضارع يصون ويبيع وإعلالهما بالنقل ويخاف ويهاب وإعلالهما بالنقل والقلب ويدخل الجازم على المضارع فيسقط العين إذا سكن ما بعدها وتثبت إذا تحرك ما بعدها تقول لم يصن لم يصونا لم يصونوا لم تصن لم تصونا لم يصن لم تصن لم تصونا لم تصونوا لم تصونى لم تصونا لم تصن لم أصن لم نصن وهكذا قياس لم يبع لم يبيعا لم يبيعوا ولم يخف لم يخافا لم يخافوا وقس عليه الامر نحو صن صونا صونوا صونى صونا صن وبالتأكيد صونن صونان صونن صونن صونان صنّان وبالخفيفة صونن صونن صونن وبع بيعا بيعوا بيعى بيعا بعن وخف خافا خافوا ـ الخ خافا خفن وبالتأكيد بيعن بيعان بيعن بيعن بيعان بعنان وخافن خافان خافن خافن خافان خفنان

ولبعض المتأخرين فيه كلام آخر يطاب من كتبهم (وإذا بنيته) أى الماضى من المجرد (للمفعول كسرت الفاء من الجميع) أى من مفتوح العين ومضمومه ومكسوره واويا أو يائيا (فقلت صين) فى الواوىّ (واعتلاله بالنقل والقلب) لأن أصله صون فنقل حركة الواو إلى ماقبله بعد إسكانه ثم قلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ماقبلها وإنما لم يذكر حذف حركة الفاء لأنه لازم من نقل الحركة إليه فعلم بالالتزام (وبيع) وهذا فى اليائى (واعتلاله بالنقل) لأن أصله بيع نقل كسرة الياء إلى ماقبله بعد حذف ضمته هذه هى اللغة المشهورة وفيه لغتان أخريان إحداهما صون وبوع بالواو بحذف حركة العين وقلب الياء واوا لسكونها وانضمام ماقبلها وهذه عكس اللغة الأولى والأخرى الإشمام للدلالة على أن الأصل فى هذا الباب الضم وحقيقة الإشمام أن تنحو بكسرة فاء الفعل نحو الضمة فتميل الياء الساكنة بعدها نحو الواو قليلا إذهى تابعة لحركة ماقبلها وهذا مراد النحاة والقراء لاضم الشفتين فقط مع كسرة الياء كسرا خالصا كما فى الوقف ولا الإتيان بضمة خالصة بعدها ياء ساكنة كما قيل لأنه ههنا حركة بين حركتى الضم والكسر بعدها حرف بين الواو والياء (وتقول فى المضارع يصون) من الواوى (ويبيع) من اليائى (وإعلالهما بالنقل) أى نقل ضمة الواو وكسرة الياء إلى ماقبلهما إذ الأصل يصون ويبيع كينصر ويضرب (ويخاف) من الواوى (ويهاب) من اليائى (وإعلالهما بالنقل والقلب) أما النقل فهو نقل حركتى الواو والياء إلى ماقبلها فان الأصل يخوف ويهيب كيعلم وأما القلب فهو قلب الواو والياء ألفا لتحركهما فى الأصل وانفتاح ماقبلهما حملا للمضارع على الماضى وإنما مثل بأربعة أمثلة لأنه إما واوى أو يائى والواوى إما مفتوح العين أومضمومه واليائى إما مفتوح العين أومكسوره واعتلال المبنى للمفعول من الجميع بالنقل والقلب نحو يصان ويباع ويخاف ويهاب (ويدخل الجازم على المضارع فيسقط العين) أى عين الفعل وهو الواو والألف والياء (إذا سكن مابعدها) أى ما بعد العين لالتقاء الساكنين كما بين فى الأمثلة (وتثبت) العين (إذا تحرك مابعدها) أى مابعد العين حركة أصلية أو مشابهة لها لعدم علة الحذف (تقول) عند دخوله فى يصون (لم يصن) بحذف حركة النون ثم حذف الواو لالتقاء الساكنين (لم يصونا لم يصونوا) بالإثبات فيهما لتحرك مابعده (لم تصن) بالحذف (لم تصونا) بالاثبات (لم يصن) كما تقول يصن لأن الجازم لاعمل له فيه والواو قد حذفت عند اتصال النون لالتقاء الساكنين (لم تصن لم تصونا لم تصونوا لم تصونى لم تصونا لم تصن لم أصن لم نصن وهكذا قياس) كل ما كان عينه ياء أو ألفا نحو (لم يبع) بالحذف لسكون مابعده (لم يبيعا الخ) بالاثبات لتحركه (ولم يخف) بالحذف (لم يخافا الخ) بالاثبات والضابط فيه أن المحذوف إن كان النون فلا يحذف العين وإلا تحذف العين (وقس عليه) أى على المضارع الداخل عليه الجازم (الأمر) بأن تحذف العين إذا سكن مابعده (نحو صن) وتثبت إذا تحرك مابعده نحو (صونا صونوا صونى صونا) وأماجمع المؤنث نحو (صن) فقد حذفت عينه فى المضارع (و) الأمر (بالتأكيد) أى مع نون التأكيد نحو (صونن صونان صونن صونن صونان) أى بإعادة العين المحذوف لزوال علة الحذف بحركة مابعده لما تقدم من أنه يفتح آخر الفعل ويضم ويكسر دفعا لالتقاء الساكنين وأما جمع المؤنث نحو (صنان) فحذف عينه لازم قطعا (وبالخفيفة صونن الخ) (و) نحو (بع) بحذف الياء (بيعا بيعوا بيعى بيعا) بالاثبات (بعن) بالحذف كما مر (و) نحو (خف) بحذف الألف (خافا خافوا خافى خافا) بالاثبات (خفن) بالحذف كما تقدم (وبالتأكيد بيعن الخ) وخافن كصونن بإعادة العين لزوال علة الحذف وكذا تقول فى الخفيفة صونن وبيعن وخافن إلى آخره بلا فرق ولم تعد العين فى نحو صن الشىء وبع الفرس وخف القوم لأن الحركات عارضة لااعتداد بها فوجودها كعدمها بخلاف الحركة فى نحو صونا صونوا صونى صونن وأمثالها فانها كالأصلية لاتصال مابعدها بالكلمة اتصال الجزء أما فى نحو

صونافلأن ضمير الفاعل المتصل كالجزء وأما فى نحو صونن فلأن نون التأكيد مع الضمير المستتر كالمتصل وتحقيق هذا الكلام أنا نشبه ضمير الفاعل المتصل ونون التأكيد مع المستتر بجزء من الكلمة فى امتناع وقوع الفاصل بينهما أصلا فنشبه الحركة الواقعة بينهما بحركة أصل الكلمة حتى كأن المجموع كلمة واحدة ثم نستعير أحكام الحركة الأصلية لهذه الحركة العارضة فنثبت معها العين مثله مع الحركة الأصلية هذا إنما يكون إذا لم يكن الحرف الذى قبل ضمير الفاعل موضوعا على السكون كتاء التأنيث فى الفعل نحو دعت دعتادون دعانا فليتأمل. فان قلت لم لم يعد المحذوف فى نحو تخشون وارضون وأمثال ذلك ولم يقل لا تخاشون وارضاون مع أن ههنا أيضا نون التأكيد كجزء من الكلمة. قلت لأن كون نون التأكيد كجزء من الكلمة إنما هو مع غير البارز والضمير فى نحو لا تخشون وارضون بارز وهو الواو بخلاف نحو بيعن وخافن والسر فى ذلك أن الأصل فيها أن تكون كالجزء لأنه حرف التصق به لفظا ومعنى فأشبهت ضمير الفاعل المتصل وهذا إنما يتحقق فى غير البارز إذ لا فاصل بينهما بخلاف البارز فانه فاصل بين الفعل والنون فلا يتحقق فى الاتحاد اللفظى فلا يشبه ضمير الفاعل المتصل هذا ما أظن [وههنا فائدة لا بد من التنبيه لها] وهى أن المراد بالمتصل فى هذا المقام هو الألف الذى هو ضمير الفاعل للاثنين دون واو الضمير ويائه ولا يجب أن لا يجوز فى اغزوا اغزن بدون إعادة اللام لأنه لا يعاد عند المتصل الذى هو الواو وكذا فى نحو اغزى اغزن بالكسر وهذا ظاهر (ومزيد الثلاثى الأجوف لا يعتل منه إلا أربعة أبنية) اعلم أن الزيادة جاءت متعدية وغيرها يقال زاد الشئ وزاده غيره وما وقع فى الاصطلاح غير معتد به لأنهم يقولون الحرف الزائد دون المزيد والمزيد عندهم إذا كان مع فى فهو اسم المفعول وإلا فيحتمل أن يكون اسم مفعول على تقدير حذف حرف الجر أى المزيد فيه ويحتمل أن يكون اسم مكان على معنى موضع الزيادة فمعنى مزيد الثلاثى المزيد فيه من الثلاثى أو محل الزيادة منه ويجوز أن تكون الإضافة على معنى اللام فالمراد أن الثلاثى المزيد فيه المعتل العين لا يعتل منه إلا أربعة أبنية (وهى أفعل نحو أجاب يجيب) والأصل أجوب يجوب نقلت حركة واو منهما إلى ماقبلهما وقلبت فى الماضى ألفا لتحركها فى الأصل وانفتاح ماقبلها وفى المضارع ياء لسكونها وانكسار ماقبلها (إجابة) أصلها إجوابا نقلت حركة الواو إلى ماقبلها وقلبت ألفا كما فى الفعل ثم حذفت لالتقاء الساكنين وعوضت عنها تاء فى الآخر وقد تحذف نحو قوله تعالى إقام الصلاة والمحذوف ألف إفعال لا عين الفعل عند الخليل وسيبويه والوزن أفعلة، وعين الفعل عند الأخفش والوزن إفالة ولكل مناسبات تطلع عليها فى مصون ومبيع وكلام صاحب المفتاح وصاحب المفصل صريح فى أن المحذوف العين وإنما فعلوا هذا الإعلال حملا له على المجرد ولهذا لم يعلوا نحو عور وسود من الألوان والعيوب كما لم يعلوا نحو أعور وأسود لأنهم يقولون الأصل فى الألوان والعيوب افعل وافعال بدليل اختصاصهما بهما والبواقى محذوفات منهما فلا تعل كما لا يعل الأصل وهذا عكس سائر الأبواب ومنهم من لا يلمح الأصل ويعل فيقول أعار وأساد وعار وساد وهو قليل . قال الشاعر* أعارت عينه أم لم تعارا * ونحو أحيلت وأغيلت وأغيمت وأطيبت وأحوش وأطول وأحول من الشواذ جئ بها للتنبيه على الأصل وكذا سائر تصاريفها وجاء فى هذه الأفعال الاعلال والأول هو الفصيح وعليه قول امرئ القيس :

فمثلك حبلى قد طرقت ومرضع فألهيتها عن ذى تمائم محول

وروى الأصمعى تمائم مغيل (و) استفعل نحو (استقام يستقيم استقامة) كأجاب يجيب إجابة بعينها ونحو استحوذ واستصوب واستجوب واستنوق الجمل من الشواذ تنبيها على الأصل وقال أبو زيد هذا الباب كله يجوز أن يتكلم به على الأصل كذا فى الصحاح (و) انفعل نحو (انقاد) ينقاد والأصل انقود ينقود (انقيادا) والأصل انقوادا حذف حركة الواو ثم قلبت الواو ياء لانكسار ماقبلها مع إعلال الفعل وكذا

ومزيد الثلاثى الأجوف لا يعتل منه أربعة أبنية وهى أفعل نحو أجاب يجيب إجابة واستقام يستقيم استقامة وانقاد انقيادا

فى كل مصدر أعل فعله نحو قام يقوم قياما والأصل قوما قلبت الواو ياء لانكسار ماقبلها وقولهم حال يحول حولا شاذ كذاذ كروه وفيه نظر لأنه اسم مصدر كامر ولم تنقل حركة الياء إلى ماقبله حتى ينقلب ألفا كما فى إقامة لأن ذلك فرع الفعل فى الإعلال ولم تنقل فى فعله لئلا يلزم الالتباس بمصدر افعل (و) افتعل نحو (اختار يختار) والأصل اختير يختير قلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها (اختيارا) على الأصل لعدم موجب الإعلال وإن كان واو يا تقلب الواو فى المصدر ياء كامر فى انقيادا ولم يعلوا نحو احتوروا واحتوشوا لأنه بمعنى تفاعلوا فحمل عليه (وإذا بنيتها للمفعول) أى هذه الأربعة (قلت أجيب يجاب) والأصل أجوب يجوب نقلت حركة الواو إلى ماقبلها وقلبت فى الماضى ياء كما فى يجيب وفى المضارع ألفا كما فى أجاب (واستقيم يستقام) والأصل استقوم يستقوم فنقلت وقلبت (وانقيد) أصله انقود فنقلت حركة الواو إلى ماقبلها قلبت ياء كما فى صين (ينقاد) أصله ينقود قلبت الواو ألفا (واختير) أصله اختير نقلت كسرة الياء إلى ماقبلها كمافى بيع (يختار) أصله يختير ويجوز فيهما الياء والواو والإشمام كما فى صين وبيع لأنهما مثلهما فى ضم ماقبل حرف العلة فى الأصل بخلاف أجيب واستقيم فانه ساكن فلاوجه للواو والإشمام والانقياد لازم فلا بد من تعديته بحرف الجر ليبنى للمفعول نحو انقيد له فهو محذوف فهذه الأربعة مثل المجرد فى الإعلال فأجرى عليها أحكامه من حذف العين عند اتصال الضمائر المرفوعة المتحركة به وعند دخول الجازم إذا سكن مابعده ونحو ذلك (والأمر منها) أى من هذه الأربعة (أجب) أمر من تجوب والأصل أجوب أعل إعلال تجيب وقس على ذلك البواقى وإن شئت قلت إنه مشتق من تجيب بالإعلال وحذفت العين لسكون مابعدها كما فى بع وأثبتت فى (أجيبا) كما فى بيعا (واستقم استقيما وانقد انقادا واختر اختارا) كذلك والضابط ماذكرنا وأنه يحذف إذا سكن مابعده ويثبت إذا تحرك حركة أصلية أومشابهة لها نحو أجيبا وأجيبوا الخ بخلاف نحو أجيب القوم واستقيم الأمر فتذكر لما تقدم إذ لاحاجة لإعادته فمن لم يستضىء بمصباح لم يستضىء باصباح (ويصح) أى لا يعل جميع ماهو غير هذه الأربعة (نحو قوّل وقاول وتقوّل وتقاول وزين وتزين وساير وتساير واسود واسواد وابيض وابياض وكذا) يصح (سائر تصاريفها) أى جميع تصاريف هذه المذكورات من المضارع والأمر واسم الفاعل واسم المفعول والمصدر وغير ذلك فصرف جميعها تصريف الصحيح بعينه لعدم علة الاعلال وكون العين فى هذه الأمثلة فى غاية الخفة لسكون ماقبله. فان قلت ماقبل العين فى افعل واستفعل أيضا ساكن وقد أعل حملا على المجرد فلم لم تعل هذه أيضا حملا عليه. قلت لأنه لامانع من الإعلال فيهما لأن ماقبل العين يقبل نقل الحركة إليه بخلاف هذه لأنه لايقبله أما الألف فظاهر وأما الواو والياء فلأنه يؤدى إلى الالتباس فتدبر. واعلم أن المبنى للمفعول من قاول قوول ومن يقاول تقوول بلا إدغام لئلا يلتبس بالمبنى للمفعول من قول وتقول وكذا سوير وتسوير بلا قلب الواو ياء لئلا يلتبس به نحو زين وتزين (واسم الفاعل من الثلاثى المجرد المعتل عينه بالهمزة) سواء كان واويا أو يائيا (كصائن وبائع) والأصل صاون وبايع قلبت الواو والياء همزة لأن الهمزة فى هذا المقام أخف منهما هكذا قال بعضهم والحق أنهما قلبتا ألفا كما فى الفعل ثم قلبت الألف المنقلبة همزة ولم تحذف لالتقاء الساكنين إذ الحذف يؤدى إلى الالتباس واختص الهمز به لقربها من الألف وإنما كان الحق هذا لأن الإعلال فيه إنما هو لحمله على الفعل فالمناسب أن يعل مثله ويشهد بذلك صحة عاور وصايد ويرجح الأول بقلة الإعلال ووقع فى المفصل فى بحث الابدال أن الهمزة منقلبة عن الألف المنقلبة وفى بحث الإعلال أنها منقلبة عن الواو والياء فكانه قصر مسافة فى بحث الإعلال لما علم ذلك من بحث الإبدال ولفظ المصنف يصح أن يحمل على كل من الوجهين وتكتب الهمزة بصورة الياء لأن الهمزة المتحركة الساكن ماقبلها تكتب بحرف حركتها وقدجاءت غير منقوطة للفرق بين الياء الخالصة

واختار يختار اختيارا وإذا بنيتها للمفعول قلت أجيب يجاب واستقيم يستقام وانقيد ينقاد واختير يختار والأمر منها أجب أجيبا واستقم استقيما وانقد انقادا واختر اختارا ويصح نحو قوّل وقاول وتقوّل وتقاول وزين وتزين وساير وتساير واسود واسواد وابيض وابياض وكذا سائر تصاريفها واسم الفاعل من الثلاثى المجرد المعتل عينه بالهمزة كصائن وبائع .

وبين الياء التي هي صورة الهمزة ونقطها لحن كما في قائلة وقد جاء في الشواذ حذف هذه الألف دون قلبها همزة كقولهم شاك والأصل شاوك قلبت الواو ألفا وحذفت الألف ووزنه فال وليس المحذوف ألف فاعل لأن حروف العلة كثيرا ما تحذف بخلاف العلامة وقال صاحب الكشاف في قوله تعالى على شفا جرف هار ووزنه فعل قصر عن فاعل نظير شاك في شاوك وألفه ليست بألف فاعل وإنما هي عينه وأصله هو ذو شوك وقال في المفصل وربما يحذف العين فيقال شاك والصواب هذا ومنهم من يقلب أي يضع العين موضع اللام واللام موضع العين ويقول شاكو ثم يعله إعلال غاز وجاء كما يذكر ويقول شاكي على زنة فالع فعلى هذا تقول جاءني شاك ومررت بشاك بالكسر وحذف الياء فيهما ورأيت شاكيا باثبات الياء لخفة الفتحة وعلى الحذف تقول جاءني شاك بالضم ورأيت شاكا بالفتح ومررت بشاك بالكسر (و) اسم الفاعل من الثلاثي (المزيد فيه يعتل بما اعتل به المضارع كمجيب) والأصل مجوب (ومستقيم) والأصل مستقوم (ومنقاد) والأصل منقود (ومختار) والأصل مختير وإن لم يكن من الأبنية الأربعة لا يعتل كما تقدم (واسم المفعول من الثلاثي المجرد يعتل بالنقل وبالحذف كمصون ومبيع والمحذوف واو مفعول عند سيبويه) لأنه زائد والزائد بالحذف أولى فالأصل مصوون ومبيوع نقلت حركة العين إلى ما قبلها وحذف واو المفعول لالتقاء الساكنين ثم كسر ما قبل الياء في مبيع لئلا ينقلب واوا فيلتبس بالواوي فمصون مفعل ومبيع مفعل (و) المحذوف (عين الفعل عند أبي الحسن الأخفش) لأن العين كثيرا ما يعرض له الحذف في غير هذا الموضع فحذفه أولى فأصل مبيع مبيوع نقلت ضمة الياء إلى ما قبلها وحذفت الياء ثم قلبت الضمة كسرة لتقلب الواو ياء لئلا يلتبس بالواوي ومذهب سيبويه أولى لأن التقاء الساكنين إنما يلزم عند الثاني فحذفه أولى ولأن قلب الضمة إلى الكسرة خلاف قياسهم ولا علة له ولو قيل العلة دفع الالتباس فالجواب أنه لو قيل بما قال سيبويه لدفع الالتباس أيضا فإن قيل الواو علامة والعلامة لا تحذف قلنا لا نسلم أنها علامة بل هي إشباع للضمة لرفضهم مفعلا في كلامهم إلا مكرما ومعونا والعلامة إنما هي الميم يدل على ذلك كونهما علامة للمفعول في المزيد فيه من غير واو فإن قيل إذا اجتمع الزائد مع الأصلي فالمحذوف هو الأصلي كالياء من غار مع وجود التنوين وإذا التقى ساكنان والأول حرف مد يحذف الأول كما في قل وبع وخف قلنا كل من ذلك إنما يكون إذا كان الثاني من الساكنين حرفا صحيحا وأما ههنا فليس كذلك بل هما حرفا علة وأما قولهم مشيب في الواوي من الشوب وهو الخلط ومهوب في اليائي من الهيبة فمن الشواذ والقياس مشوب ومهيب (وبنو تميم يثبتون الياء) وفي بعض النسخ يتممون الياء دون الواو لأنها أخف من الواو (فيقولون مبيوع) كما يقولون مضروب وهذا قياس مطرد عندهم، قال الشاعر :

حتى تذكر بيضات وهيجه ... يوم الرذاذ عليه الدجن مغيوم

وقال : قد كان قومك يحسبونك سيدا ... وإخال أنك سيد معيون

ولم يجيء ذلك من الواوي قال سيبويه لأن الواوات أثقل عليهم من الياآت وروى ثوب مصوون ومسك مدووف أي مبلول وضعف قول مقوول وفرس مقوود (و) اسم المفعول (من) الثلاثي (المزيد فيه يعتل بالنقل وبالقلب) أي قلب العين ألفا كما في المبني للمفعول من المضارع (إن اعتل فعله) أي فعل اسم المفعول وهو المبني للمفعول من المضارع بأن يكون من الأبنية الأربعة (كمجاب ومستقام ومنقاد ومختار) والأصل مجوب ومستقوم ومنقود ومختير وإنما قال هنا بالقلب وفي اسم الفاعل بما اعتل به المضارع لأن القلب هنا لازم كفعله بخلاف اسم الفاعل فإنه قد يكون وقد لا يكون كمبيع من باع فإنه لا قلب فيه ﴿النوع الثالث﴾ من الأنواع السبعة (المعتل اللام) وهو ما يكون لامه حرف علة (ويقال له الناقص) لنقصان آخره من بعض الحركات (و) يقال له (ذو الأربعة) أيضا (لكون ماضيها على أربعة أحرف إذا أخبرت) أنت (عن نفسك) نحو

والمزيد فيه يعتل بما اعتل به المضارع كمجيب ومستقيم ومنقاد ومختار واسم المفعول من الثلاثي المجرد يعتل بالنقل وبالحذف كمصون ومبيع والمحذوف واو مفعول عند سيبويه وعين الفعل عند أبي الحسن الأخفش وبنو تميم يثبتون الياء فيقولون مبيوع ومن المزيد فيه يعتل بالنقل وبالقلب ان أعتل فعله كمجاب ومستقام ومنقاد ومختار.

﴿النوع الثالث﴾

المعتل اللام ويقال له الناقص وذو الأربعة لكون ماضيه على أربعة أحرف إذا أخبرت عن نفسك

غزوت ورميت. فان قيل هذه العلة موجودة في كل ماهو على ثلاثة أحرف غير الأجوف من المجردات. قلت هو في غير ذلك على الأصل بخلاف الناقص فان كونه على ثلاثة أحرف ههنا أولى منه في الأجوف لكون حرف العلة في الآخر الذي هو محل التغيير فلما خالف ذلك وبقي على الأربعة سمى بذلك وأيضا تسمية الشيء بالشيء لاتقتضي اختصاصه به (فالمجرد تقلب الواو والياء) اللتان هما لام الفعل من الناقص (ألفا إذا تحركتا وانفتح ماقبلهما كغزا ورمى) في الفعل الماضي والأصل غزو ورمى (وعصاورحى) في الاسم والأصل عصو ورحى قلبتا ألفا وحذفت الألف لالتقاء الساكنين من الألف والتنوين والمنقلبة عن الياء تكتب بصورة الياء فيهما فرقا بينها وبين المنقلبة من الواو. وقوله إذا تحركتا احتراز عن نحو غزوت ورميت وقوله وانفتح ماقبلهما احتراز عن نحو الغزو والرمي ونحو لن يغزو ولن يرمى وكان عليه أن يقول إذا تحركتا وانفتح ماقبلهما ولو لم يكن بعدهما مايوجب فتح ماقبله احترازا من نحو غزوا ورميا وعصوان ورحيان ويرضيان وارضيا ويغزوان ويرميان مبنيين للمفعول فان ألف التثنية تقتضي فتح ماقبلها فلا تقلب اللام في هذه الأمثلة لئلا تزول الفتحة لو قلبت ألفا وحذف الألف لأدى إلى الالتباس ولو في صورة فتدبر وأما في نحو ارضين واخشين من الواحد المؤكد بالنون فلم تقلب ياؤه ألفا لأنه مثل ارضيا واخشيا لما مر أن النون مع المستتر كألف التثنية والمصنف ترك هذا القيد اعتمادا على أمثلته وعلى ماسيجيء (وكذلك الفعل الزائد على الثلاث) تقلب لامه ألفا عند وجود العلة المذكورة وكذلك اسم المفعول من المزيد فيه فان ماقبل لامه يكون مفتوحا ألبتة. ثم أشار إلى أمثلة الفعل واسم المفعول على طريق اللف والنشر بقوله (كأعطى) والأصل أعطو (واشترى) والأصل اشترى (واستقصى) والأصل استقصو وقلبت الواو من أعطو واستقصو ياء لما سيجيء ثم قلبت الياء من الجميع ألفا وهذا هو السر في فصل ذلك وما يليه عما قبله بقوله وكذلك فافهم فانه رمز خفي وقالوا وإنما يقلب ألفا بمرتبتين (واسم المفعول منه كالمعطى والمشترى والمستقصى) أيضا كذلك ولما ذكرنا من أن الألف في الجميع منقلبة عن الياء يكتبونها بصورة الياء ومثل بثلاثة أمثلة لأن الزائد إما واحد أو اثنان أو ثلاثة وذكر اسم المفعول مع اللام لتبقى الألف ليتحقق ماذكر إذ لولا اللام لحذفت الألف لالتقاء الساكنين بينهما وبين التنوين فكان الأولى فيما تقدم أن يقول كالعصا والرحى (وكذلك) تقلبان ألفا ولو كان في الواو بمرتبتين (إذا لم يسم الفاعل) أي في المبنى للمفعول (من المضارع) مجردا كان أو مزيدا فيه لأن ماقبل لامه مفتوح ألبتة (كقولك يعطى ويغزى) والأصل يعطو ويغزو قلبت الواو ياء فيهما (ويرمى) أصله يرمى ثم قلبت الياء من الجميع ألفا ولذا تكتب بصورة الياء وإنما قال من المضارع لأن المبنى للمفعول من الماضي سيذكر حكمه (وأما الماضي فتحذف اللام منه في مثال فعلوا مطلقا) أي إذا اتصل به واو ضمير جماعة الذكور سواء كان ماقبل اللام مفتوحا أو مضموما أو مكسورا واوا كان اللام أو ياء مجردا كان الفعل أو مزيدا فيه لأن اللام وماقبله متحركان في هذا المثال ألبتة وحركة اللام الضمة لأجل الواو كنصروا وضربوا فحركة ماقبلها إن كانت فتحة تقلب اللام ألفا وتحذف الألف لالتقاء الساكنين وإن كانت ضمة أو كسرة تسقطان أو تنقلان لما سنذكره مفصلا لثقلهما على اللام فتسقط اللام لالتقاء الساكنين ففي الكل وجب حذف اللام (و) تحذف اللام أيضا (في مثال فعلت وفعلتا) أي إذا اتصل بالماضي تاء التأنيث (إذا انفتح ماقبلها) أي ماقبل اللام كغزوت وغزتا ورميت ورمتا وأعطت وأعطتا واشترت واشترتا واستقصت واستقصتا والأصل غزوت غزوتا ورميت رميتا الخ قلبت الواو والياء ألفا لتحركهما وانفتاح ماقبلهما ثم حذفت الألف لالتقاء الساكنين وهو في فعل الاثنين تقديري لأن التاء ساكنة تقديرا لأن المتحركة من خواص الاسم فعرضت الحركة ههنا لأجل ألف التثنية فلا عبرة بحركته ومنهم من لايلمح هذا ويقول غزاتا ورماتا وليس بوجه (وتثبت اللام في غيرها) أي في غير مثال فعلوا مطلقا ومثال فعلت وفعلتا مفتوحي ماقبل اللام وهو

فالمجرد تقلب الواو والياء ألفا إذا تحركتا وانفتح ماقبلهما كغزا ورمى وعصا ورحى وكذلك الفعل الزائد على الثلاث كأعطى واشترى واستقصى واسم المفعول منه كالمعطى والمشترى والمستقصى وكذلك إذا لم يسم الفاعل من المضارع كقولك يعطى ويغزى ويرمى وأما الماضي فتحذف اللام منه في مثال فعلوا مطلقا وفي مثال فعلت وفعلتا إذ انفتح ما قبلها وتثبت اللام في غيرها

مالا يكون على هذه الأمثلة ويكون على فعلت وفعلتا لكن لا يكون مفتوح ماقبل الآخر نحو رضيت رضيتا وسروت سروتا لعدم موجب الحذف إذا تقرر هذا (فتقول) فى مثال فعل مفتوح العين واويا (غزا غزوا غزوا غزت غزتا غزون غزوت غزوتما غزوتم غزوت غزوتما غزوتن غزوت غزونا و) فيه يائيا (رمى رميا رموا رمت رمتا رمين رميت رميتما رميتم رميت رميتما رميتن رميت رمينا و) فى فعل مكسور العين (رضى رضيا رضوا رضيت رضيتا رضين رضيت رضيتما رضيتم رضيت رضيتما رضيتن رضيت رضينا) وهو سواء كان واويا أو يائيا لامه ياء لأن الواو تقلب ياء لتطرفها وانكسار ماقبلها كرضى أصله رضو بدليل رضوان واليائى نخشى ولذا لم يذكر إلا مثالا واحدا (وكذلك) تقول (سرو) أى صار سدا سروا (سروا الخ) سروت سروتا سرون سروت سروتما سروتم سروت سروتما سروتن سروت سرونا وإنما قال وكذلك لأنه لم يذكر جميع تصاريفه فأشار إلى أن تصاريفه كالمذكور وذكر مثالا واحدا لأنه لا يكون يائيا (وإنما افتحت أنت (ماقبل واو الضمير فى غزوا ورموا) وهو الزاى والميم (وضممت) أنت (ماقبلها فى رضوا وسروا) وهو الضاد والراء (لأن واو الضمير إذا اتصلت بالفعل الناقص بعد حذف اللام فان انفتح ماقبلها) أى ماقبل واو الضمير (بقى) ماقبلها (على الفتحة) إذ لا مانع منها (وإن ضم) ماقبلها (أو كسر ضم) لمناسبة الواو والضمة تفتح فى غزوا ورموا لأن ماقبل الواو بعد حذف اللام مفتوح لأنهما مفتوحا العين فألقى الفتحة على الأصل وضم فى سروا لأنه مضموم العين وكذا فى رضوا لأنه كان مكسورا بعد حذف اللام فقلبت الكسرة ضمة لتبقى الواو وفى هذا الكلام نظر من وجوه الأول أن قوله وإن ضم أو كسر ضم لا يخلو عن حزازة لأنه إن ضم فكيف يضم فالعبارة الصحيحة أن يقال إن انفتح أوضم أبقى وإن كسر ضم الثانى وإن كلامه هذا يدل على أنه لم ينقل ضمة الياء إلى الضاد بل حذفت ثم قلبت الكسرة ضمة حيث قال وإن كسر ضم وقوله (وأصل رضوا رضيوا) يعنى بعد قلب الواو ياء إذ الأصل رضووا (فنقلت ضمة الياء إلى الضاد وحذفت الياء لالتقاء الساكنين) هما الواو والياء صريح فى أن الضمة نقلت من الياء إلى ماقبلها فبين الكلامين تباين الثالث أن قوله بعد حذف اللام الظاهر أنه متعلق بقوله إذا اتصل إذ لا يجوز تعلقه بقوله إن انفتح لأن معمول الشرط لا يتقدم عليه وكذا معمول ما بعد فاء الجزاء ولا يصح تعلقه بقوله اتصل لأن الاتصال ليس بعد حذف اللام وإلا لم يبق لحذفها علة فان علته اجتماع الساكنين وأحدهما الواو فكيف يكون الاتصال بعد الحذف هذا ظاهر فالتوجيه أن يقال تقديره وإذا اتصل اتصالا نافيا يثبت بعد حذف اللام وهذا التوجيه لو صح لا بد من الاعتراض الثانى بأن يقال المراد بقوله إن كسر أو ضم أن تنقل ضمة اللام إليه إذ لا منافاة فانه إذا نقل الضمة إليه صدق أنه ضم وكذا الاعتراض الأول بأن يقال إنه لم يقل وإن ضم أبقى تنبيها على أن هذا الضم ليس هو الضم الذى كان فى الأصل لأنه أمكن ثم نقل ضمة اللام إليه كما ذكر فى رضوا فتقول أصل سرو سرووا انقلت ضمة الواو إلى ماقبلها فصح أنه ضم فاندفع به الاعتراضات الثلاث وهذا موضع تأمل (وأما المضارع فتسكن الواو والياء والألف منه فى الرفع نحو يغزو ويرمى ويخشى) والأصل يغزو ويرمى ويخشى (وتحذف فى الجزم) لأنها قائمة مقام الإعراب كالحركة فكما تحذف الحركة فكذا هذه الحروف ، وقد شذ قوله :

هجوت زبان ثم جئت معتذرا ... من هجو زبان لم تهجو ولم تدع

حيث أثبت الواو ، وقوله: ألم يأتيك والأنباء تنمى ... بما لاقت لبون بنى زياد

حيث أثبت الياء ، وقوله: وتضحك منى شيخة عبشمية ... كأن لم ترى قبلى أسيرا يمانيا

حيث أثبت الألف (وتفتح الواو والياء فى النصب) لخفة الفتحة (وتثبت الألف ساكنة فى النصب كما فى الرفع) لأنها لا تقبل الحركة ولا موجب للحذف وقد جاء إثبات الواو والياء ساكنين فى النصب مثلهما فى الرفع كقوله:

فما سودتنى عامر عن وراثة ... أبى الله أن أسمو بأم ولا أب

فتقول غزا غزوا غزوا غزت غزتا غزون غزوت غزوتما غزوتم غزوت غزوتما غزوتن غزوت غزونا ورمى رميا رموا رمت رمتا رمين رميت رميتما رميتم رميت رميتما رميتن رميت رمينا ورضى رضيا رضوا رضيت رضيتا رضين رضيت رضيتما رضيتم رضيت رضيتما رضيتن رضيت رضينا وكذلك سرو سروا سروا إلى آخره وإنما افتحت ماقبل واو الضمير فى غزوا ورموا وضممت ماقبلها فى رضوا وسروا لأن واو الضمير إذا اتصلت بالفعل الناقص بعد حذف اللام فان انفتح ماقبلها بقى على الفتحة وإن ضم أو كسر ضم وأصل رضوا رضيوا فنقلت ضمة الياء إلى الضاد وحذفت الياء لالتقاء الساكنين . وأما المضارع فتسكن الواو والياء وقلت منه فى الرفع نحو يغزو ويرمى ويخشى وتحذف فى الجزم وتفتح الواو والياء فى النصب وتثبت الألف ساكنة فى النصب كما فى الرفع

والقياس أن أسمو بالفتح ويحتمل أن تكون أن غير عاملة تشبيها لها بما المصدرية كما في قراءة مجاهد أن يتم الرضاعة بالرفع ، وفي قول الشاعر :

أن تقرآن على أسماء ويحكما ... مني السلام وأن لا تشعرا أحدا

حيث أثبت النون في تقرآن وكلاهما من الشواذ ، كقوله :

فآليت لا أرثي لها من كلالة ... ولا من حفا حتى تلاقي محمدا

حيث لم يقل حتى تلاقي بالفتح (ويسقط الجازم والناصب النونات سوى نون جمع المؤنث) هذا لا طائل تحته إذا قرر هذا (فتقول لم يغز) بحذف الواو (لم يغزوا لم يغزوا) بحذف النون (ولم يرم) بحذف الياء (لم يرميا لم يرموا) بحذف النون (ولم يرض) بحذف الألف (لم يرضيا لم يرضوا) بحذف النون (ولن يغزو) بفتح الواو (ولن يرمي) بفتح الياء (ولن يرضى) باثبات الألف (وتثبت لام الفعل) واوا كان أو ياء (في فعل الاثنين) متحركة مفتوحة نحو يغزوان ويرميان ويرضيان بقلب الألف ياء أما في يغزوان ويرضيان لعدم موجب الحذف وأما في يرضيان فلأن الألف تقتضي فتحة ماقبلها ولو تقلب الياء ألفا وتحذف لأدى إلى الالتباس حال النصب (و) لم يثبت لام يفعل في فعل (جماعة الاناث) أيضا ساكنة نحو يغزون ويرمين ويرضين لعدم مقتضى الحذف (وتحذف لام الفعل (من فعل جماعة الذكور) مخاطبين كانوا أو غائبين نحو يغزون ويرمون ويرضون والأصل يغزوون ويرميون ويرضيون فحذفت حركة اللام ثم اللام وإن شئت قلت في يغزون ويرمون نقلت في يرضون قلبت اللام ألفا ثم حذفت (و) يحذف أيضا من (فعل الواحدة المخاطبة) نحو تغزين وترمين وترضين والأصل تغزوين وترميين وترضيين فأعلت كما مر آنفا وقد عرفت في بحث نون التأكيد السر في كون المحذوف لام الفعل دون واو الضمير ويائه. وإذا تقرر هذا (فتقول) في يفعل بالضم (يغزو يغزوان يغزون تغزو تغزوان تغزون تغزو تغزوان يغزون تغزين تغزوان تغزون أغزو نغزو ، ويستوي فيه) أي المضارع من نحو غزا (لفظ جماعة الذكور والإناث في الخطاب والغيبة جميعا) أما في الخطاب فلأنك تقول أنتم تغزون وأنتن تغزون بالتاء الفوقانية فيهما وأما في الغيبة فلأنك تقول الرجال يغزون والنساء يغزون بالياء التحتانية فيهما (لكون التقدير مختلف فوزن جمع المذكر يفعون) في الغيبة (وتفعون) في الخطاب بحذف اللام فيهما كما ذكره من أن الأصل يغزوون حذفت اللام والواو ضمير (ووزن جمع المؤنث يفعلن) في الغيبة (وتفعلن) في الخطاب لما تقدم من أن اللام تثبت في فعل جماعة الاناث (وتقول) في يفعل بالكسر (يرمي يرميان يرمون ترمي ترميان يرمون ترمي ترميان ترمون ترمين ترميان ترمين أرمي نرمي وأصل يرمون يرميون ففعل به ما فعل برضوا) يعني نقلت ضمة الياء إلى الميم وحذفت الياء لالتقاء الساكنين وخصه بالذكر لأنه خالف يغزون ويرضون في عدم إبقاء عينه على حركته الأصلية فنبه على كيفية ضم العين وانتفاء الكسر (وهكذا) أي مثل يرمي (حكم كل ما كان ماقبل لامه مكسورا) في جميع مامر (كيهدي ويناجي ويرتجي وينبري) أي ينقرض (ويستدعي) فأجرى عليها أحكام يرمي يصرفها تصريفه فان كنت ذكيا كفاك هذا ، وإلا فالبليد لا يفيده التطويل ولو تليت عليه التوراة والإنجيل (ويرعوي) أي يكف (يرعويان يرعيون ترعوي ترعويان يرعوين ترعوي ترعويان ترعوون ترعوين ترعويان ترعوين أرعوي نرعوي ، هذا من باب الإفعال مثل أحمر احمرارا والأصل ارعوا ويرعوو ولم يدغم للثقل ولأنهم إنما يدغمون بعد إعطاء الكلمة ماتستحقه من الإعلال كما يشهد به كثير من أصولهم فلما أعلوا فات اجتماع المثلين ولو لزم الادغام في الماضي التزم في المضارع نحو يرعو مضموم الواو وهو مرفوض ولم يقلبوا الواو الأولى ألفا بل قلبوا الثانية ياء لوقوعها خامسة مع عدم انضمام ماقبلها ثم قلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها في الماضي وإنما يقال في فعل جماعة الذكور والواحدة المخاطبة

ويسقط الجازم والناصب النونات سوى نون جمع المؤنث فتقول لم يغز لم يغزوا لم يغزوا ولم يرم لم يرميا لم يرموا ولم يرض لم يرضيا لم يرضوا ولن يغزو ولن يرمي ولن يرضى وتثبت لام الفعل في فعل الاثنين وجماعة الاناث وتحذف من فعل جماعة الذكور وفعل الواحدة المخاطبة فتقول يغزو يغزوان يغزون تغزو تغزوان تغزون تغزو تغزوان يغزون تغزين تغزوان تغزون أغزو نغزو ويستوي فيه لفظ جماعة الذكور والاناث في الخطاب والغيبة جميعا ويختلف التقدير فوزن جمع المذكر يفعون وتفعون ووزن جمع المؤنث يفعلن وتفعلن وتقول يرمي يرميان يرمون ترمي ترميان يرمين ترمي ترميان ترمون ترمين ترميان ترمين أرمي نرمي وأصل يرمون يرميون ففعل به مافعل برضوا وهكذا حكم كل ما كان ماقبل لامه مكسورا كيهدي ويناجي ويرتجي وينبري ويستدعي ويرعوي

يرعوون وترعوين ولم تحذف هذه الواو الزائدة كما في يرضون وترضين لأنه قد حذفت لام الفعل إذ الأصل يرعوون وترعووين فلو حذفت هذه الواو أيضا لكان إجحافا بالكلمة والتباسا بالثلاثي المجرد ولم تقلب هذه الواو ياء مع وقوعها رابعة وعدم انضمام ماقبلها لما سنذكر في هذا البحث وقيل لئلا يلزم اجتماع الإعلالين أعني إعلال حرفين من كلمة واحدة بنوع واحد وهو مرفوض، وفيه نظر لأنه ينتقض بنحو يقون وتقون وتقين ونحو إيقاء والأصل إوقاو وما أشبه ذلك مما قلب أو حذف فيه حرفان فافهم فان امتناع اجتماع الاعلالين وإن اشتهر فيما بينهم لكنه كلام من غير روية اللهم إلا أن يخصص على ماقيل المراد من اجتماع الإعلالين تقارنهما بأن لايكون بينهما فاصل وحينئذ لايلزم الانتقاض بما ذكر (ويعروري) يعروريان يعرورون تعروري تعروريان يعرورين تعروري تعروريان تعرورون تعرورين تعروريان تعرورين أعروري نعروري وهو افعوعل مثل اعشوشب يقال أعريت الفرس أي ركبته عريانا والأصل اعروو ويعرورو قلبت الواو ياء وأصل يعرورون يعروريون وأصل تعرورين تعروريين أعلا إعلال يرمون وترمين وذلك بعد قلب الواو ياء (وتقول) في يفعل بالفتح (يرضى يرضيان يرضون ترضى ترضيان يرضين) بالياء دون الألف لأن الأصل الياء والألف منقلبة عنه وههنا ليست متحركة فلاتقلب (ترضى ترضيان ترضون ترضين ترضيان ترضين أرضى نرضى وهكذا قياس) كل ما كان قبل لامه مفتوحا نحو (يتمطى) والأصل يتمطو مصدره التمطي أصله التمطو لأنه من المطو وهو المد قلبت الواو ياء والضمة كسرة لرفضهم الواو المتطرفة المضموم ماقبلها (ويتصابى) أصله يتصابو مصدره التصابي أصله التصابو لأنه من الصبوة فأعل الاعلال المذكور (ويتصدى ويتقلسى) أصله يتقلسو مصدره التقلسي أصله التقلسو كتدحرج ولا يخفى عليك تصاريف هذه الأفعال وأحكامها إن أحطت علما بيرضى فلا أذكرها خوف الإملال (ولفظ واحدة المؤنث في الخطاب كلفظ الجمع) أي جمع (المؤنث في) الخطاب في (باب يرمي ويرضى) أي في كل ما كان ماقبل لامه مكسورا أو مفتوحا فانه يقال للواحدة والجمع ترمين وتهدين وتناجين الخ وكذا ترضين وتتمطين وتتصابين وتتقلسين فهما جميعا (والتقدير مختلف فوزن الواحدة) من يرمي (تفعين) بكسر العين (و) من يرضى (تفعلين) بفتح العين واللام محذوفة كما تقدم (ووزن الجمع المؤنث) من ترمي (تفعين) بالكسر (و) من يرضى (تفعلين) بالفتح باثبات اللام لأنها تثبت في فعل جماعة الاناث وعلى هذا تفاعين وتفاعلن وتفعين وتفعلن الخ (و) تقول في (الأمر منها) أي من هذه الثلاثة المذكورة يعني تغزو وترمي وترضى (اغز اغزوا اغزوا اغزي اغزوا اغزون وارم ارميا ارموا ارمي ارميا ارمين وارض ارضيا ارضوا ارضى ارضيا ارضين) وليس في ذلك بحث (فاذا أدخلت عليه) أي على نحو اغزو وارم وارض (نون التأكيد) خفيفة كانت النون أو ثقيلة (أعيدت اللام المحذوفة فقلت اغزون) بإعادة الواو (وارمين) باعادة الياء (وارضين) باعادة الألف وردها إلى الأصل وهو الياء ضرورة تحركها وذلك لأن هذه الحروف أعني الواو والياء والألف في الأمثلة بمنزلة الحركة في الصحيح وأنت تعيد الحركة ثمت فكذا ههنا تعيد اللام ولا تعاد في فعل جماعة الذكور والواحدة المخاطبة أما من ارض فلأن التقاء الساكنين لم يرتفع حقيقة لعروض حركتي الواو والياء الضميرين وأما من اغزوا وارم فلأن سبب الحذف باق أعني التقاء الساكنين لو أعيدت اللام ولغة طيء على ماحكى عنهم الفراء حذف الياء الذي هو لام الفعل في الواحد المذكر بعد الكسر والفتح نحو والله ليرمن زيد وارمن يازيد وليخش زيد واخشن يازيد (واسم الفاعل منها) أي من هذه الثلاثة المذكورة (غاز) أصله غازي (غازيان) أصله غازوان (غازون) أصله غازوون (غازية) أصله غازوة (غازيتان) أصله غازوتان (غازيات) أصله غازوات (وغواز وكذلك رام) راميان رامون رامية راميتان راميات وروام (وراض) راضيان راضون راضية راضيتان راضيات ورواض (وأصل

ويعروري وتقول يرضى يرضيان يرضون ترضى ترضيان يرضين ترضى ترضيان ترضون ترضين ترضيان ترضين أرضى نرضى، وهكذا قياس يتمطى ويتصابى ويتصدى ويتقلسى ولفظ واحدة المؤنث في الخطاب كلفظ الجمع المؤنث في باب يرمي ويرضى والتقدير مختلف فوزن الواحدة تفعين وتفعلين ووزن الجمع المؤنث تفعين وتفعلين والأمر منها اغز اغزوا اغزوا اغزي اغزوا اغزون وارم ارميا ارموا ارمي ارميا ارمين وارض ارضيا ارضوا ارضى ارضيا ارضين فاذا أدخلت عليه نون التأكيد أعيدت اللام المحذوفة فقلت اغزون وارمين وارضين. واسم الفاعل منها غاز غازيان غازون غازية غازيتان غازيات وغواز وكذلك رام وراض وأصل

غاز غازو) كناصر كما مر (قلبت الواو ياء لتطرفها وانكسار ماقبلها) فصار غاز وذلك قياس مستمر وكذا راض أصله راضو جعل راضى وأصل رام رامى فحذفت ضمة الياء من الجميع استثقالا فاجتمع ساكنان الياء والتنوين فحذفت الياء لالتقاء الساكنين دون التنوين لأنها حرف علة والتنوين صحيح فحذفها أولى فان زال التنوين أعيدت الياء نحو الغازى والرامى والراضى وإنما لم يذكر المصنف رحمة الله عليه هذا الإعلال لأنه قد تقدم فى كلامه مثله أعنى حذف الضمة ثم اللام بخلاف قلب الواو المتطرفة المكسور ماقبلها ياء (كما قلبت) الواو ياء فى المبنى للمفعول من الماضى (فى) نحو (غزى) والأصل غزو وقبيلة طيء يقلبون الكسرة من المبنى للمفعول من المعتل اللام فتحة واللام ألفا فيقولون غزا ورمى ورضى ونحو ذلك قال قائلهم : نستوقد النبل بالحضيض ونص طاد نفوسا بنت على الكرام والأصل بنيت قلبت الكسرة فتحة والياء ألفا وحذفت الألف لالتقاء الساكنين (ثم قالوا غازية) بقلب الواو مع عدم تطرفها (لأن المؤنث فرع المذكر) لكون بناء المؤنث غالبا على الزيادة لاسيما فيمن يقول رجل ورجلة وغلام وغلامة ونحو ذلك فلما قلبوها فى الأصل قلبوها فى الفرع فقالوا غازية وراضية وفى التنزيل فى عيشة راضية (و) لأن (التاء طارئة) على أصل الكلمة وليست منها فكأن الواو متطرفة حقيقة فان قلت إنهم يقلبون الواو المكسور ماقبلها ياء طرفا أو غير طرف فقلبت فى غازية كذلك كما ذكره العلامة فى المفصل . قلت قول المصنف رحمه الله أقرب لأن قلب الواو الغير المتطرفة بسبب حملها على الفعل كما فى المصادر نحو قام قياما والأصل قواما وعلى المفرد كما فى الجمع نحو ديم جمع ديمة والأصل دومة فمجرد كسر ماقبلها لايقتضى القلب . فان قلت التاء معتبرة بدليل قولهم قلنسوة وقمحدوة فلولم تعتبر التاء لوجب قلب الواو ياء والضمة كسرة لما مر فى التمطى وحينئذ لاتكون الواو كالمتطرفة . قلت الأصل فى قلنسوة وقمحدوة وهو المفرد على التاء والحذف طار بخلاف مانحن فيه فان الأصل فيه بدون التاء نحو غاز والتاء طارئة ولا يبعد عندى أن يقال فى مثل ذلك قلبت الواو ياء لكونها رابعة من عدم انضمام ماقبلها هذا كله ظاهر وإنما الإشكال فى إعلال نحو غواز ورواض وليس علينا إلا أن نقول الأصل غوازى بالتنوين أعل إعلال غاز ورام ولا بحث لنا فى أنه منصرف أو غيره وأن تنوينه أى تنوين . واعلم أن هذا الإعلال إنما هو حال الرفع والجر وأما حال النصب فتقول رأيت غازيا وراميا وغوازى وروامى كالصحيح (وتقول فى المفعول من الواوى) أى فى اسم المفعول من الثلاثى المجرد الواوى (مغزو) أصله مغزوو أدغمت الواو فى الواو (ومن اليائى مرمى بقلب الواو ياء ويكسر ماقبلها) أى ماقبل الياء يعنى أن أصله مرموى قلبت الواو ياء وأدغمت الياء فى الياء وكسر ماقبل الياء لتسلم الياء وإنما قلبت الواو ياء (لأن الواو والياء إذا اجتمعتا فى كلمة واحدة والأولى منهما ساكنة) سواء كانت الواو أو الياء (قلبت الواو ياء وأدغمت الياء فى الياء) وذلك قياس مطرد طلبا للخفة واشترط سكون الأولى ليدغم فى الثانى واختير الياء لخفتها . وفى كلام المصنف نظر لأنه ترك شرائط لابد منها وهى أنه يجب فى الواو إذا كانت أولى أن لاتكون بدلا من حرف آخر ليحترز به عما إذا كانتا وتسوير كما تقدم وأن يكونا فى كلمة واحدة أوماهو فى حكمها كمسلمى والأصل مسلموى ليحترز به عن سوير فى كلمتين مستقلتين نحو يغزو يوما ويقضى وطرا وفى بعض النسخ إذا اجتمعتا فى كلمة واحدة وهو الصواب وأن لا يكونا فى صيغة أفعل نحو أيوو فى الإعلال نحو حيوة وأن لاتكون الياء إذا كانت الأولى بدلا من حرف آخر ليحترز من نحو ديوان والأصل دووان فان الواو لاتقلب فى مثل هذه الصور ياء وأيضا يجب أن لا تكون الياء للتصغير إذا لم تكن الواو طرفا فأما إذا كان طرفا فانه يجب قلبه كما فى صبى ودلى حتى لاينتقض بنحو أسيود وجديول فانه لا يجب القلب بل يجوز . لايقال إن قوله فاذا اجتمعتا إلى آخره مهملة وهى لا يجب أن تصدق كليا . لأنا نقول قواعد العلوم يجب أن تكون على وجه يصدق كلية وأما قولهم هذا أمر

غاز غاز وقلبت الواو لتطرفها وانكسار ماقبلها كما قلبت فى غزى ثم قالوا غازية لأن المؤنث فرع المذكر والتاء طارئة وتقول فى المفعول من الواو مغزو ومن اليائي مرمى بقلب الواو ياء ويكسر ماقبلها لأن الواو والياء إذا اجتمعتا فى كلمة واحدة والأولى منهما ساكنة قلبت الواو ياء وأدغمت الياء فى الياء

ممضو عليه فشاذ والقياس ممضى لأنه من اليائى ومنهم من يقول الواوى أيضا مغزى ومعدى ومرضى بقلب الواوين ياء كراهة اجتماع الواوين ، وعليه قول الشاعر :

لقد علمت عرسى مليكة أننى أنا الليث معديا عليه وعاديا

والقياس الواو ولكن الياء أيضا كثير فصيح وإن كان مخالفا للقياس تشبيها بنحو عتى وحتى وغنى وخصى وفى مرضى أمر آخر وهو إجراؤه مجرى فعله الأصلى أعنى رضى فان أصله رضو (وتقول فى فعول من الواوى عدو) أصله عدوو (ومن اليائى بغى) والأصل بغوى اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت فى الياء وكسر ماقبلها فقيل بغى وفى التنزيل وما كانت أمك بغيا ولم أك بغيا أى فاجرة قال ابن جنى هو فعيل ولو كان فعولا لقيل بغو كما قيل فلان نهو عن المنكر كذا ذكره صاحب الكشاف وفيه نظر وهذا عجيب من مثل الإمام ابن جنى وأظن أنه سهو منه لأنه لو كان فعيلا لوجب أن يقال بغية لأن فعيلا بمعنى الفاعل لايستوى فيه المذكر والمؤنث اللهم إلا أن يقال شبه بما هو بمعنى مفعول كما فى قوله تعالى «إن رحمة الله قريب من المحسنين» وهو تكلف ولأن قوله لو كان فعولا لقيل بغو غير مستقيم بلا خفاء لأنه من اليائى وأما نهو فشاذ والقياس نهى. فان قلت الواو فى عدو رابعة وماقبلها غير مضموم فلم تقلب ياء. قلت لأن المدة لا اعتداد بها فكان ماقبلها مضموما ولأن الواو الساكنة كالضمة ولأن الغرض هو التخفيف وهو يحصل بالإدغام وكذا الكلام فى اسم المفعول الواوى نحو مغزو. فان قلت ما السر فى جواز مدعى ومغزى تقلبهما ياء مع الكثرة والاطراد لاسيما فى مرضى وامتناع ذلك فى عدو. قلت السر أن نحو مغزو طال فثقل والياء أخف فعدل إليه بخلاف فعول فانه محمول على فعله فافهم (وتقول فى فعيل من الواوى صبى) والأصل صبيو قلبت الواو ياء وأدغمت وهو من الصبوة (ومن اليائى شرى) أصله شريى أدغمت الياء فى الياء والفرس الشرى هو الذى يشرى فى سيره أى يلج (و) الثانى (المزيد فيه تقلب واوه ياء لأن كل واو إذا وقعت رابعة فصاعدا ولم يكن ماقبلها مضموما قلبت ياء) تخفيفا (لثقل الكلمة) بالطول والمزيد فيه كذلك لامحالة فتقلب فيه الواو ياء وقوله رابعة احترازا من نحو غزو وقوله فصاعدا ليدخل فيه نحو اعتدى واسترشى وقوله ولم يكن ماقبلها مضموما احتراز من نحو يغزو (فتقول أعطى يعطى) والأصل أعطو يعطو (واعتدى يعتدى) والأصل اعتدو يعتدو (واسترشى يسترشى) والأصل استرشو ومثل بثلاثة أمثلة لأنها إما رابعة أو خامسة أو سادسة (وتقول مع الضمير أعطيت واعتديت واسترشيت وكذلك تغازينا وتراجينا) بقلب الواو ياء من الجميع لما ذكرنا فاحفظ هذا الضابط . واعلم أن المصنف وغيره أطلقوا الكلام فى هذا القلب على سبيل الكلية وقالوا كل واو الخ ، ولى فيه نظر لأن هذا القلب إنما هو فى لام الفعل فقط لأن وقوعه رابعا أكثر فهو أليق بالتخفيف بدليل أنهم لايقلبونه من استقوم وفى التنزيل استحوذ عليهم الشيطان وكذا اعشوشب واجتور واجلوذ وتجاوز وما أشبه ذلك وفى نحو افعل وافعال لاتقلب اللام الأولى لأن الأخيرة منقلبة لامحالة فلو انقلبت الأولى أيضا لأوقع فى الثقل المهروب منه لاسيما فى المضارع بدليل ارعوى يرعوى واحواوى يحواوى وما أشبه ذلك ولأنه ينتقض بنحو مدعو وعدو فكأنهم اعتمدوا على إيراد هذا البحث فى المعتل اللام وعلى أنه لا اعتداد بالمدة وأن المدة قائمة مقام الضمة. هذا آخر الكلام فيما يكون حرف العلة فيه واحدا فلنشرع فيما تعدد فيه حرف العلة فنقول : ﴿النوع (الرابع﴾ من الأنواع السبعة (المعتل العين واللام) وهو ما يكون عينه ولامه حرفى علة وقدمه لكثرة أبحاثه بالنسبة إلى مايليه (ويقال له اللفيف المقرون) أما اللفيف فلاجتماع حرفى علة فيه يقال للمجتمعين من قبائل شتى لفيف وأما المقرون فلمقارنة الحرفين لعدم الفاصل بينهما بخلاف ماسيجىء بعده والقسمة تقتضى أن يكون هذا النوع أربعة أقسام لكن لم يجىء ما يكون عينه ياء ولامه واوا

وتقول فى فعول من الواوى عدو ومن اليائى بغى وتقول فى فعيل من الواوى صبى ومن اليائى شرى والمزيد فيه تقلب واوه ياء لأن كل واو إذا وقعت رابعة فصاعدا ولم يكن ماقبلها مضموما قلبت ياء لثقل الكلمة تقول أعطى يعطى واعتدى يعتدى واسترشى يسترشى وتقول مع الضمير أعطيت واعتديت واسترشيت وكذلك تغازينا وتراجينا ﴿الرابع المعتل العين واللام﴾ ويقال له اللفيف المقرون

فبقى ثلاثة ولا يكون إلا من بابى ضرب يضرب وعلم يعلم والتزموا فيما يكون الحرفان فيه واوين كسر العين نحو قوى لتقلب الواو الأخيرة ياء دفعا للثقل وإنما جاء فى هذا النوع يفعل بالكسر حال كون العين واوا لأن العبرة فى هذا الباب باللام ولا تعل العين (فتقول شوى يشوى شيا مثل رمى يرمى رميا) فجميع ما عرفته فى رمى يرمى فأعرفه ههنا بعينه والأصل شوى يشوى أعل إعلال رمى يرمى وأصل شيا شويا اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياء ولا يجوز قلب الواو ألفا لئلا يلزم حذف أحد الألفين فتختل الكلمة. فان قيل إذا كان الأصل شوى فلم أعل باللام دون العين مع أن العلة موجودة فيهما. قلت لأن آخر الكلمة أولى بالتغيير والتصرف فيه فلا يعل العين فى صيغة من الصيغ لأنه لم يعل فى الأصل فلا يقال فى اسم الفاعل شاء بالهمز بل شاو بالواو، ويقال فى اسم المفعول مشوى لا مشى. فالحاصل أنه يجعل مثل الناقص بعينه لا مثل الأجوف (و) تقول (قوى يقوى قوة) والأصل قوو يقوو فأعل إعلال رضى يرضى ولم يدغم لأن الإعلال فى مثل هذه الصورة واجب إذ لا يجوز أن يقال رضو امثلا بخلاف الإدغام إذ يجوز أن يقال حى بلا إدغام فقدم الواجب فلم يبق سبب الإدغام ولأن قوى أخف من قوّ بالإدغام واعتبروا اجتماع الواوين فى القوة بالإدغام فانه موجب للخفة ونظيره الجوّ والبوّ ولم تعل العين لئلا يلزم فى المضارع يقاى بياء مضمومة وقيل لئلا يلزم اجتماع الإعلالين (وروى يروى ريا) أصله رويا ولم تقلب العين من روى ألفا وإن لم يلزم اجتماع إعلالين لئلا يلزم فى المضارع أن يقال يراى كيخاف بياء مضمومة وهم رفضوا ذلك ولأن فعل مكسور العين فرع فعل مفتوح العين ولم تقلب فى المفتوح فلم تقلب فى المكسور فقوى يقوى وروى يروى (مثل رضى يرضى رضا) فى جميع أحكامه بلا مخالفة وعليك أن لا تعل العين أصلا ولما لم يكن اسم الفاعل من روى مثله من شوى أشار إليه بقوله (فهو ريان والمرأة ريا مثل عطشان وعطشى) يعنى لا يقال راو وراوية بل يبنى من الصفة المشبهة لأن المعنى لا يستقيم إلا عليها لأن صيغة فاعل تدل على الحدوث والصفة المشبهة تدل على الثبوت والمعنى فى هذا يدل على الثبوت لا على الحدوث فتأمل وأصل ريان رويان فأعل كإعلال شيان تقول ريان ريانان رواء وريا ريان رواء أيضا وتقول فى تثنية المؤنث حال النصب والخفض مضافة إلى ياء المتكلم ريى بخمس ياآت المنقلبة عن الواو ولام الفعل والمنقلبة عن ألف التأنيث وعلامة التثنية وياء المتكلم (وأروى كأعطى) يعنى أن المزيد فيه من هذا النوع مثل الناقص بعينه وقد عرفته فوازن هذا عليه ولا تفرق ولا تعل العين أصلا فانى لو اشتغل بتفصيل ذلك يطول الكتاب من غير طائل (و) تقول فى فعل مكسور العين مما الحرفان فيه ياآن (حيى كرضى) بلا إعلال العين كما تقدم وجاز عدم الإدغام نظرا إلى أن قياس ما يدغم فى الماضى أن يدغم فى المضارع وهنا لا يجوز الإدغام فى المضارع لئلا يلزم ما تقدم من يحى بمضموم الياء وهو مرفوض (و) يجوز (حى) بالإدغام لاجتماع المثلين وهذه اللغة هى الكثيرة الشائعة قال الله تعالى «ويحيى من حى عن بينة» ويجوز فى الحاء الفتح على الأصل والكسر بنقل حركة الياء إليه (و) تقول فى مضارع حيى (يحيى) بلا إدغام لئلا يلزم الياء المضمومة وتقلب اللام ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وتقول (حياة) فى المصدر بقلب الياء ألفا وتكتب بصورة الواو على لغة من يميل الألف إلى الواو وكذلك الصلوة والزكوة والرضو والربو كذا ذكره صاحب الكشاف فيه والحق أن أمثال ذلك تكتب فى المصحف بالواو والاقتداء بما قليه وفى غيره بالألف كحياة لأنها وإن كانت منقلبة عن الياء لكن الألف المنقلبة عن الياء إذا كان ما قبلها ياء تكتب بصورة الألف إلا فى يحيى وريى (فهو حى) فى النعت ولم تقل حاى لما ذكر فى روى من أن المعنى على الثبوت ولم يجز حيى بلا إدغام حملا على الفعل لأن اسم الفاعل فرع الفعل فى الإعلال دون الإدغام وعلى تقدير حمله عليه فالحمل على ما هو الأكثر أعنى الادغام أولى (وحيا) فى فعل الاثنين من حى بالادغام

فتقول شوى يشوى شيا مثل رمى يرمى رميا وقوى يقوى قوة وروى يروى ريا مثل رضى يرضى رضا فهو ريان والمرأة ريا مثل عطشان وعطشى وأروى كأعطى وحى كرضى وحى ويحيى حياة فهو حى وحيا

(وحيا) فيه من حي بلا إدغام (فهما حيان) فى تثنية حى (وحيوا) فى فعل جماعة الذكور من حى بالإدغام ، قال الشاعر : عيوا بأمرهم كما عيت ببيضتها الحمامه

(وحييوا) فى فعل جماعة الذكور من حي بلا إدغام (فهم أحياء) فى جمع حى (ويجوز) فيه أى فى فعل جماعة الذكور (حيوا بالتخفيف كرضوا) من حي بلا إدغام والأصل حييوا كرضيوا نقلت ضمة الياء إلى ماقبلها وحذفت لالتقاء الساكنين ووزنه فعوا ، قال الشاعر :

وكنا حسبناهم فوارس كهمس حيوا بعد ماماتوا من الدهر أعصرا

وأما عند اتصال الضمائر فلامدخل للادغام كما تقدم فى المضاعف ولذا لم يذكره ويجوز عند تاء التأنيث حييت وحيت كحى حى (والأمر منه احى) من تحيا (كارض) من ترضى فى سائر التصاريف مؤكدا أو غيره تقول احى احييا احيوا احيى بياء ساكنة بعد ياء مفتوحة احييا احيين وبالتأكيد احيين احييان احيون والوزن افعون احيين بكسر الياء الثانية والوزن افعين احييان احيينان (و) تقول فى أفعل (أحيا يحى كأعطى يعطى) ولا يدغم حال النصب أيضا بل يقال لن يحيي حملا على الأصل قال تعالى أليس ذلك بقادر على أن يحيي الموتى تقول أحيي يحيي إحياء فهو محي وذاك محيي لم يحى ليحى واحى ولا تحى بحذف اللام وبقاء العين بحاله وبالتأكيد احيين باعادة اللام كأعطين (و) يقول فى فاعل (حايا يحايى محاياة) فهو محاى وذاك محاى لم يحاى حاى لاتحاى كناجى بعينه (و) تقول فى استفعل (استحى يستحى استحياء) فهو مستحى وذاك مستحى لم يستحى لايستحى استحى لاتستحى كاسترشى بعينه ، (ومنهم) أى من العرب (من) يحذف إحدى الياءين و (يقول استحى يستحى استح) فهو مستح وذاك مستحى لم يستح ليستح لاتستح بكسر الحاء وحذف الياء الأخرى علامة للجزم هذه لغة تميمية والأولى حجازية وهو الأصل الشائع قال تعالى إن الله لايستحيي الآية وقال تعالى : ويستحيون نساءكم وتقول على اللغة الثانية استحى استحيا استحوا على وزن استقوا استحت استحتا على وزن استقت استقتا إلى آخره استح استحيا استحوا استحى استحيا استحين وبالتأكيد استحين باعادة اللام استحيان استحن استحن استحيان استحينان. ولما تقرر أن هذا النوع لاتعل عينه ألبتة وههنا قد حذفت أشار إلى الجواب بقوله (وذلك) أى (الحذف لكثرة الاستعمال كما قالوا لا أدر فى لاأدرى) يعنى ليس الحذف للاعلال بل على سبيل الاعتباط مثله من لا أدر والأصل لاأدرى حذفت الياء لكثرة استعمالهم هذه الكلمة كذا حكى الخليل وسيبويه ونظيره حذف النون من يكون حال الجزم نحو لم أك ولم تك ولم نك ولم يك وهذا كثير فى الكلام وقال سيبويه فى استحى حذفت الياء لالتقاء الساكنين لأن الياء الأولى تقلب ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها وإنما فعلوا ذلك حيث كثر فى كلامهم وقال المازنى لم تحذف لالتقاء الساكنين وإلا لردوها إذا قالوا هو يستحى ولقالوا يستحى . قلت فيه نظر لأنه كما نقلت حركة الياء من استحى إلى ماقبلها وقلبت ألفا فكذلك ههنا نقلت حركة الياء من يستحى إلى ماقبلها وحذفت الياء لالتقاء الساكنين والعلة فيهما كثرة الاستعمال وفى كلام سيبويه أيضا نظر لأنه يوهم أن المحذوف هو اللام والحق أنه العين وإلا لوجب بأن يقال فى المجزوم والأمر لم يستحى واستحى باثبات الياء لأن حذف اللام إنما هو لكونه قائما مقام الحركة وليس العين كذلك فالمحذوف العين وحذف اللام فى المجزوم والأمر مثله فى الناقص لا لكثرة الاستعمال بدليل إعادتها فى نحو استحيا واستحيا فليتأمل وحينئذ لاحاجة إلى قلب الياء ألفا لأنه يحذف قلب أولم يقلب بل نقلت حركته وحذف فالتشبيه بلا أدر فى الحذف لكثرة الاستعمال لا فى حذف اللام ﴿النوع الخامس﴾ من الأنواع السبعة (المعتل الفاء واللام) وهو الذى فاؤه ولامه حرفا علة (ويقال له اللفيف المفروق) لاجتماع حرفى العلة مع الفارق بينهما أعنى العين والقسمة تقتضى أن يكون أربعة أقسام وليس فى الكلام من هذا النوع ما فاؤه ياء إلا يديت بمعنى أنعمت يقال يدى

وحيا فهما حيان وحيوا وحييوا فهم أحياء ويجوز حيوا بالتخفيف كرضوا والأمر منه احى كارض وأحيا يحى كأعطى يعطى وحايا يحايى محاياة واستحى يستحى استحياء والأمر منه استحى ، ومنهم من يقول استحى يستحى استح وذلك الحذف لكثرة الاستعمال كما قالوا لا أدر فى لاأدرى ﴿النوع الخامس المعتل الفاء واللام﴾ ويقال له اللفيف المفروق

بيدى فالفاء فى غيره واو فقط واللام لاتـكون إلا ياء لأنه ليس فى كلامهم ما يكون فاؤه واوا ولامه واوا إلا لفظة واو ولم يجئ إلا من ضرب يضرب ومن علم يعلم وحسب يحسب ولم يذكر المصنف مثال الأخيرة وهو ولى يلى (فتقول فى) ضرب يضرب (وقى) الخ أى حفظ (وقيا وقوا) الأصل وقيوا ووقت وقتا وقين وقيت وقيتما وقيتم وقيت وقيتما وقيتن وقيت وقينا (كرمى رميا الخ) والإعلالات هنا كالاعلالات هناك (ويقى يقيان يقون) تقى. تقيان تقين تقى تقيان تقون تقين تقيان تقين أقى نقى ولم يقل كيرمى لأنه يخالفه فى حذف الفاء إذ الأصل يوقى وأما حكم اللام منه فحكمه من رمى والأصل فى يقون يقيون و فى فعل الواحدة المخاطبة تقيين كتمدين فحذفت اللام (كيرمى يرميان يرمون) وترمين والوزن يعون وتعين وأما تقين فى الجمع فوزنه تعلن والياء لام الفعل (و) تقول (فى الأمر ق) يارجل على وزن ع (فيصير على حرف واحد) كما ترى لأن الفاء محذوفة وقد حذف حرف المضارعة ولام الفعل فلم يبق غير العين وكذا تقول فى سائر المجزومات لايق ليق لم يق على وزن لايع وليع ولم يع (ويلزمه) أى الأمر حوق (الهاء فى الوقف نحو قه) الخ لئلا يلزم الابتداء بالساكن إن سكنت الحرف الواحد للوقف أو الوقف على المتحرك إن لم تسكن وكلاهما ممتنع وأما حال الوصل فتقول ق يارجل قيا قوا أصله قيوا أصله قى قياقن على وزن علن فهو واق أصله واقى وذلك موقى أصله موقوى فحكم اللام فى الجمع حكم لام رمى بلا فرق فقس (وتقول فى التأكيد) بالنون (قين) باعادة اللام لما عرفته فى اعزون (قيان قن) بضم القاف فى فعل جماعة الذكور وحذفت الواو لالتقاء الساكنين ودلالة الضمة عليها (قن) بكسر القاف فى فعل الواحدة وحذف الياء لالتقاء الساكنين ودلالة الكسر عليها (قيان قينان وبالخفيفة قين قن قن، وتقول) من باب علم يعلم (وجى يوجى كرضى يرضى) فى جميع الأحكام والتصريف بلا فرق أصلا (والأمر ايج كارض الخ) تقول ايج ايجيا ايجوا ايجى ايجيا ايجين وبالتأكيد ايجين ايجيان ايجن ايجن الخ وذكر ذلك لفائدة وهى أن الواو تقلب ياء لسكونها وانكسار ماقبلها فان الأصل اوج يقال وجى الفرس إذا وجد فى حافره وجع و ﴿النوع السادس﴾ من الأنواع السبعة (المعتل الفاء والعين) وهو ما يكون فاؤه وعينه حرفى علة والقسمة تقتضى أن يكون أربعة أقسام ولم يجئ ما يكون الفاء والعين منه واوين لكونه فى غاية النقل فبقى ثلاثة أقسام أشار إلى الأمثلة بقوله (كيين وذلك فى اسم مكان ويوم وويل) وهو واد فى جهنم وويل أيضا كلمة عذاب (ولا يبنى منه) أى من هذا النوع (فعل) لأن الفعل أثقل من الاسم وهذا النوع أثقل من الأنواع المتقدمة لما فيه من الابتداء بحرفين ثقيلين ولهذا لم يجئ مما هو الأثقل أعنى ما يكون فاؤه وعينه واوين فى اسم ولا فى فعل. و ﴿النوع السابع﴾ من الأنواع السبعة (المعتل الفاء والعين واللام) وهو ما يكون فاؤه وعينه ولامه حروف علة والقسمة تقتضى أن يكون تسعة أقسام ولم يجئ فى الكلام من هذا النوع إلا مثالان (وذلك واو وياء لاسمى الحرفين) وهما ووى فان الهمزة والياء والجيم الخ أسماء مسمياتها ا ب ج إلى آخره كالرجل والفرس قال الخليل لأصحابه كيف تنطقون بالجيم من جعفر فقالوا جيم قال إنما نطقتم بالاسم ولم تنطقوا بالمسئول عنه وهو المسمى. والجواب ج لأنه المسمى وتركيب الياء من يا آت بالاتفاق يجعلون لامه همزة تخفيفا وقال الأخفش إن ألف الواو منقلبة عن الواو وقيل عن الياء والأول أقرب لأن الواوى أكثر من اليائى فالحمل عليه أولى وقلبت العين منهما ألفا دون الفاء واللام كراهة اجتماع حرفى علة متحركين فى الأول والله تعالى أعلم .

﴿فصل فى﴾ بيان (المهموز) وهو الذى أحد حروفه الأصول همزة ولفظ المهموز يشعر بذلك، وهو على ثلاثة أنواع لأن الهمزة إما فاء ويسمى مهموز الفاء أو عين ويسمى مهموز العين والأوسط والوسط. أو لام ويسمى مهموز اللام والعجز (وحكم المهموز فى تصاريف فعله حكم الصحيح لأن الهمزة حرف صحيح) بدليل قبولها الحركات الثلاث بخلاف حروف العلة يعنى أن تصاريف الفعل المهموز الخالى من التضعيف

فتقول فى وقى يقى وق وقيا وقوا كرمى رميا رمو ويقى يقيان يقون كيرمى يرميان يرمون وفى الأمر ق فيصير على حرف واحد ويلزمه الهاء فى الوقف نحو قه قيا قوا قى قيا قين وتقول فى التأكيد قين قيان قن قن قيان قينان وبالخفيفة قين قن قن وتقول وجى يوجى كرضى يرضى والأمر ايج كارض

﴿النوع السادس﴾

المعتل الفاء والعين كيين وذلك فى اسم مكان ويوم وويل ولا يبنى منه فعل .

﴿النوع السابع﴾

المعتل الفاء والعين واللام وذلك واو وياء لاسمى الحرفين .

﴿فصل : فى المهموز﴾

وحكم المهموز فى تصاريف فعله كحكم الصحيح لأن الهمزة حرف صحيح

وحروف العلة كتصاريف الصحيح فان لفظ المهموز إذا أطلق يفهم منه الخالى عن التضعيف وحروف العلة وإلا فيقال المضاعف المهموز والمثال المهموز ونحو ذلك والأولى أن يقال حكم المهموز فى التصاريف حكم مماثله من غير المهموز إن مضاعفا فمضاعف وإن مثالا فمثال إلى غير ذلك وإنما جعل المهموز من غير السالم لما فيه من التغيرات التى ليست فى السالم ، وأيضا كثيرا ما تقلب الهمزة حرف علة (لكنها) أى الهمزة (قد تخفف إذا وقعت غير أول) أى غير مبتدأ بها فانها قد تخفف إذا وقعت فى أول الكلمة إن لم تكن مبتدأ بها نحو وامر بالألف والأصل وأمر بالهمزة فالمراد بغير الأول أن لا تكون فى أول الكلام بل يتقدم عليها شئ والا لم يخفف شئ حينئذ لأن الابتداء بحرف شديد مطلوب ألا ترى أنك تحتاج إلى زيادتها عند الوصول وأما حذف الهمزة من نحو خذ والأصل أوخذ فليس من هذا الباب فان همزة الوصل حذفها لازم عند فقد الاحتياج إليها وإنما تخفف (لأنها حرف شديد من أقصى الحلق) فتخفف دفعا لشدتها وتخفيفها يكون بالقلب والحذف وغيرهما واستقصاء ذلك لا يليق بهذا الكتاب فانه باب طويل الذيل ممتد السيل إذا تقرر أن حكمه حكم الصحيح (فتقول أمل يأمل كنصر ينصر) فى سائر التصاريف (والأمر أومل بقلب الهمزة) التى هى فاء الفعل (واوا) فان الأصل أأمل بهمزتين الأولى للوصل والثانية الفاء فقلبت واوا لسكونها وكون ماقبلها همزة مضمومة وذلك (لأن الهمزتين إذا التقتا) حال كونهما (فى كلمة واحدة وثانيتهما ساكنة وجب قلبها) أى قلب الثانية الساكنة (بجنس حركة ماقبلها) أى بحركة الهمزة التى قبلها روما للتخفيف إذ لا يخفى ثقل ذلك وقوله ثانيتهما ساكنة جملة حالية وجاز خلوها عن الواو لكونها عقيب حال غير جملة كقول الشاعر :

والله يبقيك لنا سالما ‏ ‏ بردك تبجيل وتعظيم

(فان كانت حركة ماقبلها فتحة تقلب بحرف الفتحة) وهو الألف (كآمن) أصله أأمن قلبت الثانية ألفا (وإن كانت ضمة تقلب بحرف الضمة) وهو الواو (نحو أومن) مجهول آمن أصله أؤمن بهمزتين (وإن كانت كسرة تقلب بحرف الكسرة) وهى الياء (نحو إيمانا) مصدر آمن والأصل إئمانا وإنما قال إذا التقتا لأن الهمزة الساكنة التى قبلها حرف غير همزة لا يجب قلبها بجنس حركة ماقبلها بل يجوز نحو رأس وبؤس ورئم وقال فى كلمة واحدة لأنهما لو كانتا فى كلمتين لا يجب أيضا ذلك بل يجوز يا قارئ أزر بالهمزة ويجوز بالواو وكذا قياس الفتح والكسر لأن ذلك لم يبلغ مبلغ ما فى كلمة لجواز انفكاكهما وقال ثانيتهما ساكنة لأنهما لو التقتا فى الكلمة ولم تسكن الثانية فله أحكام أخر لا تليق بهذا الكتاب وفيه نظر لأنه ينتقض بنحو أئمة والأصل أأممة كأحمرة فانه لم تقلب الثانية ألفا كما فى آمن بل نقلت حركة الميم إليها وقلبت ياء فقيل أيمة ويمكن الجواب بأنه شاذ إذا عرفت هذا فنقول إذا قلبت الثانية (فان كانت) الهمزة (الأولى) من الهمزتين المنقلبة ثانيتهما واوا أو ياء (همزة وصل تعود الثانية) أى تصير الهمزة المنقلبة واوا أو ياء (همزة) خالصة (عند الوصل) أى صل تلك الكلمة بكلمة قبلها يعنى عند سقوط همزة الوصل فى الدرج لأنه يرتفع حينئذ التقاء الهمزتين فلا تبقى علة القلب فتعود المنقلبة وقوله الهمزة الثانية المراد بها الواو والياء لكن أطلق عليهما الهمزة لكونهما فى الأصل همزة أو لصيرورتهما همزة ولأن قوله الأولى يقتضى الثانية فلذا قال فى مقابلته هذا ولو قال تعود الثانية بمعنى ترجع لكان أخصر وأوضح لكن لما أردفه بقوله همزة قلنا إن عاد من الأفعال الناقصة بمعنى صار لتكون همزة خبره ولك أن تجعل همزة حالا وهذا أسهل لكن قوله (إذا انفتح ماقبلها نحو أومل) أى ماقبل الثانية بعد حذف همزة الوصل فيه نظر بل هو وهم محض لأن الهمزة الثانية تعود همزة عند سقوط همزة الوصل سواء انفتح ماقبلها أو انضم أو انكسر لزوال العلة أعنى اجتماع الهمزتين مثال ما انفتح ماقبلها قوله تعالى إلى الهدى ائتنا الأصل ايتنا بالياء فلما سقط همزة الوصل عادت الهمزة المنقلبة ومثال ما انضم ماقبلها قوله تعالى ومنهم من يقول ائذن لى والأصل ايذن لى بياء فلما سقطت الهمزة الاولى عادت الثانية

لكنها قد تخفف إذا وقعت غير أول لأنها حرف شديد من أقصى الحلق فتقول أمل يأمل كنصر ينصر والأمر أومل بقلب الهمزة واوا لأن الهمزتين إذا التقتا فى كلمة واحدة وثانيتهما ساكنة وجب قلبها بجنس حركة ماقبلها فان كانت حركة ماقبلها فتحة تقلب بحرف الفتحة كآمن وإن كانت ضمة تقلب بحرف الضمة نحو أومن وإن كانت كسرة تقلب بحرف الكسرة نحو إيمانا فان كانت الأولى همزة وصل تعود الثانية همزة عند الوصل إذ انفتح ماقبلها نحو أومل

ومثال ماانكسر ماقبلها قوله تعالى فليؤد الذى اءتمن والأصل أوتمن بالواو فلما سقطت الهمزة الاولى عادت الثانية وكذا فى المنقلبة واوا تقول فى أومل يا زيد أأمل يا قطام أملى باعادة الهمزة ولم يجىء مما يكون الأولى همزة وصل قلبت الثانية لفظا لان همزة الوصل لا تكون مفتوحة إلا فى مواضع معدودة معينة (وحذفت الهمزة فى خذ وكل ومر على غير القياس) يعنى أن القياس يقتضى أن يكون الأمر من تأخذ وتأكل وتأمر أوخذ وأوكل وأومر كأومل من تأمل لكنهم لما استثنوا الأمر منها حذفوا الهمزة الأصلية (لكثرة الاستعمال) ثم همزة الوصل لعدم الاحتياج إليها لزوال الابتداء بالساكن وهذا حذف غير قياسى وفى نظم هذه الثلاثة فى سلك واحد تسامح فان هذا الحذف واجب فى خذ وكل بخلاف مر فانه أكثر استعمالا (وقد يجىء أومر على الأصل عند الوصل كقوله تعالى وأمر أهلك بالصلاة) أصله أومر وحذفت همزة الوصل وأعيدت الثانية وقيل وأمر وهذا أفصح من ومر لزوال الثقل بحذف همزة الوصل وجاء فى الحديث فمر برأس التمثال ومر بالستر ومر برأس الكلب (وأزر) أى عاون (يأزر وهنأ يهنىء كضرب يضرب) بلا فرق والتخفيف على القياس المذكور (والأمر) من تأزر (إيزر) الأصل ائزر قلبت الثانية ياء كما فى إيمان وخصه بالذكر لما فيه من قلب ليس فى اهنىء (وأدب يأدب كركم يكرم والأمر أودب) والأصل ائدب قلبت الثانية واوا ولذا ذكره (وسأل يسأل كمنع يمنع والأمر اسأل) كامنع ذكره وإن لم يكن فيه تغير تفريعا له على يسأل كتفريع سل على تسأل كما قال (ويجوز) فى سأل يسأل اسأل (بالتخفيف سال يسال سل) بقلب الهمزة الثانية ألفا ليس بقياس مستمر ولما فعل ذلك فى الأمر استغنى عن همزة الوصل وحذفت الألف لالتقاء الساكنين فقيل سل وفى قراءة السبعة سال سائل بالألف وقيل هو أجوف واوى مثل خاف يخاف وقيل يائي مثل هاب يهاب . فان قيل لم لم يبقوا همزة الوصل لعدم الاعتداد بحركة السين لكونها عارضة كما قالوا فى الأمر من تجأر وترأف اجأر وارأف ثم نقلوا حركة الهمزة إلى ماقبلها وحذفوها ثم أبقوا همزة الوصل فقالوا اجر وارف لعدم الاعتداد بالحركة العارضة قلت لأن سل أكثر استعمالا فأوجبوا فيه التخفيف بحيث يمكن بخلاف ذلك وقلت لأن سل مشتق من تسال بالألف فحذف حرف المضارعة وأسكن الآخر ثم حذفت الالف لالتقاء الساكنين فبقى سل وليس كذلك أجر وأرف فان التخفيف إنما هو فى الأمر دون المضارع (وآب) أى رجع (يئوب وساء يسوء كصان يصون وجاء يجىء ككال يكيل) كما تقدم فى باع يبيع يقال كال الزند إذا لم تخرج ناره (فهو ساء) فى اسم الفاعل من ساء (وجاء) فيه من جاء وذكر ذلك لأنه ليس مثل صائن وبائع ولأن فى إعلاله بحثا وهو أن الأصل ساوىء وجايىء قلبت الواو والياء همزة كما فى صان وبايع فقيل سائىء وجائىء بهمزتين ثم قلبت الثانية ياء لانكسار ماقبلها كما فى أئمة فقيل سائى وجائى ثم أعلا إعلال غاز ورام فقيل ساء وجاء الوزن فاع هذا قول سيبويه وقال الخليل أصلهما ساوىء وجايىء قلبت العين إلى موضع اللام واللام إلى موضع العين فقيل سائو وجائى والوزن فالع فأعلا إعلال غاز ورام فقيل ساء وجاء فالوزن فال ورجح قول الخليل بقلة التغيير لما فى قول سيبويه من إعلالين وليسا فيه هما قلب العين همزة وقلب اللام ياء والقلب قد ثبت فى كلامهم كثيرا مع عدم الاحتياج إليه كشاك وناء ينأى والاصل نأى ينأى وأيس ييئس والأصل يأس ونحو ذلك وههنا قد احتيج إليه لاجتماع الهمزتين وقال ابن الحاجب قول سيبويه أقيس وماذكره الخليل لا يقوم عليه دليل وهو جار على قياس كلامهم والقلب ليس بقياس (وأسا) أى داوى (يأسو كدعا يدعو وأتى يأتى كرمى يرمى والأمر إيت) أصله ائت قلبت الثانية ياء كايمان ولذا ذكره (ومنهم) أى من العرب (من) يحذف الهمزة الثانية ثم يستغنى عن همزة الوصل و(يقول ت) يارجل كق وفى الوقف ته كقه (تشبيها) له (بخذ) كما مر (ووأى) أى وعد (يئى كوقى يقى) وأصل يئى يوئى حذفت الواو كيقى ولا فائدة فى ذكر الأمر فان المصنف

وحذفت الهمزة فى خذ
وكل ومر على غير القياس
لكثرة الاستعمال وقد يجىء
أومر على الأصل عند
الوصل كقوله تعالى وأمر
أهلك بالصلاة وأزر يأزر
وهنأ يهنىء كضرب يضرب
والأمر إيزر وأدب يأدب
ككرم يكرم والأمر
أودب وسأل يسأل كمنع
يمنع والأمر اسأل ويجوز
بالتخفيف سال يسال سل
وآب يئوب وساء يسوء
كصان يصون وجاء يجىء
ككال يكيل فهو ساء
وجاء وأسا يأسو كدعا
يدعو وأتى يأتى كرمى
يرمى والأمر إيت ومنهم
من يقول «ت» تشبيها بخذ
ووأى يئى كوقى يقى

رحمه الله لا يذكر شيئا من التصاريف غير الماضي والمضارع إلا وفيه أمر زائد ليس في المشبه به (وأوى يأوي أيا كشوي يشوي شيا) وأصل أيا أو يا ولا فائدة في ذكره إذ ليس فيه أمر زائد وكأن فائدته أنه قال حكمه في التصاريف حكم شوي يشوي والمصدر ليس من التصاريف فلم يعلم أن مصدره أيضا كمصدره في الاعلال فأشار إليه (والأمر) من تأوى (إيو) كاشو من تشوى والأصل ائو قلبت الثانية ياء كذا ذكره ولا يخفى عليك أن الياء في إيت وإيزر وإيو ونحو ذلك تصير همزة عند سقوط همزة الوصل في الدرج لما تقدم ومنه قوله تعالى «فأووا إلى الكهف» وهو فعل جماعة الذكور تقول أيو أيو يا أيووا والأصل ائووا بهمزتين فواوين فلما اتصل به الفاء سقطت همزة الوصل وعادت الهمزة المنقلبة فصار فأووا وقس على هذا (ونأى) أي بعد (ينأى كرعى يرعى) وعليك بالتدبر في هذه الأبحاث وفي المقايسة بما تقدم في المعتلات وبما مر من الإعلالات عند التأكيد وغيره ولا أظنها تخفى عليك إن أيقنت ما تقدم وإلا فالإعادة مع تأديتها إلى إطالة لا تفيدك (وكذا قياس يرى يرأى) أي قياس يرى أن يكون كينأى ويرعى لأنه من بابهما (لكن العرب قد اجتمعت على حذف الهمزة) التي هي عين فعله (من مضارعه) أي مضارع رأى والأولى أن يقول على حذف الهمزة منه لأن بحثه إنما هو يرى وهو مضارع وإنما عدل عن ذلك لئلا يتوهم أن الحذف مخصوص بيرى فعلم من عبارته أن الحذف جار في المضارع مطلقا فافهم (فقالوا يرى يريان يرون ترى تريان يرين ترى تريان ترون ترين تريان ترين أرى نرى) والأصل يرأى نقلت حركة الهمزة إلى ماقبلها وحذفت الهمزة فقيل يرى وهذا الحذف ملتزم تخفيفا لأنه كثر استعمال ذلك فلا يقال يرأى أصلا إلا في ضرورة الشعر كقوله :

ألم تر مالاقيت والدهر أعصر ... ومن يتمل العيش يرأى ويسمع

القياس يرى ، وكقوله : أرى عيني مالم ترأياه ... كلانا عالم بالترهات

وقد حذف الشاعر الهمزة من ماضيه أيضا فقال :

صاح هل ريت أو سمعت براع ... ردّ في الضرع ماثوى في الحلاب

والقياس رأيت ولم يلزم الحذف في نحو يسأى لأنه لم يكثر مثل يرى (و) قد (اتفق في خطاب المؤنث لفظ الواحدة والجمع واختلف في التقدير) لأنك تقول ترين يا امرأة وترين يا نسوة (لكن وزن الواحدة تفين) بحذف العين واللام لأن أصله ترأيين حذفت الهمزة فصارت تريين ثم قلبت الياء ألفا وحذفت فبقي ترين بحذف العين واللام (و) وزن (الجمع تفلن) بحذف العين فقط لأن أصله ترأين كترضين حذفت الهمزة كما ذكرنا فبقي ترين باثبات الفاء واللام والياء ههنا لام الفعل وفي الواحدة ضمير الفاعل (وإذا أمرت منه) أي بنيت الأمر من ترى (قلت على الأصل إرء كارع) لأنه من ترأى حذف حرف المضارعة ولام الفعل وأتى بهمزة وصل مكسورة فقيل ارء وتصريفه كتصريف ارض وفي عبارته حزازة لأن الجزاء إذا كان ماضيا بغير قد لم يجز دخول الفاء فيه فحقها أن يقول إذا أمرت منه قلت كما في بعض النسخ وكأن هذا سهو من الكاتب فحينئذ لا بد من تقدير قد ليصح (و) قلت (على) تقدير (الحذف ر) من ترى بحذف حرف المضارعة واللام والوزن ف (ويلزمه الهاء في الوقف) كما ذكر في قه (فتقول ره ريا روا) أصله ريوا (رى) أصله ريي (ريارين) والراء في الجميع مفتوحة إذ لا داعي للعدول عنه (وبالتأكيد رين) باعادة اللام المحذوفة لما مر في اغزون (ريان رون) بضم الواو دون الحذف كما في اغزون لأنه لا ضمة ههنا تدل عليه لأن ماقبله مفتوح (رين) بكسر ياء الضمير دون الحذف لذلك (ريان رينان وبالخفيفة رين رون رين فهو راء) في اسم الفاعل أصله رائي أعل إعلال رام (رائيان) في تثنيته (راءون) في جمعه أصله رائيون نقلت ضمة الياء إلى الهمزة وحذفت الياء ووزنه فاعون فهو (كراع راعيان راعون وذاك مرئى كمرعى) في اسم المفعول أصله مرءوي قلبت الواو ياء وأدغمت وكسر ماقبلها كما في مرمى (وبناء أفعل منه) أي من رأى (مخالف لأخواته أيضا) يعني كما

وأوى يأوي أيا كشوي يشوي شيا والأمر ايو ونأى ينأى كرعى يرعى وكذا قياس رأى يرأى لكن العرب قد اجتمعت على حذف الهمزة من مضارعه فقالوا يرى يريان يرون ترى تريان يرين ترى تريان ترون ترين تريان ترين أرى نرى واتفق في خطاب المؤنث لفظ الواحدة والجمع واختلف في التقدير لكن وزن الواحدة تفين والجمع تفلن وإذا أمرت منه قلت على الأصل أرء كارع وعلى الحذف أر ويلزمه الهاء في الوقف فتقول ره ريا روا رى ريارين وبالتأكيد رين ريان رون رين ريان رينان وبالخفيفة رين رون رين فهو راء رائيان راءون كراع راعيان راعون وذاك مرئى كمرعى وبناء أفعل منه مخالف لأخواته أيضا

كان

كان يرى مخالف لأخواته من نحوينأى فى التزام حذف الهمزة منه دون الأخوات كذلك بناء باب الإفعال منه مطلقا سواء كان ماضيا أو مضارعا أو أمرا أو غير ذلك مخالف لأخواته فى التزام حذف الهمزة منه دون الأخوات وذلك لكثرة الاستعمال (فتقول أرى) فى الماضى أصله أرأى كأعطى نقلت حركة الهمزة إلى الراء وحذفت الهمزة وكذا أريا أروا أرت أريتا أرين إلى آخره (يرى) فى المضارع أصله يرئى كيعطى نقلت وحذفت وكذا يريان ويرون والأصل يرئيون فوزنه يفون ترى تريان برين والأصل يرئن كيكرمن الوزن يفلن (إراءة) فى المصدر والأصل إرآيا كافعالا قلبت الياء همزة لوقوعها بعد الألف الزائدة فصار إرآءً ثم نقلت حركة الهمزة إلى الراء وحذفت الهمزة كما فى الفاعل وعوضت تاء التأنيث عن الهمزة كما عوضت عن الواو كما فى إقامة فقيل إراءة (و) تقول (إراء) بلا تعويض لأن ذلك ليس مثل إقامة لأنها لما لم تحذف من فعله التزم التعويض فى الاكثر وههنا حذف ما حذف من فعله فلم يحتج إلى لزوم التعويض فجواز إراء كثير شائع (و) تقول (إراية) بالياء أيضا لأنها إنما تقلب همزة إذا وقعت طرفا ومن قلب نظر إلى أن التاء حكمها حكم كلمة أخرى فكأنها متطرفة (فهو مر) فى اسم الفاعل أصله مرئى فحذفت الهمزة كما ذكروأعل إعلال رام وقيل مر على وزن مف (مريان مرون) أصل مريان مرئيان وأصل مرون مرئيون وأرت فى فعل الواحدة الغائبة أصله أرأيت كأعطيت حذفت الهمزة كما تقدم وقلبت الياء ألفا وحذفت فقيل أرت على وزن أفت فهى (مرية) فى اسم الفاعل من المؤنث أصله مرئية (مريتان) أصله مرئيتان (مريات) أصله مرئيات (وذاك مرى) فى اسم المفعول أصله مرأى حذفت الهمزة كما تقدم وقلبت الياء ألفا ثم حذفت لالتقاء الساكنين بينها وبين التنوين ووزنه مفى وتقول فى اسم الفاعل جاءنى مر ومررت بمر بالحذف ورأيت مريا بالإثبات لخفة الفتحة وهنا أعنى فى اسم المفعول جاءنى مرى ورأيت مرى ومررت بمرى بالحذف فى الجميع لبقاء العلة أعنى الحركة وانفتاح ماقبلها وفى التثنية المفعول (مريان) بفتح الراء ولم تقلب الياء ألفا لأن الألف فى التثنية تقتضى فتح ماقبلها ألبتة ولو قلبت الياء وحذفت فقلت مران لزم الالتباس عند الإضافة نحو مرا زيد وفى الجمع (مرون) بفتح الراء أصله مريون قلبت الياء ألفا وحذفت (مراة) فى المؤنث أصلها مرأية فقلبت الياء ألفا (مراتان) أصله مرأيتان (مريات) بفتح الراء ولم تقلب الياء ألفا لئلا يلتبس بالواحدة (و) تقول فى (الأمر منه أر) بناء على الأصل المرفوض وهو تؤرى حذف حرف المضارعة واللام فبقى أر (أريا أروا) أصله أريوا نقلت ضمة الياء وحذفت (أرى) أصله ارئى نقلت كسرة الياء وحذفت والوزن لهما أفوا أفى (أريا أرين) على وزن افلن فالياء هو اللام بخلاف الواحدة فانه فيها ضمير (وبالتأكيد أرين) باعادة اللام كاغزون (أريان أرن) بحذف الواو لدلالة الضمة عليها (أرن) بحذف الياء لدلالة الكسرة عليها (اريان أرينان وبالنهى) أى وفى النهى (لاتر لاتريا لاتروا لاترى لاتريا لاترين وبالتأكيد لاترين لاتريان لاترن لاترن لاتريان لاترينان) وكل ذلك ظاهر كما عرفت فيما مر من حذف اللام فى لاتر لاتروا لاترى والإثبات فى البواقى والإعادة فى الواحد وحذف واو الضمير ويائه عند التأكيد فتأمل فانى ذكرت كثيرا مما يستغنى عنه تسهيلا على المستفيدين . واعلم أن ماترك المصنف من المجردات والمتشعبات حكمهما أيضا كحكم غير المهموز إلا أن الهمزة قد تخفف على حسب المقتضى وفيما ذكرنا إرشاد (وتقول فى افتعل من المهموز الفاء إيتال) أى أصلح (كاختار وايتلى) أى قصر (كاقتضى) والأصل ائتال وائتلى قلبت الهمزة الثانية ياء كما فى إيمان وخص هذا بالذكر لئلا يتوهم أنه لما قلبت الهمزة ياء صار مثل ايتسر فيجوز قلب الياء تاء وإدغام التاء فى التاء فقال وتقول ايتال كاختار وايتلى كاقتضى من غير إدغام لا كاتعدوا واتسروا بالإدغام لأن الياء هنا عارضة غير مستمرة وتحذف فى أكثر المواضع أعنى عند حذف همزة الوصل فى الدرج وقول من قال اتزر فى ايتزر خطأ وأما اتخذ فليس من أخذ

فتقول أرى يرى إراءة وإراء وإراية فهو مر مريان مرون مرية مريتان مريات وذاك مرى مريان مرون مراة مراتان مريات والأمر منه أر أريا أروا أرى أريا أرين وبالتأكيد أرين أريان أرن أرن أريان أرينان وبالنهى لاتر لاتريا لاتروا لاترى لاتريا لاترين وبالتأكيد لاترين لاتريان لاترن لاترن لاتريان لاترينان وتقول فى افتعل من المهموز الفاء إيتال كاختار وايتلى كاقتضى

بل من اتخذ بمعنى أخذ فلذلك أدغم وإلا لوجب أن يقال ايتخذ :هذا آخر الكلام فى المهموز فلنشرع فى الفصل الذى به تختم الفصول وهو :

﴿ فصل فى بناء اسمى الزمان والمكان ﴾ وهو اسم وضع لزمان أو مكان باعتبار وقوع الفعل فيه مطلقا من غير تقييد وهو من الألفاظ المشتركة مثلا المجلس يصلح لمكان الجلوس وزمانه (فتقول) فى بناء اسمى الزمان والمكان (من يفعل بكسر العين على مفعل مكسور العين) للتوافق (كالمجلس) فى السالم (والمبيت) فى غير السالم أصله مبيت نقلت كسرة الياء إلى ماقبلها (ومن يفعل ويفعل بفتح العين وضمها على مفعل) مفتوح العين أما فى مفتوح العين فللتوافق وأما فى مضمومه فلتعذر الضم لرفضهم مفعلا فى الكلام لامكرما ومعونا ويرجح الفتح على الكسر لخفته (بالفتح كالمذهب) من يذهب بالفتح (والمقتل) من يقتل بالضم (والمشرب) من يشرب بالفتح لكن من باب علم يعلم (والمقام) من يقوم أجوف والأصل مقوم أعل إعلال قام ولما كان هنا مظنة اعتراض بأنا نجد أسماء من يفعل بالفتح والضم على مفعل بالكسر أشار إلى جوابه بقوله (وشذ المسجد والمشرق والمغرب والمطلع والمجزر) مكان نحر الإبل (والمرفق) مكان الرفق (والمفرق) مكان الفرق ومنه مفرق الرأس (والمسكن) مكان السكون (والمنسك) مكان النسك وهو العبادة (والمنبت) مكان النبات (والمسقط) مكان السقوط ومنه مسقط الرأس يعنى أن هذه كلها جاءت مكسورة العين على خلاف القياس والقياس الفتح لأن المجزر من جزر مفتوح العين والباقى من مضمومه (وحكى الفتح فى بعضها) أى فتح العين فى بعض هذه المذكورات على ماهو القياس وهو المسجد والمسكن والمطلع (وأجيز) الفتح (فى كلها) على القياس لكن لم يحك فى الجميع قال ابن السكيت فى صلاح المنطق الفتح فى كلها جائز وإن لم نسمعه يعنى فى الكل (هذا) أى الذى ذكرنا إنما يكون (إذا كان الفعل صحيح الفاء واللام وأما غيره) أى غير صحيح الفاء واللام (فمن المعتل الفاء) اسم الزمان والمكان (مكسور) عينه (أبدا كالمرضع والموعد الخ) لأن الكسرة هنا أسهل بشهادة الوجدان قال ابن السكيت وزعم الكسائى أنه سمع موحلا بالفتح وسمع القراء موضعا بالفتح ، قال الشاعر على مارواه الكسائى :

فأصبح العين ركودا على الأو ... شازات يرسخن فى الموحل

ونحو ذلك شاذ (ومن المعتل اللام) اسم الزمان والمكان (مفتوح) عينه (أبدا) سواء كان الفعل مفتوح العين أو مضمومه أو مكسوره واويا أو يائيا لتقلب اللام ألفا (كالمأوى والمرمى) مثل بمثالين تنبيها على أن الحكم واحد فيما عينه أيضا حرف علة وفيما ليس كذلك وروى مأوى الإبل ومرئى العين بالكسر فيهما ولى ههنا نظر لأنهم يقولون معتل الفاء يكسر أبدا ومعتل اللام يفتح أبدا فلم يعلم أن معتل الفاء واللام كيف حكمه أيفتح أم يكسر كثيرا ماترددت فى ذلك حتى وجدت فى تصانيف بعض المتأخرين أنه مفتوح العين كالناقص نحو وقى بفتح القاف وفى كلام صاحب المفتاح أيضا إيماء إلى ذلك (وقد تدخل على بعضها تاء التأنيث) إما للمبالغة أو لإرادة البقعة وذلك مقصور على السماع (كالمظنة) للمكان الذى يظن أن الشىء فيه (والمقبرة) بالفتح لموضع يقبر فيه (والمشرقة) للموضع الذى تشرق فيه الشمس (وشذ المقبرة والمشرقة بالضم) لأن القياس الفتح لكونهما من يفعل مضموم العين وقيل إنما يكون شاذا إذا أريد به مكان الفعل وليس كذلك فان المراد هنا المكان المخصوص قال ابن الحاجب وأما ماجاء على مفعلة بالضم فأسماء غير جارية على الفعل لكنها بمنزلة قارورة وشبهها وقال بعض المحققين إن ماجاء على مفعلة بالضم ويراد بها أنها موضوعة لذلك ومتخذة له فالمقبرة بالفتح مكان الفعل وبالضم البقعة التى من شأنها أن يقبر فيها أى التى هى المتخذة لذلك وكذلك المشرقة الموضع الذى تشرق فيه الشمس المهيأ لذلك فنحو ذلك لم يذهب به مذهب الفعل وجعل خروج صيغته عن صيغة الجارى وعلى الفعل دليل على اختلاف معناه وكان ينبغى أن ينبه على أن المظنة

﴿فصل : فى بناء اسمى الزمان والمكان ﴾ فتقول من يفعل بكسر العين على مفعل مكسور العين كالمجلس والمبيت ومن يفعل ويفعل بفتح العين وضمها على مفعل بالفتح كالمذهب والمقتل والمشرب والمقام وشذ المسجد والمشرق والمغرب والمطلع والمجزر والمرفق والمفرق والمسكن والمنسك والمنبت والمسقط وحكى الفتح فى بعضها وأجيز فى كلها هذا إذا كان الفعل صحيح الفاء واللام وأما غيره فمن المعتل الفاء مكسور أبدا كالموضع والموعد والموحل والموسم ومن المعتل اللام مفتوح أبدا كالمأوى والمرمى وقد تدخل على بعضها تاء التأنيث كالمظنة والمقبرة والمشرقة وشذ المشرقة والمقبرة بالضم

أيضا

أيضا شاذ لأنها بالكسرة والقياس الفتح لأنهامن يظن بالضم (و) بناء اسم الزمان والمكان (مما زاد على الثلاثة) أى ثلاثيا مزيدا فيه أو رباعيا مجردا أو مزيدا فيه (كاسم المفعول) لأن لفظ اسم المفعول خف بفتح ماقبل الآخر ولأنه مفعول فيه فى المعنى فيكون لفظ اسم المفعول له أقيس (كالمدخل والمقام) والمدحرج والمنطق والمستخرج والمحرنجم قال * محرنجم الجامل والنوى والنوق* ولما كان هنا بحث مناسب اسم المكان أشار إليه بقوله (وإذا كثر الشىء بالمكان قيل فيه مفعلة) بفتح الميم والعين واللام وسكون الفاء مبنية (من الثلاثى المجرد) أى إن كان الاسم مجردا بنى وإن كان مزيدا فيه رد إلى المجرد وبنى (فيقال أرض مسبعة) أى كثيرة السبع (ومأسدة) أى كثيرة الأسد (ومذأبة) أى كثيرة الذئب (و) من المجرد (مطبخة) أى كثيرة البطيخ (ومقثأة) أى كثيرة القثاء من المزيد فيه حذفت إحدى الطاءين والياء من بطيخ وإحدى الثاءين والألف من قثاء ووجدت فى بعض النسخ مطبخة بتقديم الطاء على الباء وهو سهو لكن توجيهها أن يكون من الطبخ والطبيخ لغة فى البطيخ قال فى ديوان الأدب والطبيخ لغة فى البطيخ هى لغة أهل الحجاز وفى حديث عائشة رضى الله تعالى عنها أن النبى عليه الصلاة والسلام كان يأكل الطبيخ بالرطب وإن كان غير الثلاثى سواء كان رباعيا مجردا كثعلب أو مزيدا فيه كعصفور أو خماسيا كجحمرش وعضرفوط فلا يبنى منه ذلك للثقل بل يقال كثيرة الثعلب والعصفور إلى غير ذلك ومما يناسب هذا الموضع اسم الآلة فتقول (وأما اسم الآلة وهو) أى الآلة (مايعالج به الفاعل المفعول لوصول الأثر إليه) أى إلى المفعول مثلا المنحت الذى يعالج به النجار الخشب لوصول الأثر إليه قوله وهو راجع إلى الآلة إن كان مؤنثا لأن مايعالج إلى آخره عبارة عنها وهو مذكر فيجوز أن يقال الآلة هى أو هو وما ولايجوز أن يكون راجعا إلى اسم الآلة لأن التعريف إنما يصدق على الآلة لا على اسمها إلا على تقدير مضاف محذوف أى اسم الآلة اسم مايعالج به وليس بصحيح أيضا لأنه يدخل القدم وأمثاله وليس باسم الآلة فى الاصطلاح وقد علم من تعريف الآلة أنها إنما تكون للأفعال العلاجية ولاتكون للأفعال اللازمة إذ لامفعول لها (فيجىء) جواب أما اسم الآلة (على مثال محلب) أى على (مفعل و) مثال مكسحة أى (مفعلة) بإلحاق التاء ويقصر ذلك على السماع (و) مثال مفتاح أى على (مفعال) وإنما قال ذلك لئلا يحتاج إلى التمثيل (ومصفاة) هى أيضا على مثال مكسحة لأن أصلها مصفوة قلبت الواو ألفا لكن ذكرها لئلا يتوهم خروجها حيث لم تسكن على وزن مكسحة ظاهرا (وقالوا مرقاة) بكسر الميم (على هذا) أى على أنها اسم الآلة كالمصفاة لأنه اسم لما يرقى به أى يصعد عليه وهو السلم وإنما ذكرها لأن فيها بحثا وهو أنها جاءت بفتح الميم وهو ليس من صيغ اسم الآلة ومعناهما واحد (ومن فتح الميم) وقال المرقاة (أراد المكان) أى مكان الرقى دون الآلة قال ابن السكيت قالوا مطهرة ومطهرة ومرقاة ومرقاة ومسقاة ومسقاة فمن كسرها شبهها بالآلة التى يعمل بها ومن فتحها قال هذا موضع يجعل فيه فجعل مخالفا الفتح الميم وتحقيق هذا الكلام أن المرقاة والمسقاة والمطهرة لها اعتباران أحدهما أنها أمكنة فان السلم مكان الرقى من حيث إن الرقى فيه والآخر أنها آلة لأن السلم آلة الرقى فمن نظر إلى الأول فتح الميم ومن نظر إلى الثانى كسرها فالمفتوح والمكسور إنما يقالان لشىء واحد لكن النظر مختلف فافهم ولما قال إن من صيغ الآلة هذه المذكورات وقد جاءت أسماء للآلة مضمومة الميم والعين فأشار إليها بقوله (وشذ مدهن) للاناء الذى جعل الدهن فيه (ومسعط) للاناء الذى جعل فيه السعوط (ومدق) لما يدق به (ومنخل) لما ينخل به (ومكحلة) للاناء الذى جعل فيه الكحل (ومحرضة) للذى جعل للأشنان حال كونها (مضمومة الميم والعين) والقياس كسر الميم وفتح العين وفيه نظر لأنها ليست من اسم الآلة الذى يبحث عنه بل هى أسماء موضوعة لآلات مخصوصة فلا وجه للشذوذ قال سيبويه لم يذهبوا بها مذهب الفعل لكنها جعلت أسماء لهذه الأوعية إلا المنخل

ومما زاد على الثلاثة كاسم المفعول كالمدخل والمقام وإذا كثر الشىء بالمكان قيل فيه مفعلة من الثلاثى المجرد فيقال أرض مسبعة ومأسدة ومذأبة ومطبخة ومقثأة . وأما اسم الآلة وهو مايعالج به الفاعل المفعول لوصول الأثر إليه فيجىء على مثال مفعل ومفعلة ومفعال كمحلب ومكسحة ومفتاح ومصفاة وقالوا مرقاة على هذا ومن فتح الميم أراد المكان وشذ مدهن ومسعط ومدق ومنخل ومكحلة ومحرضة مضمومة الميم والعين

والدق فانهما أسماء آلة فيصح أن يقال إنهما من الشواذ (وجاء مدق ومدقة) بكسر الميم وفتح العين (على القياس) هذا ﴿تنبيه﴾ على كيفية (بناء المرة) وهى المصدر الذى قصد به الوحدة من مرات الفعل باعتبار حقيقة الفعل لاباعتبار خصوصية نوع المرة (من المصدر الثلاثى المجرد) تكون (على فعلة بالفتح تقول ضربت ضربة) فى السالم (وقمت قومة) فى غيره أى ضربا واحدا وقياما واحدا وقد شذ عن ذلك أتيته إتيانة ولقيته لقاءة والقياس أتية ولقية (و) المرة (مما زاد على الثلاثى) رباعيا كان أو ثلاثيا مزيدا فيه تحصل (بزيادة التاء) التى للتأنيث للوقوف عليها هاء فى آخر المصدر (كالاعطاءة والانطلاقة) والاستخراجة والتدحرجة هذا الحكم فى الثلاثى المجرد المزيد فيه الرباعى كلها (إلا ما فيه تاء التأنيث منهما) أى من الثلاثى والرباعى فانه إن كان فيه تاء التأنيث (فالوصف فيه بالواحدة) واجب (كقولك رحمته رحمة واحدة ودحرجته دحرجة واحدة) وقاتلته مقاتلة واحدة واطمأننت طمأنينة واحدة والمصادر التى فيها تاء التأنيث فيها قياسى وسماعى فالقياسى مصدر فعلل وفاعل مطلقا ومصدر فعل ناقصا ومصدر أفعل واستفعل أجوفين والسماعى نحو رحمة ونشدة وكدرة وعليك بالسماع ويبنى منه أيضا مايدل على نوع الفعل نحو ضربته ضربة أى نوعا من الضرب وجلست جلسة أى نوعا من الجلوس فأشار إليه بقوله (والفعلة بالكسر) أى بكسر الفاء (للنوع من الفعل تقول هو حسن الطعمة والجلسة) أى حسن النوع من الطعم والجلوس وقال المصنف رحمه الله تعالى فى شرح الهادى المراد بالنوع الحالة التى عليها الفاعل تقول هو حسن الركبة إذا كان ركوبه حسنا يعنى ذلك عامة فى الركوب وهو حسن الجلسة يعنى أن ذلك لما كان موجودا منه صار حالة له ومثله العذرة لحالة وقت الاعتذار والقتلة للحالة التى قتل عليها والميتة للحالة التى أميت عليها هذا فى الثلاثى المجرد الذى لا تاء فيه وأما فى غيره فالنوع منه كالمرة بلا فرق فى اللفظ والفارق القرائن الخارجية تقول رحمة واحدة للمرة ولطيفة أونحوها للنوع وكذا دحرجة واحدة ودحرجة لطيفة ونحوها وانطلاقة واحدة للمرة وحسنة أوقبيحة أوغيرها للنوع وكذلك البواقى والله أعلم بالصواب وإليه المرجع والمآب .

وجاء مدق ومدقة على القياس ﴿تنبيه﴾ بناء المرة من المصدر الثلاثى المجرد على فعلة بالفتح فتقول ضربت ضربة وقمت قومة ومما زاد على الثلاثى بزيادة التاء كالاعطاءة والانطلاقة إلا ما فيه تاء التأنيث منهما فالوصف فيه بالواحدة كقولك رحمته رحمة واحدة ودحرجته دحرجة واحدة والفعلة بالكسر للنوع من الفعل تقول هو حسن الطعمة والجلسة .

تمّ والله أعلم .

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله المتصرف فى جميع الكائنات ، مبدع الأرض والسموات ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد صاحب الآيات والمعجزات ، وعلى آله وأصحابه الذين ناصروه وآزروه فى كل المهمات .

وبعد : فقد تم بحمد الله وحسن توفيقه طبع كتاب :

شرح

سعد الدين التفتازانى

على

مختصر التصريف للعزى

مصححا بمعرفة لجنة من العلماء برياسة الشيخ أحمد سعد على

القاهرة فى { ٢٥ ذى الحجة ١٣٧٣ هـ
٢٤ أغسطس ١٩٥٤ م

ملاحظ المطبعة
محمد أمين عمران

مدير المطبعة
رستم مصطفى الحلبى